الانتخابات الإسرائيلية

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

اليسار/ العدد ١٠٩ / مارس ١٩٩٩/ ذو القعدة ١٤١٩هـ / الثمن : ٣ جنيهات



موسم الهجوم على الصحافة

اختطاف أوجلان وخطر العنف

التشهير باليسار المصرى من باب الشيوعية الكاملة!!

التمويل الخارجى والعمل السياسى

لماذا إحياء المكارثية فى أمريكا؟

السينما الهوليودية ولعبة إلهاء كلبها الأمريكى

انتفاضة ١٨ و١٩ يناير وشروط الانتفاضة الجماهيرية

لمن تكون الغلبة فى القيادة النقابية فى القرن ٢١؟

P.K.K

خلدون غاية

كردستان

خلدون غاية

في هذا العـــدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى
عبد الغنى أبو العينين

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST,TALAAT HARB SQ, CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة
مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت : ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX : 5786298

للبسار در

غياب الكاريكاتير

اليوم تبدأ اليسار عامها العاشر . وكان مفروضا أن تكون هذه كلمة إحتفالية . ولكن الظروف التى أحاطت باليسار لاتفسح مكانا لكلمات الفرح والتهنئة.

فبعد صدور العدد الماضى ومساحة الكاريكاتير على الغلاف "بيضاء" توالت الاتصالات التليفونية بالمجلة وبمنزل رئيس التحرير ، تسأل عن هذه الظاهرة الغريبة .وكتب الزميل **محمد الحيوان** فى صحيفة **الوفد** يوم الجمعة ١٢ فبراير يقول " **وصلتنى مجلة اليسار .. وغلافها إبيض .. الكاريكاتير محذوف .. مجرد سؤال للحكومة .. ماذا كان يقول الكاريكاتير"**"

وكتب الزميل" **محمد العزبى**" فى **الجمهورية** يوم ١٦ فبراير تحت عنوان" **بدون كاريكاتير**" يقول .. "... العدد الأخير من اليسار جاءنى بدون غلاف ، أو على الأصح بغلاف ناقص . فالتصميم الجميل والوقور فى نفس الوقت ، أعتقد أنه من أفكار الأستاذ الفنان الراحل " **عبد الغنى أبو العينين**" لأنه يضم مجموعة عناوين بمختلف الألوان لأهم الموضوعات تحيط ببرواز رئيسى فيه رسم كاريكاتيرى يحمل أيضا وجهة نظر .. أما العدد الذى أمامى فبدون كاريكاتير وإنما رقعة بيضاء . ولم أتصور أن يكون البياض رأيا .. لابد أن هناك خطأ فنيا ظهر فى عدد محدود من " اليسار" وكان من نصيبى ، ولكنها كل الأعداد .. كيف يحدث ذلك؟ .. بدأت التخمينات . ولولا أننى أعرف أنه لارقابة على الصحف لتذكرت أيام زمان عندما كان الرقيب مرابطا فى الجريدة يقرأ ويشطب أحيانا بدون ذكاء، وأحيانا فى آخر وقت ، فكانت الصحف تصدر وفيها بقع بيضاء يعرف الناس أن الرقابة والحكومة مرت من هنا ومسحت الكلام . وكان هناك من الصحفيين من يرحب بالمساحات البيضاء لأنها تغرى القراء وتثير خيالهم وتساؤلاتهم .. وأذكر أن الأستاذ الكبير **كامل الشناوى**" عندما رأس تحرير جريدة" **المسائية**" قبل الثورة حفلت منذ عددها الأول بالكثير من المساحات البيضاء .. فلما إكتشف بعضهم اللعبة اختفت المساحات البيضاء وكان لابد من استبدال المشطوب بأى كلام.

هل أرادت مجلة" اليسار" أن تطور فى فن الغلاف وتجدد فجعلته هذا الشهر أبيض ، أم أنها **رقابة" دكاكينى"** حالت دون نشر كاريكاتير بعينه ، أم أنها المطبعة واهمال هذه الأيام؟ لو أنه فن وتجديد لكان الأمر سخيفا ، ولو أنها رقابة بطريقة أو أخرى لكان الأمر أكثر سخفا . ولو أنها المطبعة لقلنا مش معقول؟!

لم يكن هناك مايدعونى للتفكير فرئيس التحرير أجاب على التساؤلات برسالة خاصة قال فيها بأنها **رقابة غير قانونية وضغوط شديدة على صاحب المطبعة إضطرته لرفع كاريكاتير الصفحة الأولى حتى يصدر العدد فى موعده ولو أنه تأخر يوما ..**"

والحقيقة أن ماحدث فى العدد الماضى وأدى إلى صدور العدد بدون كاريكاتير الصفحة الأولى (المنشور على هذه الصفحة) أمر بالغ الغرابة . فقبل موعد الصدور بـ ٤٨ ساعة اتصل بى مدير **مطبعة الأمل** ليبلغنى



أن جهات أمنية معترضة على الغلاف . وعندما أجبته بأن الرقابة انتهت وأن هذه الأجهزة أو غيرها لاتملك التدخل فى تحرير المجلة وطلبت منه طبع العدد كما هو ، أجابنى بأنه مسئول عن المطبعة وعن مستقبل العمال العاملين فيها وطلب منى إرسال كاريكاتير آخر على وجه السرعة.

وأبلغته رفضى وطلبت منه أما أن يطبع العدد كما هو ، أو يترك مساحة الكاريكاتير بيضاء ليعلم الكافة أن **حرية الصحافة فى مصر أضعف من أن تتحمل كاريكاتير للفنان عمرو سليم.**

وهكذا ظهر العدد الماضى بدون الكاريكاتير.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد . فالمشكلة المزمنة ، المشكلة المالية تتعقد وقد تلقيت بعد ظهور العدد الماضى بأيام **رسالة بالفاكس من مطبعة " الأمل" التى تطبع المجلة ، تطالبنى بـ ١٨ ألف جنيه فورا وتعتذر عن طبع هذا العدد مالم يصلها المبلغ.**

وكان من السهل إتخاذ قرار بالتوقف عن إصدار مجلة اليسار . ويكفى تسعة أعوام من المتاعب والمصاعب. ولكن **رئيس التحرير قرر على مسئوليته اصدار هذا العدد بأى ثمن**. وبذل جهدا خارقا للحصول على ثمن طبع هذا العدد ، واتفق مع مطبعة جديدة لطبعه ، معلنا أنه سيواصل اصدار اليسار ، وسيسدد ديونها لمطبعة " الأمل" - بالتقسيط - مراهنا على دعم الأصدقاء والقراء ،

وسيصل هذا العدد للقراء متأخرا أسبوعا كاملا - للمرة الأولى- فقد استغرق توفير مادة العدد- بعد أن تردد أن اليسار توقفت عن الصدور - وكذلك توفير فاتورة طبع هذا العدد وقتا أكثر من المعتاد.

ولانعرف هل سيصدر العدد القادم أم لا.

ولكن مانعد به أننا سنبذل كل جهد لمواصلة الصدور إلى أن تسد كل الأبواب فى وجوهنا . فليس سهلا أن نرمى بـ" راية المستضعفين فى الأرض" فى هذا الزمن الردئ قبل أن نطرق كل الأبواب.

اليسار

موقفنا

اختطاف « أوجلان » وخطر العنف

في سجن معزول عن العالم بجزيرة «إيمرلي» التركية والتي أعلنت منطقة محظورة لايجوز لأحد الدخول إليها أو الخروج منها إلا بتصريح من السلطات العسكرية التركية .. يعتقل « عبدالله أوجلان » زعيم حركة التحرر الوطني الكردية في تركيا ، بعد اختطافه من نيروبي عاصمة كينيا في عملية أشبه بعمليات المخابرات التي نشاهدها في الأفلام الأمريكية ولا نصدقها .

كان أوجلان يتنقل بطائرة خاصة يملكها رجل أعمال تركي من أصل كردي يقيم في أوروبا بين العواصم الأوروبية دون أن تقبل دولة أوروبية واحدة إقامته فيها . وفي اليونان بدأ تنفيذ الخطة . تولت عناصر من وزارتي الخارجية والداخلية اليونانية تعمل لحساب المخابرات الأمريكية والإسرائيلية بإقناعه بالتوجه إلى عاصمة أفريقية (قيل في بعض الأخبار عاصمة جنوب أفريقيا ثم تحولت إلى نيروبي عاصمة كينيا دون علم أوجلان ، وفي أخبار أخرى أنه كان يعلم أن وجهته نيروبي) والإقامة بالسفارة اليونانية هناك انتظاراً للحصول على حق الإقامة في إيطاليا التي أوشكت حكومتها على اتخاذ قرار بشأن السماح له بالإقامة فيها .

ومن مطار بجزيرة كورفو اليونانية تزودت طائرة «أوجلان» بالوقود وانطلقت إلى «نيروبي» ، حيث كانت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) قد أعدت بالتعاون مع المخابرات الأمريكية (C.I.A) والحكومة الكينية والمخابرات التركية عملية الاختطاف بمجرد خروجه من السفارة اليونانية - بمقولة توجهه لمقابلة المسئولين الكينيين لترتيب إقامته في كينيا مؤقتًا - ونقله إلى طائرة تركية عليها فريق أمني تركي تنتظر في مطار نيروبي ، حملته إلى معتقله في هذه الجزيرة التركية .

وأثارت عملية الاختطاف والاعتقال وعزل «أوجلان» عن العالم - وعن محاميه - لمدة عشرة أيام ، والتهديدات التي تلقاها محاموه ، وأسرهم، ومحاكمته يوم ٢٤ مارس أمام محكمة أمن دولة من بين أعضائها عسكريون .. موجة من السخط في كافة أنحاء العالم ومظاهرات نظمها الأكراد في كل المدن الأوروبية تقريبًا وشاركت فيها القوى الديمقراطية في هذه البلاد . وامتدت هذه المظاهرات الاحتجاجية إلى تركيا نفسها ..وكانت أعنف



المظاهرات في روما (١٥ ألف شخص) وبرلين وأثينا .. ورفعت شعارات « تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل إرهابيين » و « أفرجوا عن أوجلان » والموت للفاشية التركية والأمريكية والصهيونية » .

وشهدت المدن التركية خاصة اسطنبول تظاهرت كردية احتجاجية وصدامات مع الأمن التركي ، وإضرابًا عامًا في إقليم «باطمان» ، وأضرم المتظاهرون النار في عدد من المقرات الحكومية ونصب مقاتلو «حزب العمال الكردستاني» عدداً من الكمائن لمسئولين حكوميين أتراك . وطلب المدعي العام التركي حل الحزب الكردي الوحيد المعترف به في تركيا قبل الانتخابات العامة القادمة .

وانعكست الأزمة داخل اليونان نتيجة لفضيحة تورط أجهزة يونانية مسئولة في تسليم «أوجلان» لتركيا ، وتصاعد التهديدات التركية لليونان واتهامها دعم حزب العمل الكردستاني ودعم الإرهاب . فقدم وزراء الداخلية والأمن والخارجية استقالاتهم ، وراجت إشاعات عن عزم

رئيس الوزراء الاستقالة ، وتعرض حزب الـ «باسوك» الحاكم لأزمة داخلية طاحنة ، ودعا رئيس الوزراء مجلس الأمن القومي اليوناني لاجتماع استثنائي لتدارس التهديدات التركية وتصريحات الرئيس التركي «سليمان ديميريل» الذي وصف اليونان بأنها «الدولة الخارجة عن القانون» ! .

وقد طرحت هذه الأحداث بقوة قضية الشعب الكردي عامة (في تركيا والعراق وإيران وسوريا) وقضية أكراد تركيا خاصة (١٦ مليون نسمة) والذين يتعرضون منذ عقود للقمع والحرمان من هويتهم القومية ولغتهم ، بل وإنكار وجودهم كقومية متميزة داخل تركيا ، وتتعرض قراهم ومدنهم لحملات عسكرية موسمية بهدف إخضاعهم يتم خلالها تدمير بيوتهم وقتل الآلاف منهم . ويقوم النظام العسكري الحاكم في تركيا تحت شعارات علمانية كاذبة يخفي بها طابعه الفاشي بعملية إبادة منظمة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلنطي وإسرائيل .

وتاريخ الأكراد في مقاومة القهر والاستبداد في تركيا طويل ومتصل ولكنه اتخذ أبعاداً أعمق في المرحلة الأخيرة تحت زعامة «عبد الله أوجلان» - ٥٠ عامًا - وحزب العمال الكردستاني . وكما يحكي أوجلان فهو أحد ستة أولاد من عائلة مزارعين من قرية «عمرلي» قرب الحدود التركية السورية ، درس العلوم السياسية في أنقرة ، وبدأ العمل السياسي منذ ما يزيد عن ٢٥ عامًا وسجن للمرة الأولى عام ١٩٧٢ نتيجة لنشاطه دفاعًا عن حقوق الأكراد . يقول أوجلان «في عام ١٩٦٩ ناضلت في صفوف الحركة الشبابية «ديفجنك» ثم انخرطت في «الرابطة الوطنية الكردية» في عام ١٩٧٠ في اسطنبول . وأخيرا قررت أن أكون اشتراكيًا «ماركسيًا لينينيًا» وأسست عام ١٩٧٥ في أنقرة الشعبة الرئيسية لمنظمة «أبود» اليسارية . وفي عام ١٩٧٢ تحولت إلى «محرر» كردستاني وبدأنا التحضير للثورة . وفي نوفمبر ١٩٧٨ أسست مع ٢٣ آخرين في مدينة «ليس» حزب العمال الكردستاني» ... واضطر أوجلان للهروب من تركيا عشية الانقلاب العسكري التركي (سبتمبر ١٩٨٠) وعاش في الخارج منفيًا وخاصة في دمشق أو في سهل البقاع في لبنان .

حسين عبد الرازق

وبينما تدعي الحكومة التركية أنها « **تدافع عن وحدة البلاد ضد الخونة والمتمردين والانفصاليين الأتراك** » ، فإن حزب العمال الكردستانى بزعامة أوجلان يحارب « **من أجل تقرير المصير للأكراد داخل الوطن التركى** .. وهو المصير الذى يرفضه غلاة المؤسستين العسكرية والسياسية فى أنقرة » . فالهدف ليس الانفصال وإنما الاعتراف بالهوية الكردية فى ظل نظام فدرالى ديمقراطى أو إدارة ذاتية محلية .

وقد نجح حزب العمال الكردستانى من خلال نشاطات العسكرية والسياسية فى فرض قضيته عل المجتمع التركى والمجتمع الدولى . ووصلت تركيا إلى قناعة بضرورة القضاء على « **عبد الله أوجلان** » للقضاء على حركة التحرر الوطنى الكردية مستفيدة من الخلط الذى نجحت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فى فرضه على الرأى العام . **بين حركات التحرر الوطنى والارهاب** . فإذا بالمقاومة الوطنية الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية و « **حزب الله** » **وحزب العمال الكردستانى** ، منظمات ارهابية ، والدول التى تساعدهم دول تساند الارهاب ، رغم أن « **أوجلان** » والدور الذى يقوم به وما يمثله لشعبه لا يختلف عن دور « **مانديلا** » فى جنوب أفريقيا ، وعرفات فى فلسطين عندما كان يقود المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد إسرائيل .

وبدأت تركيا تحركها بعد توقيع الحلف التركى - الاسرائيلى بممارسة الضغط على سوريا لاخراج « **أوجلان** » منها . ووصل التصعيد التركى إلى الحد الذى أصبح فيه قيام حرب بين تركيا وسوريا أمرا واردا بقوة .. ويقول أوجلان .. بقائي فى سوريا كان سيشعل حربا إقليمية قد تعرض للخطر ذلك البلد . لقد قررت تركيا القيام بعملية رهيبة ، بدءا بي مرورا بسوريا وانتهاء بالعراق لفرض سيطرتها على المنطقة بأسرها . أنا غادرت سوريا بمحض إرادتي وتلبية لطلب من أصدقائي اليونانيين » .

وبدأ رحلة التيه .

وطبقا لما نشرته بعض الصحف فقد عقدت سلسلة اجتماعات ضمت رجال المخابرات الأمريكية والتركية والاسرائيلية تم فيها الاتفاق على الخطوات التالية :

١ - تقوم تركيا بحملة دبلوماسية شرسة لمنع أى دولة - أوربية تحديدا - من منح اللجوء السياسى إلى « **أوجلان** »

٢ - تتولى أجهزة الرصد الأمريكية متابعة تحركات « **أوجلان** » وخاصة ملاحقة الطائرات التى ينتقل بها .

٣ - تتولى المخابرات الأمريكية والاسرائيلية رصد تحركات « **أوجلان** » في أى مكان يلجأ إليه .

٤ - تتولى الموساد اقتراح البلد الذى سيخطف منه وتوفير التسهيلات اللوجستية لذلك.

٥ - تولى الأجهزة الأمنية الاسرائيلية والأمريكية تأمين تعاون الدوائر المختصة فى دول أوربية لتأمين حسن سير العملية .

وهكذا ظل **أوجلان** يطارد من بلد إلى آخر . ولم يستطع الدخول إلى اليونان فطار إلى روسيا . ورغم قرار الدوما بالاجماع على بقائه فى روسيا طلب منه **بريماكوف** رئيس وزراء روسيا المغادرة . وفي **إيطاليا** ورغم سماحها له بالبقاء ، فقد حاصروه وتعرض لضغوط هائلة لكي يضطر للرحيل. خاصة وأن القضية الكردية - فى ظل وجوده فى إيطاليا - كادت تتحول إلى قضية دولية ، واتجه حزب العمال الكردستانى إلى إعطاء العمل السياسي أولوية على العمل العسكرى ، وطالب أوجلان بمحاكمة أوربية له وللحكومة التركية ، وكان هذا الطرح السياسي هو ما تخشاه تركيا تحديدا .

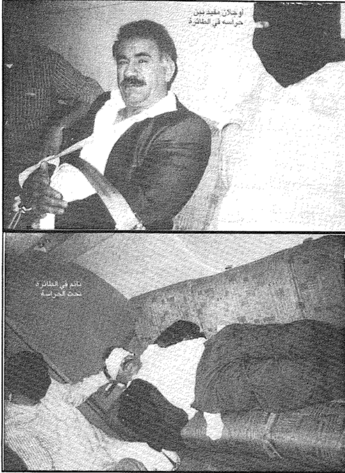
ورغم أن **كثيرين كانوا مع بقائه في ايطاليا** حت ولو تعرض للسجن ، مثل « **دانيال ميتران** » رئيسة مؤسسة « فرانس ليبرتيه » التى كتبت له تقول « إذا كنت ثوريا حقيقيا فعليك البقاء حيث أنت ، ولا تخشى السجن **فنيلسون مانديلا** أمضى ٢٥ سنة فى السجن » ، فان الضغوط التي تعرض لها دفعته إلى بدء رحلة البحث عن مكان وقادته إلى نيروبى حيث تم اختطافه .

ومن الواضح أن الموقف الاوروبى كان أهم العوامل فى قراره . وكما قال **سلامة أحمد سلامة** فى الأهرام « ويبدو النمط الأوربى فى التعامل مع الحقوق المشروعة للشعوب الصغيرة غير الأوربية مأساة أخلاقية وسياسية » ، وأكد ذلك **قرار وزراء داخلية دول الاتحاد الاوربى في اجتماعهم الأخير بمعاملة حزب العمال الكردستانى باعتباره منظمة ارهابية** .

لقد نجح المخطط التركى الاسرائيلي الأمريكى حتى الآن .

ولكن ما فات هؤلاء جميعا أنه لا يمكن وأد حركة تحرر وطنى وأن كل ما حققوه هو دفع الأكراد إلى التطرف والعنف وهو ما ينذر بتطورات سلبية فى المنطقة .

أوجلان مقيد بين حراسة في الطائرة

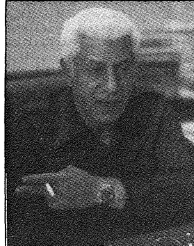


نائم في الطائرة تحت الحراسة



موسم الهجوم على حرية الصحافة

هل تخطط الحكومة للعودة للقانون ٩٣؟!





مكرم محمد أحمد و ابراهيم نافع

خالد البلشى

هناك من يعتبر أن الصحافة منفلتة لانها تهاجم الإسرائيليين ، أو لأن الصحافة تهاجم العدوان الأمريكى على العراق، والحصار الأمريكى لليبيا والسودان . ويحق لنا أن ننبه إلى أن أى حملة على حرية الصحافة فى هذه الظروف سوف تفسر بما يلحق الضرر بسمعه مصر الوطنية ، وبالتالى لا معنى للحديث مرة أخرى عما يسمى بالصحف القبرصية ، ولا معنى لخلط الأوراق بحيث نجد أنفسنا بازاء حالة توضع فيها عملية التنكيل برئيس تحرير الوفد فى نفس الاطار مع صحف الاثارة والجنس والابتزاز.

وكان الموعد هذا العام هو نفس موعد العام السابق، ففى يومى ٧ ،٨ فبراير فوجئ الجميع باستدعاء نيابة أمن الدولة **لعباس الطرابيلى** رئيس تحرير الوفد، **ومحمد عبد العليم** الصحفى بنفس الجريدة للتحقيق معهما بسبب تحقيق نشرته الوفد حول تصاعد الاحتجاجات العمالية والإضرابات وامتدادها إلى العاملين بالبنك المركزى. واتهمت النيابة كلا الصحفيين **بتحريض موظفين عموميين على ترك العمل وتحبيذ ارتكابهم- الموظفين -لهذه الجريمة ، واذاعة أخبار وبيانات مغرضة** ، ثم أفرجت النيابة عنهما بكفالة ٥٠٠ جنيه لكل منهما.

واندهش الجميع مما يحدث وخصوصا أنهم رأوا فيما حدث تعارضاً مع مواد القانون. فالتحقيق مع رئيس تحرير الوفد جاء طبقا للمادة ١٩٥ من قانون العقوبات التى تعاقب رئيس التحرير بصفته فاعلا أصليا فى الجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفته وهى المادة التى ألغيت بحكم المحكمة الدستورية. كما أن **الافراج عن كلا الصحفيين بكفالة بما يعنى أنهما معرضان للحبس الاحتياطى ما لم يدفعا الكفالة، جاء بمثابة مخالفة متعمدة للمادة ٤١ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ والتى تمنع الحبس الاحتياطى "فى" الجرائم التى تقع بواسطة الصحف».**

وكان من أحد عوامل الدهشة الشديدة التى انتابت جموع الصحفيين هو ما ظهر للجميع من أن الحكومة تتعامل مع الصحف بمبدأ الخيار والفقوس وخصوصا أن صحيفة **المساء** قد نشرت نفس الخبر الذى نشرته الوفد عن عمال المطابع فى البنك المركزى على صفحتها الثامنة مع إشارة له فى الصفحة الأولى وكان ذلك فى يوم الخميس ٤ فبراير وقبل استدعاء صحفيى الوفد بثلاثة أيام كاملة.

وكان الاستنتاج الذى توصل له الجميع أنه ربما حدث ذلك بسبب **موقف الصحيفة من مشروع توشكى** وخصوصا أن الوفد -الصحيفة- دأبت فى الفترة الأخيرة على إعلان معارضتها للمشروع ،وكشفت عن عدد من الحقائق التى أثارت الكثير من التساؤلات حوله.

وكان من الممكن أن يمر الموضوع دون أى استنتاجات أخرى لولا أن قامت مجلة روزاليوسف بدءا من عددها الصادر فى نفس يوم استدعاء رئيس تحرير الوفد للتحقيق بحملة شديدة استمرت لثلاثة أعداد ضد ما اسمته بالصحافة القبرصية استعدت فيها السلطات على الصحف التى تصدر بتراخيص من الخارج فى محاولة للهروب من القيود المفروضة على الاصدار فى الداخل.

وكان من الصعب على أعداد كبيرة من الصحفيين أن يستوعبوا أن صحفيا يطالب بفرض الرقابة أو تشديدها على الصحف مهما كان حجم التجاوزات التى حدثت لو فرض حدوثها بالفعل. ولكن حملة **روزاليوسف** لم

تتوقف عند هذا الحد بل أنها اتهمت الرقابة بالتساهل مع هذه الصحف للدرجة التي دفعت كاتب الموضوع لأن يتساءل في العناوين عن **معايير الرقابة على المطبوعات في تمرير الصحف القبرصية ؟!** بما يعني أنه سلم بأن وجود الرقابة هو أمر طبيعي ومسلم به وليس وضعا شاذاً. وفي **محاولة لاستعداء الدولة على الرقابة تساءل في عنوان آخر؛ كيف ترفض الدولة انشاء حزب ديني وأصحاب مشروع الحزب يكتبون أسبوعيا في تلك الصحف؟!.**

وقامت **روزاليوسف** في حملتها على ما أسمته بالصحافة القبرصية بتحميل هذه الصحف كل مساوئ الصحافة المصرية والوضع الصحفي السئ الذي نعيشه الآن والتي يعود أغلبها إلى القيود القانونية التي فرضتها الحكومة على حرية الاصدار مما أتاح لها أن تمنح أو تمنع في الوقت الذي تشاء، وبمعايير خاصة بها بما يمكنها -الحكومة- من التحكم في المناخ الصحفي في مصر.

وفي الوقت الذي يطالب الجميع بحرية إصدار الصحف كتبت روزاليوسف تتهم الصحافة القبرصية بالالتفاف حول القانون الذي يفرض قواعد واضحة ومحددة في طبيعة المساهمين في شركات اصدار الصحف وفي شكلها ،وفي نوع وحجم رأسمالها كي تكون في النهاية- والكلام ما زال لروزاليوسف- هناك مؤسسة ذات شكل شرعي .. غير لقيط .. وهو التفاف يفرض تساؤلا واضحا- أشهرته روزاليوسف في وجه الجميع وكأنه أمر مسلم به- ما هي إذن ضرورة كل هذا ، وما هي ضرورة القانون والملفات والأسماء ، والمراجعات ،والتراخيص ، إذا كان في استطاعة أحدهم أن يجد صيغة ما ويطرق الباب الخلفي حيث يترك صحيفة في«لفافة» ليست لها أصل معروف .. ثم يتطوع من يفتحون الباب بتبنيها ؟.

بل وتجاهلت روزاليوسف الاسباب الحقيقية لازمة أعداد كبيرة من الصحفيين الموهوبين الذين لم يجدوا أمامهم فرصة للالتحاق بالنقابة إما بسبب تفشي الوساطة والمحسوبية أو بسبب بعض الاعتبارات الأخرى داخل المؤسسات الصحفية القومية والحزبية على السواء ، مما حال دون تعيين هؤلاء الصحفيين في الصحف الصادرة بتراخيص من مصر فلجأوا إلى العمل في أي مكان يضمن لهم حق أن يعملوا بل وفي العمل الذي خلقوا له مهما كانت المضاعفات ، في الوقت الذي يعين فيه عدد أكبر من الفاشلين وأنصاف الموهوبين لسبب واحد هو أنهم أبناء أحد المسئولين أو أقرباء له أو أنهم يمتلكون واسطة كبيرة أو مواهب وامكانيات **أعطتهم القدرة على مسح الجوخ أو تملق المسئولين في هذه الصحف مما أهلهم للتعيين في هذه الأماكن مما فاقم من أزمة الصحافة المصرية سواء على مستوى المهنة أو الأخلاقيات والتي تتخذها الحكومة سببا للنيل من حرية الصحافة.**

بل وتجسدت الأزمة بشكل أكبر بسبب إصرار النقابة على غلق باب الدخول لها بكل الطرق رغم الوعود التي تخرج بها من وقت لآخر بأنها في سبيلها لحل المشكلة وفي نفس الوقت الذي تمتنع فيه عن قيد أكثر من ٢٥ صحفيا من محرري الصحف القومية والحزبية بالنقابة مما دفعهم لمقاضاتها ، ولكن موقف النقابة **لم يتغير بل إنها لجئت إلى المماطلة لمدة ثلاثة أعوام بالامتناع عن إيفاد** اثنين من أعضاء مجلس النقابة لتمثيل النقابة في لجنة القيد الاستثنائية حسب ماينص القانون حتى تحرم هؤلاء الصحفيين من حق هو من أبسط حقوقهم وخصوصا أنهم استكملوا كافة الشروط القانونية التي تؤهلهم للالتحاق بالنقابة.

وكان أغرب مافي حملة **روز اليوسف** هو خروجها عن خطها الجديد في تشجيع رأس المال الخاص حتى ولو أدى ذلك إلى تدمير الصناعة المصرية .ولكن التغيير الذي حدث في موقف **روزاليوسف** لم يكن بسبب **خوفهاعلى الصناعة إنما في إطار حرصها على النيل من هذه الصحف** حين قالت « لقد انزعجت الحكومة وتحركت بسرعة حين حاول بعض المستوردين أن يجعلوا من مصر مزبلة لمصانع أسيا حيث يغرقون الأسواق ببضائع مهربة ، انتهت صلاحيتها أو رخيصة لسوء حالتها . ومن حق الحكومة أن تنزعج . وهذا هو كذلك الحق المشروع للمصنعين الوطنيين .. لأنه إذا سادت البضاعة " التايوانية" في الأسواق فان الصناعة المحلية ستلقى منافسة غير شريفة من الصناعة الأجنبية ويتأثر الاقتصاد وتضيع بالتالي الموازين الحقيقية للأوضاع الدقيقة في السوق». ثم تؤكد **روز اليوسف** بعد ذلك على أن" الصحافة أيضا فيها هذه الحالة فهي تواجه اغراق قبرص - **وكأن الأمر يتعلق بسلعة استهلاكية وليس بمادة ثقافية ذات طبيعة خاصة أيا كان اتجاهها بل وينتجها مصريون-** اغراق لن يؤثر في اقتصاديات الصحف الكبرى .. ولكنه يؤثر فيما هو أهم .. في القارئ .. خاصة أن هذه البضاعة «المهربة» رخيصة .. وأحيانا تحرق مثل أي بضاعة أخرى تحرق في السوق.

ونلاحظ هنا **سيادة منطق التكفير والقمع الفكري** والذي يصر على أن يفرض رأياً واحداً على القارئ بافتراض أنه قاصر أو غير قادر على الاختيار ودائما مايكون هذا هو منطق كل من يهدف لمصادرة حرية الناس في أن تختار، بافتراض أن مايقوله هو الصحيح ودونه باطل وهو ماواصلته روز اليوسف في أعدادها التالية.

بعد حملة **روز اليوسف** بدأت ملامح الهجمة الجديدة على حرية الصحافة تظهر للجميع والتي أكدتها الاتجاهات الحكومية لتأجيل انتخابات النقابة والتي كان من المقرر أن تنعقد في مارس القادم حين تم الاعلان عن أن المجلس الأعلى للصحافة قرر اجراء انتخاب الجمعيات العمومية ومجالس ادارات المؤسسات الصحفية القومية يوم الأحد ٧ مارس، بما يعني أن **الفرصة لن تكون سانحة لاجراء انتخابات مجلس النقابة في موعدها** .وأشيع أن ذلك يأتي في إطار سياسة الحكومة بتضييق على النقابات المهنية وأيضا لأن الحكومة لم تتوصل حتى الآن لاختيار مرشحها لانتخابات النقيب والتي من المقرر لها أن تنعقد في يونيو القادم **وبتأجيل انتخابات مجلس نقابة الصحفيين فان انتخابات النقيب من المتوقع أن تتأجل هي الأخرى ولكن لمتى .. هذا مالايعرفه أحد.**

وكان الخبر الفاصل والذي أعلن بكل قوة أن الصحافة المصرية تواجه مأزقاً حقيقياً يستوجب وقوف الصحفيين أمام المحاولات الحكومية للنيل من حريتها هو امتناع المطابع الحكومية عن طبع صحيفة **«صوت الأمة»** بعد أن أعلن عن أن **عادل حموده** سيكون رئيسا لتحريرها **وإبراهيم عيسى** نائبا لرئيس التحرير بما يعني مصادرتها ضمنيا، فحتى لو قام ملاكها الجدد بطباعتها في المطابع الخاصة فانهم لن يتمكنوا من توزيعها لأن جميع شركات التوزيع الكبرى مملوكة للمؤسسات " القومية" بما يعني عدم امكانية توزيعها **وهو ما أظهر اصرار الحكومة على عدم ظهور أي رأي يخالف رأيها ولو بدرجة بسيطة خلال المرحلة القادمة** ويتوقع البعض أن تنفرج هذه الأزمة قليلاً بعد استفتاء الرياسة في أكتوبر من العام الحالي.

وكما أشرت في بداية الموضوع فان الغريب في الأمر أن **الحملة الجديدة على حرية الصحافة تأتي في نفس الموعد الذي تفجرت فيه الحملة ضد حرية الصحافة في العام الماضي** والتي بدأت أيضا في شهر فبراير ١٩٩٨، أثناء مناقشة قانون يقضي بتعديل

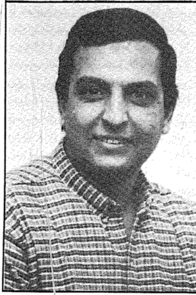
بعض أحكام قانون الشركات المساهمة وحين دست الحكومة إلى مشروع القانون المادة"١٧" المعدلة والتى تفرض فى فقرة منها موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة إذا كان غرضها أو من بين أغراضها إصدار الصحف لتضيف بذلك قيداً جديداً على حق إصدار الصحف المقيدة أصلاً بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحف وهو ماحققته اليسار فى حينها.

وماين فبراير ١٩٩٨ وفبراير ١٩٩٩ كانت كل الإجراءات والسياسات الحكومية تؤكد على أن الحكومة تتجه إلى النيل من حرية الصحافة والرجوع إلى قانون ٩٣ لسنة ٩٥ والذى قاومته جموع الصحفيين فى حينه ولكن بسياسة الخطوة خطوة، فى ظل جو بدت فيه النقابة عاجزة حتى عن أن تعقد جمعيتها العمومية القادمة والتى من المقرر انعقادها فى مارس من كل عام.

وخلال العام الماضى تتابعت الأحداث التى تؤكد هذا الاتجاه فخلال نفس الشهر فبراير ١٩٩٨ أصدرت محكمة جنح استئناف بولاق حكمها بالحبس سنة وغرامة ١٥ ألف جنيه على كل من مجدى حسين رئيس تحرير الشعب **ومحمد هلال** رئيس قسم المحافظات بالجريدة فى جنحة قذف مرفوعة من نجل وزير الداخلية السابق **حسن الألفى** /. ثم صدر حكم بالحبس والغرامة على **جمال فهمى وعمرو ناصف** لتفتح أبواب السجن لحبس صحفيين فى قضية نشر لأول مرة منذ عهد **الملك فاروق** .

وقبل نهاية العام صدر حكم بالحبس على رئيس الأحرار السابق- **مصطفى بكرى** وشقيقه ولكن الحكم تأجل فى هذه المرة بقرار من النائب العام. وقبل نهاية العام وفى شهر أكتوبر ١٩٩٨ أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الانسان تقريرها الرابع حول أوضاع الصحفيين وحرية الصحافة فى مصر تحت عنوان **«الطريق إلى السجن»** . حرية الصحافة وحرمة الحياة الخاصة: والذى رصد وجود أكثر من ١٣٠ صحفيا متهمين فى ٨٥ قضية نشر وينتظرون صدور أحكام بادانتهم مما قد يؤدى لدخولهم إلى السجون وهو ماأثر عملياً على كيفية تناول الصحف لقضايا الفساد بل وأدى لاحجام الصحفيين عن تناولها تقريباً.

وواكب صدور أحكام السجن صدور قرار إدارى بوقف طبع جريدة **الدستور** فى مصر مما أدى عملياً إلى توقفها عن الصدور نهائياً وتلى ذلك صدور قرارات بنقل عدد من الصحفيين من مؤسساتهم التى كانوا يعملون بها بسبب أنهم تجرزوا ونشروا حقائق لم تكن


يحيى قلاش

الحكومة تريد نشرها. وبرغم كل ذلك وقفت نقابة الصحفيين عاجزة عن أن تعقد جمعيتها العمومية العادية بدءاً من **شهر مارس لمدة ثلاث شهور بسبب عدم اكتمال النصاب القانونى للجمعية** مما أظهر ضعف الكيان النقابى وهو مادفع البعض لاستغلال ذلك فظهر كيان غريب أسسه شخص مجهول تحت اسم **«نقابة الصحفيين المستقلين»** مستفيداً من تعقد مشاكل القيد فى النقابة - كما قلنا- ومخالفة القانون واللائحة وبالتالى وجود مئات من الذين يمارسون العمل الصحفى فعلياً وبنجاح ولكنهم ممنوعون من عضوية النقابة.

وتلى ذلك صدور قرار من رئيس هيئة الاستثمار - بناء على تعليمات من رئيس الوزراء - **يمنع طباعة جميع الصحف والمجلات سواء كانت لغتها عربية أو أجنبية فى مطابع المناطق الحرة بمصر إذا كان ترخيصها صادراً من خارج البلاد** مما أدى لهجرة معظمها إلى مطابع بيروت وهو ما أثر على اقتصاد المطابع والتى لجأ أصحابها إلى القضاء الادارى فأصدر حكمه بالغاء قرار منع الصحف فى سبتمبر ١٩٩٨ وذلك **لأنه يمثل اعتداء على حرية الصحافة ولأنه مخالف لأحكام الدستور** كما قضى بذلك حكم المحكمة.

وفى شهر أغسطس ١٩٩٨ رفضت الرقابة على المطبوعات التصريح بتوزيع العدد الأول من جريدة **" ألف ليلة"** وقالت فى تبرير ذلك أن الجريدة التى تصدر بترخيص من قبرص هى محاولة لاعادة اصدار جريدة الدستور التى سحب ترخيص طباعتها فى مصر وتوقفت عن الصدور منذ فبراير الماضى .وفى أكتوبر من نفس العام صادر وزير الاعلام العدد السابع عشر من صحيفة **" كايرو تايز"** النصف شهرية التى تصدر بالانجليزية وتطبع فى المنطقة الحرة.

وخلال ١٩٩٨ عجزت كل محاولات الصحفيين ونقابتهم لالغاء المواد السالبة للحرية فى قضايا النشر رغم الغائها فى كافة الدول الديمقراطية منذ بداية القرن وزاد من المشاكل اصرار الحكم على اهدار القانون مع سبق الاصرار والترصد بالابقاء على بعض رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير صحفها رغم تجاوز بعضهم للسن القانونية " ٦٠ عاما" منذ عام ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ بذلك لاينطبق عليهم مد سن الاحالة على المعاش إلى ٦٥ عاماً والذى جاء بالقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ لاستحالة انطباقه بأثر رجعى.

وكانت الظاهرة المميزة لعام ١٩٩٨ والتى استندت إليها الحكومة فى الرد على الاتهامات الموجهة إليها بالنيل من الحكومة هى قيام الحكومة بمنح بعض التراخيص لعدد من الصحف الخاصة فى مصر **ولكن الهدف من اصدارها بدا واضحاً فى عدد من الحملات التى قادتها بعضا منها للنيل من حرية تدفق المعلومات** أو لتأكيد ودعم بعض القرارات الحكومية وهو ماظهر واضحاً فى حملات جريدة الأسبوع على الأهرام والمنظمات الأهلية العاملة فى مجال حقوق الانسان .. وهو ما أثار الكثير من التساؤلات حول المعايير التى يتم إعطاء التراخيص بها لهذه الصحف وخصوصاً بعد أن خرج تقرير المجلس الأعلى للصحافة ليؤكد على أن أكثر من ٥٠٪ من مخالفات أداب المهنة ترتكبها هذه الصحف الخاصة رغم قلة عددها .

بل إن د. **فاروق أبو زيد** عميد كلية الاعلام جامعة القاهرة وهو يرصد ظاهرة الصحافة الخاصة فى مصر قد توصل إلى أنه «نتيجة للقيود المفروضة على إصدار الصحف فى مصر والتى شهدت قيوداً تعجيزية فى بعض الفترات فانه لم يتم إنشاء سوى خمس مؤسسات أو شركات صحفية وخصوصاً بعد صدور قانون الشركات . **وكانت هذه المؤسسات التى تم السماح لها هى مؤسسات عائلية من الأقارب والأحباب وفى إطار ذلك أصبحت قضية الحصول على ترخيص من قبرص أسهل من الحصول عليه من مصر وهو ما أدى لانتشار الصحف الصادرة منها.**

وطالب د. فاروق بحرية إصدار الصحف فى مصر لأن ذلك أصبح ضرورياً لأننا لدينا

١٦ مليون خريج جامعة فى حين أن عدد الصحف فى مصر لايتجاوز توزيعه **٣ ملايين** نسخة وهو مايعنى أننا فى حاجة إلى مزيد من إصدار الصحف فى مصر.

وظهرت توجهات الدولة نحو النيل من حرية الصحافة واضحة فى الكلمة التى ألقاها **إبراهيم نافع** رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير **الأهرام** أمام منتدى وسائل الاعلام بالشرق الأوسط حينما قال أثناء حديثه عن مشاكل الصحافة المصرية . أننى لو خيرت بين حرية بلا صحفيين اكفاء وصحفيين أكفاء يتمتعون بحرية محدودة لاخترت الأخيرة" وهو ماأظهر بشكل واضح التوجهات الحكومية ناحية الصحافة وخصوصاً أن معيار الكفاءة الذى استند إليه نافع معيار نسبى يسهل الاختلاف على قياسه.

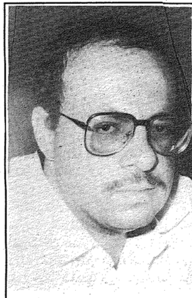
وفى ظل كل ذلك يحق لنا أن نتساءل **هل ما يحدث الآن هو بداية الطريق للقضاء على حرية الصحافة والعودة للقانون ٩٣ لسنة ٩٥ ولكن بسياسة الخطوة خطوة؟** إن لم يكن كذلك فما دلالة الأحداث التى تتابعت خلال الشهور الأخيرة والتى بلغت ذروتها خلال شهر فبراير الماضى؟ وماهى حقيقة الاتهامات الموجهة إلى الصحافة القبرصية أم إنها إحدى الذرائع التى تتبعها الحكومة للنيل من حرية الصحافة؟ وماهى المعايير التى تتبعها الحكومة فى إعطاء التراخيص للصحف الخاصة ولماذا إذا كانت الحكومة حريصة على الصحافة لايتم اطلاق حرية الإصدار؟!!

يرى **يحيى قلاش** عضو مجلس نقابة الصحفيين، أن الموجه الجديدة للهجوم على حرية الصحافة بدأت منذ فترة طويلة وهى موجة طويلة مهتزة ترتفع حينا وتنخفض حينا كان قد مهد لها حملة الهجوم على الصحافة الخاصة ثم غلق الدستور ونقل بعض الصحفيين ثم القيد على قانون الشركات الذى جمد نصاً فى القانون مهد لذروة ذلك وهو موجة الحبس التى شملت ٣ صحفيين.

ولذلك فإن هناك شيئاً لابد من الوقوف عنده هو أن الجماعة الصحفية عندما لم تقف أمام موجة الحبس وخاصة أنها تواكبت مع موعده أنعقاد جمعية عمومية عادية للنقابة تعقد فى مارس من كل عام وكان **مجدى أحمد حسين ومحمد هلال وجمال فهمى** سبق وأن حبسوا فى وقت الدعوة لانعقاد الجمعية وبذل مجموعة من الصحفيين وبعض أعضاء المجلس جهداً لاضافة ذلك على جدول أعمال الجمعية العمومية العادية والتى تناقش عادة التقرير والميزانية وبرغم **الضغط على المجلس أن يستمر فى تكرار دعوته للجمعية العمومية طبقا للقانون حتى تنعقد ليتم دعوتها لخمس أو ست مرات على مدى ثلاثة أشهر بدأت فى مارس ١٩٩٨ وانتهت فى أواخر شهر مايو إلا أن النصاب القانونى لم يكتمل لا بالنصف ولا بالربع**. وأنا رأيى أن هذا أحدث نوعاً من التحول لأنه اعتبر مؤشراً لبدء فترة خلخلة للجسد الذى بدا موحداً فى القانون ٩٣ وبعدها بدأت عملية الخلخلة وبدأت بعض التصرفات التى كانت مؤشراً على أن هذا **الجسد المعنوى المسمى بنقابة الصحفيين والذى يتوحد الصحفيين لابد أن يتم النيل من هيبته**. وفى هذا السياق ظهر ما **سمى بنقابة الصحفيين المستقلين** وبرغم أنها شئ كاريكاتورى وليس لها أى سند قانونى إلا أن بعض الأجهزة حاولت أن تكتب لها الحياة ليس بوضع قانونى ولكن بوضع عام ينال من هيبة النقابة ويجعل هذا الوضع الساخر يزعزع من حالة النقابة الموحدة التى نالت احترام الرأى العام وبعض النقابات الأخرى لأنها استطاعت أن تصمد فى مثل هذا الوقت ولفترة ١٤ شهراً حتى لا يتم إصدار القانون ٩٣.

ويواصل **يحيى قلاش** كلامه: ولذلك فأنا أرى أن **موقف الصحفيين وتراجعهم كان هو أحد العوامل الرئيسية فى تشجيع الاستمرار فى موجة العداء ضد حرية الصحافة**. يمكن أن يكون هناك تربص منذ أزمة القانون ٩٣ لكن بالتأكد أن عدم عقد الجمعية العمومية فى أزمة بخطورة حبس الصحفيين -هذا الحدث الذى يحدث لأول مرة منذ ١٩٥٢ كان موقفاً سلبياً ترتب عليه أشياء كثيرة لا يزال يتم الدفع لكسر وحدة النقابة وكسر هيبتها كشخصية معنوية.

د. وحيد عبد المجيد



وفى هذا السياق يمكن أن نضع التعامل باستخفاف مع مسألة تأجيل الانتخابات .ففى مارس ١٩٩٧ عندما واجهنا أزمة مدة النقيب سنتين أو أربع سنين استطاع المجلس واستطاعت الجمعية العمومية التى كانت لا تزال متماسكة أن تحسم هذا الموضوع بوحدتها وهو ما أدى لوقف هذه الحملة.

ويؤكد **قلاش** أن الوضع العام فيه حالة من حالات السيولة ويأتى فى هذا السياق موضوع **المؤتمر العام الرابع** الذى كان من المفترض أن تعقده النقابة ولم تعقده خلال العام الماضى لاسباب يطول شرحها ولكنى اعتبره أحد المؤشرات السلبية . وخصوصا أنه تم التعامل معه بشكل يبدو لى أنه دعائى بحيث يعلن عنه المجلس أكثر من مرة فى الوقت الذى لا يوجد هناك رغبة حقيقية لاتمامه أو إنجازه فى هذه الفترة.

وبالنسبة للصحافة القبرصية فأنا أعتقد **أن فتح ملف الصحافة القبرصية أو فتح ملف الصحافة الصفراء على هامش هذا الموضوع يطرح على غير حقيقته لأن ما يحدث عرض لمرض أساسى وهو حرية الاصدار** ، وهذا نوع من الالتفاف على هذا الحق الذى تحاول الدولة مصادرته بكل الطرق .وفى ميدانها تستخدم الصحافة القبرصية أو بعض سلبياتها فى كثير من الاحيان لضرب الجسد الصحفى الحقيقى فهى التى خلقت هذا الجو غير القانونى لأن الأصل أن يكون هناك حرية إصدار صحف.ويواصل كلامه ويقول من المنطقى أو الطبيعى أنه فى الوقت الذى يزيد فيه عدد السكان فى مصر ويتسع عدد كليات الاعلام ويزيد عدد أقسام الإعلام فى كليات الاداب ، بالاضافة لتدفق عشرات ومئات الخريجين كل سنة فى مجال الصحافة ان تزيد مساحة النشر، فمن غير المعقول أن يوجد بمصر ٣ أو أربع جرائد أساسية ونحن ندخل قرناً جديداً خاصة أن الصحافة فى مصر بدأت من أواخر القرن الماضى وعمر الصحافة فى مصر أكبر من عمر بعض الدول الموجودة فى المنطقة.

ليس منطقيا أن يظل هذا القيد على حرية الصحف . لا يمكن أن يكون هناك نقابة مهنية أو أن يكون هناك مهنة بدون أن يكون هناك تصورات كى يكون هناك توسع فى سوق العمل الخاص بها فلا يمكن أن نقول إن نقابة الأطباء أو نقابة المهندسين لا يكون فيها مستشفيات جديدة أو أن تصادر حق الناس فى أن تنشئ مستشفيات أو مكاتب هندسية

هذا كلام غير منطقى وبالرغم من ذلك فهذا الكلام غير المنطقى هو الذى يحكم قوانين الصحافة وبشكل غير مبرر ولا يتمشى مع ما يحدث لا عندنا ولا حولنا.

أما بالنسبة للصحف الخاصة وطرق منحها التراخيص فيؤكد يحيى أنه طالما ظل المعيار أن هناك عدة اعتبارات فى الاختيار سيظل الموقف في هذا الموضوع مثل الموقف من لجنة الاحزاب ،الأصل أنها ترفض وتعطى أحزاباً شكلية وصورية لا تثرى الحياة الحزبية بل بالعكس فهى تصادر حق القوى الحقيقية أن يكون لها أحزاب تعبر عن وجودها الحقيقى والفعلى فى الشارع وهو ما يحدث فعليا فى الصحافة . فيتم مصادرة تجارب حقيقية ممكن أن تنقل الصحافة نقله حقيقية حتى تعبر عن القوى الحقيقية وتعطى بعض الفرص بمعايير خاصة وممكن أن تستخدمها فى إطار الهجوم على الصحافة أو الاستفادة بالوضع الذى تخلقه.

ثم يضيف بالنسبة لازمة القيد فإن الحقيقة تجعلنى أؤكد على أنه بدون شك يوجد أزمة قيد حقيقية مرجعها لعدة أمور أن المعايير وليس القوانين الموضوعه فى النقابة لمسألة القيد معايير غير مرنة وقاصره على التعامل مع الواقع الجديد. فالساحة الصحفية اتسعت ولم تعد الصحف الحكومية فقط وأصبح هناك تدفق فى الخريجين وفرص العمل قليلة بالاضافة لنوع من المتغيرات كالصحف المستقلة والقبرصية ، توجد بعض الصحف التى تصدر من قبرص وهى صحف مصرية خالصة وجودها فى السوق بهذا الشكل لأن حجب عنها الترخيص وبرغم كل ذلك يوجد اتجاه للتعامل مع الناس حسب القيود القديمة.

ويرى د. **وحيد عبد المجيد** أن الهجمة الأخيرة على حرية الصحافة هى هجمة انتقائية ليست شاملة ولا واسعة النطاق بخلاف هجمات سابقة كان لها طابع الشمول هذه المرة **الضربات توجه بشكل انتقائى** وواضح أن هناك اتجاه للتمييز بين الصحف على أساس جديد. سابقا كان المعيار صحافة رسمية أو حكومية وصحافة حزبية أما الآن فإن المسألة فيها قدر من السيولة وهناك خطوط للتمييز توجه بشكل انتقائى حسب حجم ونوع المعارضة التى يتم التعبير عنها فى الصحف لأن هناك تفاوتاً شديداً فى مدى الاستعداء فى الوصول لتفاهمات تحتية أو حتى القيام بادوار معينة.

هناك خط جديد للتمييز ،ليس الخط القديم حكومية ومعارضة ولكنه خط يتعلق بالمدى الذي تصل فيه الصحيفة أو لا تصل إلى نهاية الهامش المسموح لها باستخدام حريتها فيه. أما بالنسبة للصحف المستقلة فالتمييز على أساس اتفاقات تحتية مسبقة للقيام بادوار محددة. فمن خلال علاقات بين الصحفيين واشخاص فى الحكومة تعطى وتحجب التراخيص وعلى هذا الأساس وعندما تأخذ صحيفة ترخيصاً وبحدث تغير فى موقفها تتعرض للضغوط كما حدث لصوت الأمة حيث كانت مقبولة فى إطار معين باعتبار أن البعض كان يتصور أنها تمثل ضربه لحزب الوفد أو لجريدته . ولذلك فعندما حدث بها تغيرات سواء في هيكل الشركة أو فى هيكل تحريرها وفى اتجاه صحافة أكثر جديه كان لابد من ضربها.

من سنة واحدة كان هناك حملة على الصحافة الصفراء فى إطار الضغط على بعض الصحف والنيل منها الآن هناك تشجيع للصحافة الصفراء التى تعتمد على الايحاءات الجنسية أو الابتزاز المالى والأعلانى وهذا هو الطابع الغالب على الصحف الخاصة فإما أنها صحف اثارة جنسية مثل **النبأ** أو صحف ابتزاز سياسى مثل **الأسبوع** أو بينهما مثل **الميدان** وهذا يلقى تشجيعاً الآن، ولذلك فإن هذا خط جديد للتميز سواء كانت صحافة معارضة أو صحف خاصة فستكون موضع قبول وتشجيع اذا لم تخرج عن الاطار المسموح.

الجانب الخاص بالصحافة الأكثر جدية أو القبرصية التى تحاول تقديم نوع جديد من الصحافة أكثر حرية وفيها نفس شبابى يتبلور خط آخر للتمييز على أساسه يؤخذ ضد الصحف بعدما كانت تتعرض لضغوط ويمارس اجراء ضدها.

وأنا أعتقد أن ما يحدث يشكل خطرا شديداً يضر بتطور المهنة فالتمييز الآن يتم ضد الصحافة الأكثر خطراً على تطوير المهنة أما الصحافة الصفراء والجنسية فتلقى تشجيعا وحتى الصحافة القبرصية التى تدخل في نفس الاطار تلقى نفس التشجيع ولذلك فأنا أعتقد أن ذلك يشكل خطراً شديداً ليس فقط على حرية الصحافة بل وعلى محاولات الارتقاء بالاداء المهنى مما يحدث أنه يتم تشجيع للأداء الاسوأ.

وكل الحملة التى تحدث الآن على الصحافة القبرصية والاتهامات الموجهة إليها فأنا أرى أن هذا كلام فيه مبالغة شديدة وخصوصاً أن أسوأ أنواع الاداء الان يأتى من الشركات الخاصة. أو الصحافة القبرصية ففيها تنوع شديد وبالنسبة لموضوع الصحفيين غير النقابيين فأنا أعتقد أن الجميع قد ساهم فيه ومن العبث أن نحملها للصحافة القبرصية فهناك أكثر من ألف صحفى يعملون بالصحافة وغير أعضاء بالنقابة ومعظمهم داخل الصحف القومية . ولذلك فأنا أعتقد أن اطلاق حرية إصدار الصحف ممكن أن يكون هو الحل لكل هذه الظواهر.

ويبدأ نبيل زكى رئيس تحرير الأهالى كلامه بالاعتراض على ما يحدث ويقول «أنا أعترض على تعبير الصحافة القبرصية لاسباب عديدة أهمها أننا جميعا نعلم أن هؤلاء الذين يضطرون إلى طلب أو شراء رخصة من الخارج سواء من لندن أو باريس أو قبرص أنما يتحايلون على قوانين للصحافة فى بلدنا تمنع ممارسة حق إصدار الصحف. وبالتالى تعبير الصحافة القبرصية تعبير خاطئ وردئ لأنه يقصد به مهاجمة هؤلاء الذين يبحثون عن ثغرة فى ممارسة نشاط صحفى أو إصدار صحيفة.

كما أن الصحيفة لا يحكم عليها من خلال الجهة التى اصدرت الترخيص لاننا نعلم أنه لو سمح فى مصر باصدار الصحف لما اضطر أى صحفى يريد أن يصدر جريدة إلى طلب ترخيص من خارج حدود البلد.

ثانيا: عندما تعتبر الصحافة القبرصية هى الصحافة الصفراء، هذه اكذوبة أخرى أو خدعة أخرى لأنه ليست كل الصحف التى تصدر بترخيص من قبرص أو غيرها صحفاً صفراء. هناك صحف تصدر فى مصر وبدون رخص خارجية ويمكن أن ينطبق عليها هذا الاسم. وبالتالى فأنا أعتقد أن هناك تعبيرات تطلق بلا تدقيق وبلا فحص وبلا دراسة وتحدث نوعاً من البلبلة بحيث يختلط الأمر على المواطن المصرى بما هو المقصود من الصحافة الصفراء، وما هى الصحافة القبرصية وما هى الحكاية برمتها.

وفى تقديرى أننا لا نستطيع أن نوجه أى لوم أو نقد أو توبيخ لأى مصرى يضطر نتيجة القيود المفروضة على الصحف فى مصر لطلب رخصة من أى بلد لكى يصدر صحيفة تخضع لرقابة وزارة الاعلام ولكى يسمح لها بالتداول داخل مصر المعيار للصحافة الجيدة أو الرديئة ليس الجهة التى تصدر الترخيص وأنما محتوى أو مضمون هذه المجلة.

فيما يتعلق بالهجمة على الصحف نحن اعتدنا من وقت لآخر مثل هذه الحملات فالواضح أنه **ما زال البعض يضيق بالهامش المحدود من حرية الصحافة القائم الآن. ويريدون المزيد من القيود والمزيد من التشريعات التى تقيد حرية الصحافة وحرية**

الصحفيين على السواء. وهذه الحملة تصطدم بمعارضة شديدة من الرأى العام، لأن الرأى العام يعتبر أن هذا الهامش المحدود هو ما يمكن أن يشكل الحد الأدنى من صمام الأمان للمجتمع المصرى حتى لا يقع انفجار لا يبقى ولايذر كما يقولون.

الواضح أيضا أنه يتم استغلال عملية صدور صحف بدون ترخيص وصدور تراخيص لصحف اضطرت للتوقف عن الصدور لأسباب مالية كل هذا قد يستغله البعض لتقييد اصدار الصحف أو لتقييد عملية منح رخص من جانب المجلس الأعلى للصحافة أيضا .وفى نفس الوقت فإن أجهزة الدولة لم تبذل جهداً كافيا لمنع سرقة لافتة نقابة الصحفيين وهناك عدد غير قليل من الصحفيين يندهشون من التراخى فى مواجهة هؤلاء الذين انتحلوا لأنفسهم صفة أنهم نقابة صحفيين موازيه. وقد فسر بعض الزملاء ولهم كل العذر أن هذه النقابة المزعومة من ضمن أدوات الضغط على نقابة الصحفيين وعلى الصحفيين بوجه عام لدفعها للسير فى اتجاه معين.

أما بالنسبة لتأجيل انتخابات نقابة الصحفيين فأنا أعتقد أنه **لا يوجد أى مبرر لتأجيل انتخابات النقابة لأنه من المفترض أن مواعيد الانتخابات مواعيد قانونية ، ويجب أن تحترم مهما كانت الظروف** فما بالنا ونحن لسنا فى حالة حرب وليس هناك عدوان أجنبى على مصر وبحيث من الممكن أن يكون فى هذه الأحوال حجة للتأجيل . أنا أؤكد أنه لا يوجد أى مبرر لتأجيل الانتخابات وتعطيل العمل النقابى لأنه بوجه عام يشكل كارثة على المجتمع المدنى الآن فى مصر وخاصة بعدما تعرضت له نقابات المحامين والمهندسين والأطباء.. إلخ يجب على الصحفيين أن يتمسكوا بالالتزام بموعد انتخابات النقابة ويرفضوا أى حجج أو معاذير لتبرير هذا التأجيل.

و بالنسبة لما حدث لرئيس تحرير الوفد بناء على نشر خبر عن اضراب فيقول **نبيل زكى** أن ذلك اثار إنزعاجاً كبيراً فى دوائر الرأى العام وأنا كصحفى تعرضت لأسئلة كثيرة من مواطنين عديدين عما يحدث الآن؟ لأنه لا يوجد أى سبب أو مبرر للتنكيل برئيس تحرير صحيفة حزبية بسبب خبر تستطيع الدولة إذا شاءت أن تصححه أو ترد عليه إذا كانت تعتبر أنه خطأ . أما هذا الأسلوب فنحن استنتجنا منه أنه **رأس الذئب الطائر وأن الهدف منه هو ترويع الصحف المعارضة حتى لا تنشر اخبار التحركات الشعبية والاضرابات**



نبيل زكى

والاعتصامات ، وأى حركة احتجاج لا ترضى عنها أجهزة الدولة. وبالتالى يحق لك أن تتساءل وهذا تساؤل فى موضعه تماما عن العلاقة بين هذه الاجراءات التى اتخذت ضد رئيس تحرير الوفد وبين الحملة على ما سمى باسم الصحف القبرصية وأكرر مرة أخرى أنه لا يوجد شئ اسمه الصحف القبرصية . وخصوصاً أن قبرص دولة صديقة لمصر ولا يصح استخدام اسمها فى هذا الاستخدام السئ . وإذا كنا نريد أن نتكلم عن صحافة التشهير والابتزاز و الجنس والترويج للجريمة والرذيلة سوف نجد أن معظم هذه النشرات التى تقوم بذلك لا تحمل تراخيص قبرصية.

أما بالنسبة لما يتعلق باصدار الصحف الخاصة والمعايير الخاصة بمنحها التراخيص فيقول رئيس تحرير الأهالى «لا شك أن هناك **اعتبارات غير واضحة لاقرار منح رخصة لجريدة ما وحجبها عن جريدة أخرى** وأحيانا تتدخل اعتبارات لا علاقة لها بالرأى العام ولا بالصحافة ولكن المهم فى هذا المجال أن تحذر من أن أى حملة على الصحافة والصحفيين فى هذه الظروف سوف نفسرها على أنها **تواكب وتتمشى مع الحملة التى يشنها حكام اسرائيل ضد الصحافة فى مصر** . هناك من يعتبر أن الصحافة منفلتة لانها تهاجم اسرائيل وتهاجم القادة الاسرائيليين أو لأن الصحافة تهاجم العدوان الأمريكى على العراق والحصار الأمريكى لليبيا والسودان .يحق لنا أن ننبه إلى أن حملة على حرية الصحافة فى هذه الظروف سوف تفسر بما يلحق الضرر بسمعة مصر الوطنية ،وبالتالى لا معنى للعودة مرة أخرى للحديث عما يسمى

بالصحف القبرصية وخلط الأوراق بحيث نجد أنفسنا بازاء حالة توضع فيها عملية التنكيل برئيس تحرير الوفد فى نفس السلة مع صحف الاثارة والجنس والابتزاز.

نحن نعلم ان هذه التصرفات أو هذا النوع من التردى فى الاداء المهنى أو مستوى أخلاق المهنة مدان من الجميع ولكن ليس هذا هو الموضوع خاصة ونحن نعلم ونثق أن القارئ المصرى يلفظ ويعرض عن أى نوع من أنواع الصحف التى لا تعبر عن أمانيه ولا تعكس طموحاته وبالتالى نحن لا نخاف من الصحف محدودة الانتشار التى تستخدم الإثارة والابتزاز لأنه قبل أن يتدخل أحد لكى يوقف هذه الصحف عند حدها .فالقارئ المصرى هو أول من يعاقب هذه الصحف على صدورها بأن يعرض عنها وعن شرائها.

ويقول **نبيل زكى** اعتقد أن الحلول تتلخص فى أننا يجب أن **نجدد المعركة من أجل حق اصدار الصحف** وهذا هو الرد على الحملات التى تريد أن تعيدنا للوراء بحيث نقاتل من أجل هامش هنا أو هامش هناك . ولذلك فيجب أن نرد على هذه الحملة بالمطالبة الفورية بحق اصدار الصحف وقد اكتشفت أنا شخصيا من خلال احتكاكى بجموع الصحفيين ومنهم صحفيون قريبون من الدولة أنهم اقتنعوا الآن بأهمية الدفاع عن حق إصدار الصحف وخاصة بعد التجارب المرة التى مررنا بها فى السنوات الأخيرة وبعد أن لمسوا عن قرب بأن الدولة تتصرف بطريقة النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال . فهى لا تسمح باصدار الصحف ولكنها تسمح بدخول صحف بتراخيص اجنبية بشرط أن تخضع للرقابة مما يخلق الكثير من المشاكل بحيث أننا نجد مطابع فى صحف كبرى لا تجد ما تطبعه بسبب عدم وجود صحف لطبعها كما نجد بطالة بين الصحفيين سواء صريحة أو مقنعة وكل هذا يمكن حله عن طريق الاعتراف بحق اصدار الصحف.

وفى النهاية يقول **نبيل زكى** رئيس تحرير الأهالى أن مسئولية اصلاح النقابة مسئولية أعضاء الجمعية العمومية ، فإذا تقاعسوا ركدت النقابة وانتكس العمل بها وتراجعت . الأمر الذى يغرى خصومه بالهجوم عليها . إما إذا **أمسك أعضاء الجمعية العمومية بقضايا المهنة بين أيديهم ودافعوا عنها حتى النهاية نستطيع أن نقول إن قضايا الصحافة والصحفيين تستطيع أن تقتحم على السياسيين جدول أعمالهم وتفرض نفسها ويجد هؤلاء أمامهم أن المخرج الوحيد لأى مشاكل فى الصحافة هو المزيد من حرية الصحافة والاعتراف بحق إصدار الصحف.**



ويسعون إلى المزيد من خصخصتها

التقاوى الأمريكية والإسرائيلية فى ظل الخصخصة

أدت إلى :

* تدهور الناتج الزراعى والانتاجية المحصولية. * إهدار الصناعات الوطنية الرئيسية. * انهيار الواقع الاقتصادى والاجتماعى للفلاحين

* انتشار السرطان والأمراض الخطيرة بين المواطنين

حتى نستطيع أن نحيط بمدى خطورة قضية التقاوى والبذور فى مصر ، فعلينا أن ندرك أن احتياجنا السنوى منها يبلغ حوالى **٧٠٠ ألف طن** ، وأن قيمة الاستثمار لصناعة بعض أصنافها محليا يزيدعن **٢٠٠ مليون جنيه** ، وأن استيرادها يكلف الاقتصاد المصرى مايزيد على **٢ مليار جنيه.**

والتقاوى والبذور ليست - بطبيعة الحال - سلعة استهلاكية تكمن قيمتها فى مقدار إشباعها للاحتياج المباشر لها ، ولكنها **وسيلة قيام واستمرار القطاع الزراعى** الذى يقدم لمصر - بالاضافة إلى الناتج الغذائى المباشر - حوالى **٦٠٪ من اجمالى الدخل الصناعى** (المرتبط بالانتاج الزراعى أو القائم عليه) ، وأكثر من **٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وحوالى ٢٥٪ من قيمة الصادرات** ، ويمثل العاملون به مايقرب من **٣٠٪** من مجموع القوى العاملة.

وعلى الرغم من هذه الأهمية الكبيرة لقضية التقاوى ، فمن الطبيعى - فى هذه المرحلة السعيدة من تاريخ بلدنا ومجتمعنا - ألا تحظى بالاهتمام الواجب - إعلاميا وحركيا - إلا فى الدوائر الفلاحية والتعاونية وأوساط المهمومين بالمشاكل الحقيقية التى تواجه المقومات الرئيسية للمجتمع ، بما يعطى معه هذا التجاهل الفرصة الواسعة للبعض للتلاعب فى مصير هذا المحور الرئيسى للزراعة وبالتالى لمقدرات الاقتصاد والمجتمع المصرى.

المزيد من الخصخصة .. المزيد من التدهور

لم يكتف السادة المسئولون عن أمور السياسة الزراعية المصرية بالنتائج المبهرة لاهدار صناعة التقاوى والبذور والتوسع بلا حدود فى استيرادها من الخارج - بكل ماترتب على ذلك من اثار سلبية على الانتاج الزراعى والاقتصاد القومى والفلاح المصرى - ولكنهم يسعون إلى المزيد من الخصخصة فى هذا المجال الحيوى ، الأمر الذى لن يؤدى إلا **إلى المزيد من التدهور المجتمعى ، والمزيد من التربح لسادة هذا العصر - فى مصرنا المحروسة - من كبار المستثمرين والمستوردين.**

ولقد مرت سياسة الدولة - تجاه هذا المحور الانتاجى الهام - بالمراحل التالية :

* كانت " الدولة" المصرية تقوم دائما بدور رئيسى فى عمليات الانتاج والرقابة والتداول بالنسبة للتقاوى والبذور ، بدرجات ووسائل مختلفة.

* تعاظم هذا الدور فى الخمسينيات والستينيات ، كما تم تقنينه بالقانون رقم **٥٣ لسنة١٩٦٦ (قانون الزراعة)**

- بقيام مؤسسة موحدة لتنظيم ومتابعة هذا المجال (م /١٧).
- بتنظيم الانتاج ، وضرورة ترخيص وزارة الزراعة به(م/١٨).
- بالرقابة ، وإقرار الصلاحية قبل العرض للتداول (م /٤٨).
- بتحديد شروط ضرورية للترخيص بالاتجار فى التقاوى (م/٥٦).

عريان نصيف

* **وفقا للسياسات الزراعية - والتوجهات الاقتصادية العامة - منذ منتصف السبعينيات ، تم تقليص دور الدولة فى هذا الشأن ، وفتح الباب على مصراعيه - وخاصة فى السنوات الأخيرة - أمام المستوردين وتجار الداخل للتعامل فى التقاوى - ضمن باقى مستلزمات الانتاج الزراعى بعد تهميش دور الحركة التعاونية الزراعية** - مما أدى (على الرغم من الجهود المخلصة من بعض الهيئات المختصة) إلى صعوبة الرقابة على التقاوى المتبادلة ، للدرجة التى جعلت المسئولين فى" الهيئة الزراعية المصرية" - التى من إحدى مهامها الرئيسية المتابعة الفاعلة للتقاوى - يعلنون عدم قدرتهم على أداء دورهم ، وبما أدى إلى أن" **محطات الغربلة" المختصة باعداد وتنظيف وتعبئة البذور والتى كانت منتشرة فى محافظات مصر المختلفة ، لايتبقى منها سوى ثلاث محطات** ، بينما باقى المحطات - رغم دورها الهام - قد أصبحت - دون أن تعبأ أى جهة مسئولة - متهالكة ومعدة للبيع ، إن لم تكن قد بيعت فعلاً.

* أمام هذا التردى - وبجهود كبيرة من بعض المؤسسات والشخصيات الحريصة على إيقافه - صدر القرار الوزارى رقم **٣٨ لسنة ١٩٩٧** ، متضمنا النص على أن" جهة الاعتماد والرقابة على تداول التقاوى هى

الإدارة المركزية لفحص واعتماد التقاوى أو المحطات التابعة لها"، ولكن القرار - من ناحية أخرى - أهدر هذا الجهد وفرغ هذا النص من مضمونه، إذ نص أيضا على حق أى شخص طبيعى أو معنوى أن يقوم بانتاج أو تداول أو استيراد التقاوى" بما يستحيل معه - فعليا - امكان الرقابة الحقيقية على التقاوى.

***الواقع الفعلى اليوم أن انتاج التقاوى أصبح متاحاً - وفق القرار السابق - للكافة، على أن يتم تسجيل الشركات المنتجة.**

والطريف - والمؤسف - فى الأمر، أنه رغم قيام عدد كبير من شركات القطاع الخاص والاستثمارى بانتاج التقاوى (وبعضها يتم انتاجها) - وفق التعبيرات المستحدثة فى واقعنا الاقتصادى المعاصر - "تحت السلم"، إلا أنه لم يتم تسجيل سوى ٣٦ شركة.

والأكثر طرافة - وأكثر مدعاة للأسى - أن **عدد الشركات المسجلة التى تمتلك فعلاً المقومات اللازمة للانتاج، ٦ شركات.** أما الثلاثين شركة المسجلة الأخرى فهى - كما ورد فى التحقيق الصحفى الهام فى **جريدة التعاون فى ١٩٩٨/١٢/٢٩**"- قد اكتسبت الاسم من خلال الشكل والإطار القانونى، ولاتملك أى مقومات أساسية لانتاج التقاوى" .. هذا من حيث الانتاج، أما الاستيراد فهو يتم - كما ذكرنا - دون أى تخطيط أو متابعة أو رقابة حقيقية.

تقرير مستر ديلوش

كل ماسبق من خصخصة للتقاوى - بما ترتب عليه من آثار سلبية على الزراعة والاقتصاد، ومن اثار ايجابية على أرصدة كبار التجار والمستوردين وعملاء الشركات الأجنبية - ليس كافيا، بل لابد أن تتم **الخصخصة فى مجال التقاوى بنسبة ١٠٠٪.**

ولقد عبر عن ذلك التوجه - بوضوح وصراحة بشكر عليها Dr. Gemes C.Dilosh - استشارى التقاوى بوحدة اصلاح السياسات الزراعية بوزارة الزراعة حيث يرى مايمكن ايجازه فيما يلى:

إن موضوع التقاوى خطير ولايمكن التعامل معه بقرارات جزئية، بل يجب - تمشياً مع ماشهده قطاع الزراعة من تحرير خلال السنوات العشر الماضية ومع التزام مصر باتفاقيات الجات - استبعاد القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ كمرجع للسياسة الخاصة بالتقاوى انتاجا وتداولا واستيرادا، وأن تصدر قواعد قانونية جديدة تعبر عن واقع التحرر الزراعى وتكفل له امكانات التطور وتقدم الزراعة فى ظله".

وهذا التقرير الذى قدم عام ١٩٩٨ من السيد **جيمس س ديلوش** - والذى يطرح رؤية أوساط كبيرة ومسئولة عن السياسة الزراعية - **يحول القضية (بقدرة قادر) من حالة الدفاع المفروض أن يقدموها عن النتائج السلبية لاتباع سياسة الخصخصة بالنسبة للتقاوى، إلى حالة الهجوم على من يقف ضد المزيد من هذه الخصخصة** حيث يكون - من وجهة نظرهم - معاديا للتقدم الزراعى وتطور إنتاجه.

ولن نقف كثيرا تجاه تقرير **السيد/ ديلوش** - ومن ورائه ومن أمامه - ولكننا - من خلال الواقع الفعلى الذى سنحاول أن نعرضه حول تأثير خصخصة التقاوى على كافة المحاصيل الزراعية - سنكشف عن مخاطر هذه السياسة وعن الدوافع الحقيقية وراء اتخاذها والاصرار عليها، ثم سنتقدم بالرؤية البديلة والممكنة التحقيق.

الاثار السلبية لخصخصة التقاوى على المحاصيل

***القطن**

القطن المصرى الذى كان السلعة التصديرية الأولى، وعماد صناعة الغزل والنسيج العريقة، ومحصول الأساس والأمل للفلاح المصرى .. تدهور إنتاجا وإنتاجية - بكل مترتبات ذلك فلاحيا وتصديريا وصناعيا - حتى وصل إلى الوضع / الكارثة هذا العام.

> **مشروع الصالحية لايتبع وزارة الزراعة منذ عام ٩٢**
>
> اكد مسئول بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضى ان مشروع الصالحية إنتهت تبعيته للوزارة تماماً منذ صدور قرار مجلس الوزراء فى هذا الشأن فى شهر اكتوبر عام ١٩٩٢. وقال ان الوزارة لا تتدخل نهائياً فى إدارته وان ما جاء بأحدى الصحف من زيارة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة للمشروع فى اوائل الأسبوع الحالى مع وفد أجنبى بغرض بيع المشروع لا أساس له من الصحة.
>
> كما ان الدكتور والى لم يقم بزيارة المشروع منذ انتهاء تبعيته للوزارة...

ولاشك أن سياسة الخصخصة فى الزراعة - وفى القلب منها خصخصة التقاوى - كانت العامل الرئيسى فى هذا التدهور.

***البذور الأمريكية "الهربرادنس"، التى فرضتها وزارة الزراعة على الفلاحين - على الرغم من فشل تجربتها فى الصالحية - عام ١٩٧٩، أهدرت محصول القطن لعدة سنوات.**

*** التجارب التى أجريت عام ٨٦ /١٩٨٧ لتطوير سلالات القطن المصرى، بمعرفة اللجنة المصرية/ الإسرائيلية المشتركة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية. تم فشلها بشكل كامل وأدت زراعتها إلى ظهور آفات خطيرة،** ورغم ذلك فقد أصرت وزارة الزراعة على قيام الزراع باستخدامها - وكذلك البذور الأمريكية / الإسرائيلية عام ١٩٩٠ - على الرغم من شكاوى الفلاحين وتحذير واعتراض الخبراء المصريين، مما أدى إلى انتشار وتعمق أمراض" **المن، الذبابة البيضاء، العفن الأسود، وديدان اللوز الأمريكية".**

وعلى الرغم من وجود المعاهد البحثية المتخصصة فى القطن، التى تضم خيرة العلماء المصريين المشهود بكفاءتهم دوليا، وعلى الرغم من حصول أكثر من **١٥٠ باحثاً مصرياً على درجة الدكتوراه فى البحوث القطنية**، فان سياسة **تهميش دور الخبراء والباحثين المصريين - للتعلية من شأن الأبحاث المشتركة المصرية / الإسرائيلية. الأمريكية - قد عوقت العلماء المصريين إلى درجة كبيرة - وخاصة مع تقليص ميزانيات مراكز البحوث** - عن استنباط بذور جديدة قادرة على التغلب على الآفات منذ أكثر من عشرين عاماً فى الوقت المتعارف عليه علمياً أن هذه العملية يجب أن تتم كل عشر سنوات على الأكثر.

وكان من المنطقى - وفقا لهذه المقدمات - **أن ينهار المحصول وأن تصل المساحة المنزرعة به عام ١٩٩٥/٩٤ إلى ٧١٩ ألف فدان مقابل مليون و٦٢٧ ألف عام ١٩٧١/٧٠، وأن يصل حجم التصدير إلى ٨٢٠ ألف قنطار بعد أن كان ٥ مليون ٨٦٠، ألف، وأن يتقلص عدد مصانع الغزل والنسيج الكبيرة والمتوسطة إلى ٢٠٠ مصنع فقط بعد أن كانت حتى عام ١٩٨٨ ١٥٧٥٠ مصنعا، وأن تكون انتاجية الفدان من القطن المصرى - فى أعلى متوسطاتها - بين ٢-٣ قنطار فى هذا الموسم الأخير.**

***القمح**



موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية تمكن الدول النامية من انتاج احتياجاتها من الحبوب وخاصة القمح ، موقف ندينه ونكشفه ونقاومه ، ولكنه - بالقطع - مستقيم مع استراتيجيتها الدولية بهذا الشأن والتى تحددت بوضوح وصراحة فى التقرير الذى أعدته وكالة **المخابرات المركزية** عام ١٩٧٤ - بناء على طلب **هنرى كيسنجر** قبيل انعقاد مؤتمر الغذاء العالمى بروما - والذى نصت فيه بالحرف الواحد على أن" **نقص الحبوب فى العالم من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة سلطة لم تكن تملكها من قبل تمكنها من ممارسة سيطرة اقتصادية وسياسية تفوق تلك التى مارستها فى السنوات الأخيرة التى تلت الحرب العالمية الثانية**".

أما الموقف غير المستقيم ، فهو موقف **د. يوسف والى** وزير الزراعة المصرى والذى يصر على ربط مصالحنا القمحية - بكل مترتباتها الاقتصادية بل والسياسية - بعجلة الإدارة الأمريكية بل والصهيونية أيضا ، متعارضا بذلك ليس فقط مع المصلحة الوطنية فى التقليل من مساحة وعمق الفجوة القمحية ، بل وأيضا مع التوجهات العامة للقيادة السياسية بهذا الخصوص.

وقد أدت هذه السياسة إلى **أن تصبح مصر فى عام ١٩٩٤ هى ثانى دولة فى العالم فى حجم استيراد القمح - وفقا لتقارير مجلس القمح الأمريكى ومجلس القمح الدولى - ثم تطور الوضع - أو تدهور - إلى أن تصبح فى عام ١٩٩٨ هى الدولة الأولى - ولافخر - فى هذا الشأن ، ووصلت قيمة فاتورة القمح المستورد من أمريكا عام ٩٤/١٩٩٥ إلى ٢ مليار ، ٣٥٠ ألف جنيه ، أصرت أمريكا على سدادها نقدا وبدون أى تيسيرات مصرفية.**

أما بالنسبة للأمراض والفطريات ، وتأثير التبعية القمحية لأمريكا على تقاوى القمح وعلى محصوله بالتالى ، **فلم يكتف د. والى بالفضيحة التى تكشفت عام ١٩٩٦ - عندما أصيب القمح الأمريكى المصدر بالفطر ورفضته عشرون دولة مستوردة وفقا لمعاهدة بينها وبين أمريكا ، دون أن تجرؤ مصر على رفضه لأنها ثقة فى الصديق الأمريكى لم تكن** قد وقعت على هذه المعاهدة التى تقضى بعدم الاستيراد عند إصابة القمح الأمريكى بالفطر - ولكنه أيضا يفتح الباب بكل الاتساع أمام المخطط الأمريكى/ الصهيونى للاجهاز على القمح المصرى من خلال **نشر أقماح شركة " باريلا" - الايطالية / الصهيونية/ متعددة الجنسيات** - بما أدى - وفق ماجاء بجريدة " **الشعب**" فى إطار حملتها الهامة على السياسات الزراعية الحالية. إلى تفشى الآفات بمحصول القمح وانخفاض إنتاجه فى العام الأخير بعد أن قامت وزارة الزراعة بخلطه بالاقماح المصرية تمهيدا لزراعة مساحات كبيرة بها فى الموسم الزراعى القادم.

ولعل ذلك يوضح السبب الحقيقى وراء تدهور انتاج القمح واتساع فجوته فى مصر والارتفاع بها من**٦ مليون طن إلى مايقرب من ١٠ مليون طن عام ٢٠٠٥ (وفقا** لما أكده **د. محمد عباس** وكيل أول وزارة الزراعة فى إطار نفس الحملة) ، وذلك على الرغم من الجهد الكبير الذى يبذله **د. محمود شريف** المشرف على الحملة القومية لزيادة انتاج القمح ، والدكتور **عبد السلام جمعه** وزملاؤه من العلماء والخبراء القائمين على محاولة إنجازها.

***القصب**

لاتكتفى الحكومة - وخاصة وزارة الزراعة - بالاهدار الذى يلحق سنويا بمحصول القصب - على الرغم من أهميته للفلاحين

وللصناعة المصرية وللاستهلاك الغذائي- نتيجة المشاكل الكبيرة التي توضع أمام زراعته وصناعته في الوقت الذي يتم فيه إغراق السوق بالسكر المستورد الأرخص سعراً ولكنه أقل جودة ، ولكنها أيضا تساعد - في مجال التقاوي - في تدهور إنتاجه أو اتساع حجم المستورد منه ، من خلال اتباع **نهج تحجيم دور علماء مصر وباحثيها الزراعيين وإعاقة أي تطوير علمي لتقاويه ، للدرجة التي وصل بها الأمر إلى عدم تمكن الباحثين من استنباط أنواع جديد منه منذ أكثر من ربع قرن ، في الوقت الذي يجب فيه - وفق الأعراف العلمية - إجراء هذا الاستنباط كل ٨ سنوات تقريبا (كل دورتين زراعيتين).**

وقد أدى ذلك - بطبيعة الحال - إلى ضعف مقاومة المحصول للأمراض والآفات ، وخاصة التفحم الذي كاد أن يودي بهذا المحصول الهام عام ٨٩/ ١٩٩٠.

.. **ولاشئ يهم ، في سبيل ارتفاع راية الخصخصة.**

***الذرة**

أدت سياسة خصخصة التقاوي إلى احتكار مجموعة محددة من كبار التجار لتقاوي الذرة في عام ١٩٩٨ ، وذلك بشراء الكميات الكبيرة من الفلاحين بسعر لايتجاوز ٧٠ جنيها للأردب ويقومون بتخزينها ثم إعادة بيعها للمزارعين - كتقاوي - بأسعار مضاعفة ، ولايملك الفلاحون سوى الاذعان.

ليس هذا فحسب ، بل إنه في ظل **خصخصة - أو فوضى - سوق التقاوي ، يتمكن هؤلاء التجار من الاستيراد على فوارغ الذرة من مراكز البحوث - أو يقوموا بتصنيع فوارغ مزورة - ويبيعون الذرة المعبأ بها كتقاوي بأعلى الأسعار ، دون أن يتم معاملة الحبوب بالمبيدات الفطرية والحشرية اللازمة.**

***البطاطس**

نتج عن سياسة الخصخصة الزراعية - وخاصة في مجال التقاوي - ارتفاع أسعار التقاوي لدرجة مبالغ فيها ، والأخطر من ذلك ماترتب على هذه السياسة من تحكم محتكري هذا المحصول الهام - غذائيا وتصديريا - للثلاجات ، مما أدى إلى قيام البعض الآخر من التجار لاستخدام مادتي " الـ د.د.ت ، والملاثيون" لحفظ التقاوي رغم أنهما من أشد المواد سمية ، بما أدى - بطبيعة الأمر - وبعد طرح البطاطس المسممة في السوق إلى **إصابة عدد كبير من المواطنين بأمراض خطيرة وكان الأمر محل ضجة إعلامية عام ١٩٩٥.**

وفي عام ١٩٩٧ - ونتيجة استيراد ، أو تسلل - تقاوي البطاطس الإسرائيلية والأمريكية ، ضرب المحصول - كمنفذ غذائي هام ورخيص نسبيا - وتم اعادة الصفقات المصدرة منه من الموانى الأوروبية ، والأخطر من ذلك - نتيجة تدمير هذه التقاوي للتربة - أن أصدرت وزارة الزراعة - نفسها - **قرارا بمنع زراعة البطاطس في الكثير من المواقع الرئيسيةلزراعتها.**

وفي عام ١٩٩٨ ، لم يكن أمام المزارعين - وفقا لتحكم محتكري سوق التقاوي - سوى نوعين هما "ياسمينا وأطلس" ، وكانت نتيجة زراعة هذه التقاوي **تدهور ناتج وانتاجية المحصول ، وخسارة فادحة للمزارعين لم تقل عن ١٠٠٠ جنيه في الفدان الواحد.**

وإذا كان شر البلية مايضحك - كما يقال - فمن الطريف / المؤلم في مجال خصخصة تقاوي البطاطس ، الواقعتان التاليتان :

- **استخدمت شركة " جرين فالي " خبراء اسرائيليين لزراعة تقاوي بطاطس اسرائيلية ورعايتهم لزراعتها في الاسماعيلية عام ١٩٩٧ ، فكانت النتيجة أن نسبة الانتاجية في الزراعات التي تمت باشراف هؤلاء الخبراء ، كانت تقل بنسبة ٥٠٪ عن المناطق المنزرعة بدون هؤلاء الخبراء الصهاينة وتقاويهم الفاسدة.**

- قامت الدنيا ولم تقعد بعد في الاتحاد الأوروبي طوال موسمي ١٩٩٨/٩٧ ، ١٩٩٩/٩٨ ضد البطاطس المصرية ، وعلى الرغم من أن نسبة الاصابة بالعفن البني في البطاطس المصرية لاتتجاوز .٠٤٪ وهي أقل من المعدلات العالمية بالنسبة للآفات المحصولية ، بما لايتوازن بأي درجة مع هذه الضجة الأوروبية المفتعلة ، إلا أنه تبين - من خلال هذه الأزمة - **أن خصخصة التقاوي وفوضى الاستيراد والتصدير قد أدت إلى أن نستورد بذور البطاطس من أوروبا بحوالي ٢٥ مليون دولار سنوياً ، وأن نصدر بطاطس لهذه الدول بما لايتجاوز ٧٥ مليون دولار ، أي أقل من ثلاثة أمثال قيمة مانشتريه منها من تقاوي مصابة.**

الطماطم

وزارة الزراعة المصرية - غير مشكورة - أصرت على دعم زراعة الطماطم الإسرائيلية ولم تكفها البذور التي تتسرب وتتسلل- رخيصة الثمن - إلى المزارع المصري والأرض المصرية مهددة للمحصول وللتربة ولصحة الانسان ، ولكنها في سبيل أداء **دور الوزارة المقدس بهذا الخصوص ، قامت بالتصريح رسميا - وفقا لنشرتها الارشادية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٩٧ - بزراعة التقاوي الإسرائيلية " أورويت T.V، (٧٠ ، ٨٤)** ، بما لايعني فقط الخطر على الزراعة والتربة - كما أكد الخبراء المصريون - بل وأيضا المخاطر المدمرة لصحة الانسان المستهلك ، نتيجة أن زراعة هذه التقاوي تستوجب استخدام مستلزمات أخرى شديدة الاضرار بصحة المواطنين.

- **فصنف " أورويت" لابد أن يصحبه استخدام هرمون " تومست" المحظور دوليا.**
- **وصنف "T.V" يستلزم الرش بمبيدات جهازية تسبب السرطان للمستهلك.**

بالاضافة إلى ماسببته زراعة هذه التقاوي في موسم ١٩٩٨ من انهيار المحصول وخسارة الفلاحين الكبيرة نتيجة الاصابة بفيروس - محمل من تلك التقاوي - يؤدي إلى تجعد الأوراق وعدم الانبات.

* * *

وهكذا..

فخصخصة التقاوي - حتى الآن وقبل الأخذ بتوجهات مستر جيمس ديلوش وصحبه الكرام - قد أهدرت المحاصيل ناتجا وانتاجية ، وأضرت بالتربة الزراعية وضاعفت الخسائر على الفلاحين المنتجين وساهمت - بدور كبير - في إضعاف الصناعة الوطنية والاقتصاد المصري وهمشت من دور علماء وباحثي وخبراء مصر الزراعيين.

وهكذا..

أيضا تأكد لنا من خلال توضيح دور هذه الخصخصة وتأثيرها السلبي على المحاصيل الزراعية الأساسية في مصر ، أن المستفيدين الوحيدين من هذه السياسة هم الأمريكان والصهاينة ومافيات الاستيراد وتجار السوق السوداء.

.. فكيف الخروج من إسار هذه التوجهات - والقوى - الخطيرة ، إنقاذا للفلاح وللزراعة وللاقتصاد القومي ولصحة المواطن المصري؟

في العدد القادم

الجزء الثاني - والأخير - من هذا الموضوع:

* المخطط الأمريكي / الصهيوني لضرب مصر من خلال تقاوي الزراعة.

* برنامج وطني للتقاوي في مواجهة التبعية والتطبيع والاحتكار.



تحديات تواجه الحكم الانفتاحي



حسني مبارك وعمرو موسى ود. أحمد جويلي ود. كمال الجنزوري

توجد في مصر جمعية للمنتفعين بالحكم وهي تضم في صفوفها **كتابا صحفيين وساسة محترفين وعددا من كبار أصحاب الأعمال** وتتلخص مهام الجمعية في الترويج لسياسات الحكومة وما يصدر عنها من أقوال وتقوم به من أعمال وإعطاء صورة غير دقيقة وناقصة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا **ويردد أعضاء الجمعية أن مصر انتقلت من مرتبة الدول الفقيرة إلى مصاف الدول المتوسطة الدخل بل إن الظروف مهيأة لتصبح دولة متقدمة فما هو الدليل؟**

يقولون إن دخل الفرد في مصر أصبح **اربعمائة جنيه في الشهر** وإذا افترضنا جدلا أن هذا الرقم صحيح وإذا كان متوسط عدد افراد الاسرة في مصر **خمسة فكم من الاسر تحصل على ألفي جنيه شهريا؟.**

تفيد الاحصائيات أن **عشرة بالمائة من السكان يستحوذون على ربع إجمالي الدخول** وهي نسبة تعادل تقريبا نصيب نصف السكان وفي بلدنا طبقة غنية وأخرى فقيرة مع تفاوت مستويات الغنى والفقر وطبقة متوسطة تدخل شرائحها العليا في أسفل دائرة الطبقة الغنية أما فئاتها الدنيا فقد انزلقت إلى هاوية الفقر المنتشر في بلدنا **ولابد لمجتمع في مثل هذا الوضع أن يكون قلقا وممزقا وان يكون بعيدا عن التقدم والرخاء** وهذه شهادة لمتخصص يتعاون مع مركز الدراسات الاقتصادية في القاهرة وهو مركز وثيق الصلة بالحكومتين الأمريكية والمصرية ودوائر الاعمال في مصر والولايات المتحدة ونحن نعني بذلك ما ذكره **جيفري ساكس** مدير معهد هارفارد الأمريكي للتنمية الدولية في ٣ فبراير ١٩٩٩ من **أن الاقتصاد المصري لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب لرفع مستوى المعيشة.**

وتعود الجمعية -جمعية المنتفعين- إلى القول بان معدل التنمية في مصر بلغ في عام ١٩٩٨ **خمسة بالمائة** ومن المنتظر أن يحقق في عام ١٩٩٩ **معدل ٧ في المائة وانتهت المزايدة إلى القول بأن البنك الدولي أعلن أن الاقتصاد المصري قادر على تحقيق معدل نمو يتجاوز ٨ بالمائة واعتقد** أن هذه أرقام مبالغ فيها وقد سبق نشر أن معدل النمو في سنة ١٩٩٨ وصل إلي **٥ر٥ بالمائة** ومن المؤكد أن البنك والصندوق الدوليين يحرصان على إظهار نجاح الاقتصادات التي التزمت بما فرضاه من أسلوب للتنمية وبرامج للتثبيت وإعادة الهيكلة الاقتصادية **ولكن البنك والصندوق حريصان أيضا على عدم فقد مصداقيتهما.**

ومن المعروف أن الكساد الذي يسود في العالم الرأسمالي لم يستثن اقتصاد الولايات المتحدة ذاتها اذ هبط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فيها من **٩ر٣ بالمائة في سنة ١٩٩٧ إلى ٥ر٣ بالمائة في سنة ١٩٩٨ وينتظر أن يحقق في ١٩٩٩ نسبة ٢ في المائة فقط** ، أما معدل النمو في الدول النامية بوجه عام في سنة ١٩٩٩ فهو بالمتوسط **٥ر٢** في المائة وقد نشر في مصر **ان فائض ميزان المدفوعات بها تحول من فائض يبلغ ٩ر١ مليار دولار سنة ١٩٩٧ إلى عجز يقدر ب ١٣٥ مليون دولار في سنة ١٩٩٨ وبلغ عجز الميزان التجاري في ١٩٩٨- ٨ر١١ مليار دولار .**

وتشير الأرقام الرسمية إلى احتمال زيادة العجز في سنة ١٩٩٩ إلى ٥ر١٢ مليار دولار وإلى ٦ر١٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ وإلى ١٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وفي الوقت نفسه انخفض دخل المرور بقناة السويس سنة ١٩٩٨ بنسبة ١ر٢ بالمائة وهبطت صادراتنا النفطية في العام الماضي بما تقدر قيمته ب ٨٠٠ مليون دولار بينما زادت وارداتنا من السولار والبوتاجاز كما تأثرنا بانخفاض أسعار النفط وكذلك هبوط عائدات السياحة وتحويلات المصريين بالخارج.

وأدت هذه العوامل إلى **طلب الحكومة المصرية منحا وقروضا من دول أجنبية تتردد قيمتها بين ٥ر٢ إلى ٥ر٣ مليار دولار** لاستكمال مشروعات البنية الاساسية علما بأن الحكومة تقول إنها انفقت **نحو ٢٢٥ مليار جنيه في عهد الانفتاح السعيد لاغراض هذه البنية فالي أين ذهبت هذه الأموال الطائلة اذا** كانت الطرق داخل العاصمة وخارجها وحتى في الطرق الجديدة مثل الاوتوستراد والجسور مثل المنيب ومحور ٢٦ يوليو و٦ أكتوبر مليئة بالحفر والمطبات فضلا عن المطبات الاصطناعية العشوائية التي لا يخلو منها شارع واحد بالعاصمة وتسبب للسيارات إضراراً شديدة وتكبد اصحابها مبالغ كبيرة لاصلاحها وهناك طفح المجاري حتى في الشوارع الرئيسية للعاصمة أما انقطاع المياه في بعض أحياء العاصمة وخاصة في الادوار

حسين فهمي مصطفى

العليا صيفا وشتاء وعلى مدار ساعات طويلة فى كل يوم لهـو دليل قـاطع على فـشـل الحكومة.

ولا تستحق أية حكومة تعجز عن توفير قطرة الماء لمواطنيها مما يلحق بصحتهم أضرارا خطيرة منها التسمم والفشل الكلوى إلخ أن تبقى فى سدة الحكم يوما واحدا.

هذا وتقول جمعية المتنفعين بالحكم أن نسبة التضخم هبطت فى مصر إلى نحو ٤ **بالمائة** حاليا ومعنى هذا ارتفاع القيمة الشرائية للجنيه المصرى وانخفاض أسعار السلع وما يدفع مقابل الخدمات فى حين أن الأسعار ترتفع يوما بعد يوم وتعانى الحركة الانتاجية والاستهلاكية ركودا شديدا بسبب تناقص الانفاق الحكومى وانفاق الافراد ونشير إلى رقم رسمى معلن يفيد ان **الاسعار التى دفعها المستهلكون قد زادت لأكثر من ٧٠ بالمائة فى الفترة من منتصف ١٩٩١ إلى مارس ١٩٩٨ ويؤدى هذا كله إلى التشكيك فى الأرقام التى تذيعها جمعية المتنفعين** ومما يدعو للأسف عودة الحكومة المصرية إلى الإسهام فى اجتماعات **منتدى دافوس** الاقتصادى وهو المنتدى الذى نظم مؤتمرات فى عواصم عربية منها القاهرة لدعم التعاون الاقتصادى بين الدول العربية والكيان الصهيونى.

ويلفت الانتباه ما ذكره عمرو موسى وزير الخارجية المصرية فى كلمته أمام المنتدى فى ٢٩ من يناير ١٩٩٩ من أن تقرير ذلك المنتدى لعام ١٩٩٧ قد وضع مصر فى المرتبة الأولى بين الدول العشر الأولى من حيث القدرة التنافسية العالمية فى حين نشرت «الاهرام» فى ٥ فبراير ١٩٩٩ ان التقرير السنوى لمعهد هارفارد الذى يصدر بالمشاركة مع منتدى دافوس بشأن تنافسية الدول وضع مصر فى المرتبة ٣٨ من بين ٥٣ دولة شملها التقريرفما رأى السيد الوزير لم يوضح مجال التنافسية وهل هو التصدير ام اجتذاب الاستثمارات؟.

ومن المؤكد أن مبلغ **١١٠٠ مليون دولار** الذى اعلنته الحكومة المصرية كحصيلة للاستثمار الأجنبى المباشر لسنة ١٩٩٨ لا يعطى دفعة كبيرة للاقتصاد المصرى وكان جزءاً كبيراً من ذلك المبلغ متصلا بعملية التوسع فى شبكة الهاتف النقال Mo-bile ونعود هنا إلى ما أكده **جيفرى ساكس من أن «النظام القانونى فى مصر والمتعلق بإنشاء الشركات نظام ضعيف وبعيد جدا عن تحقيق الفعالية والكفاءة المطلوبة للاقتصاد الحديث مما يصعب من جذب الاستثمار الأجنبى»**

والواقع أن ذلك الاستثمار يستلزم توفر نسبة ملائمة وكافية من الاستثمار الوطنى ويرتبط الأخير بمعدل الادخار الذى يبلغ تقريبا ١٢ بالمائة من الناتج الاجمالى على شكل ادخار محلى بالاضافة إلى ٦ بالمائة ناتجة عن التحولات الخارجية فيكون المجموع ١٨ بالمائة فى حين أن دواعى الانطلاق الاقتصادى تستلزم تخطى المدخرات المحلية نسبة ٣٠ بالمائة من الناتج وهو أمر متعذر فى الوقت الحاضر، وفى السنوات القليلة القادمة.

ومـا يؤسف له أيضـا عـودة الحكومـة المصرية إلى التفاوض مع تركيا لتصدير الغاز المصرى إليها علما بأن الخبراء المستقلين فى مجال الطاقة أكدوا مرارا أنه فى حالة استمرار حكومتنا فى تصدير النفط والغاز المصرى إلى الخارج بالمعدلات الحالية فانها سوف تحتاج إلى عشرة مليارات من الدولارات لتغطية واردات مصر من المنتجات النفطية سنة ٢٠١٠ تقريبا ولذلك تدعو الضرورة إلى عدم تصدير الغاز كلية والحد من تصدير النفط أيضا فما رأى جمعية المتنفعين؟.

ولا يفوتنا بيان أن حكومتنا السنية قد سجلت رقما قياسيا فى المديونية الداخلية التى تبلغ نحو ١٩٠ مليار جنيه ولا تزال الحكومة تصدر اذون وسندات الخزانة مما يرفع من هذه المديونية الداخلية ثم تتباهى الحكومة بأن العجز فى ميزانيتها يقل عن واحد فى المائة من الناتج الاجمالى. كما أن الدين الخارجى الذى يتجاوز الآن **ثلاثين مليار دولار** آخذاً فى التزايد اما احتياطى البنك المركزى المصرى الذى يبلغ **٢٠ مليار دولار فهو فى** تناقص مستمر ثم يقول الرئيس **محمد حسنى مبارك** بعد ذلك أنه لا يوجد فى مصر مديونية صافية أى أن **الاصول تزيد على الخصوم!!.**

وتمثل العناصر التى تم تناولها فى هذا المقال تحديات شديدة تواجه حكم الانفتاح ومن هذه التحديات أيضا **مشكلة البطالة المتفاقمة** التى تمثل قنبلة متفجرة ويلزم الإسراع بإيجاد حلول سليمة ومجدية لها كما يتوجب التخطيط للمشاريع المنفذة فلا تتحكم فيها عقد الخلود الفرعونى وما يسمى بالمشاريع القومية مثل **مشروع توشكى** ومن التحديات الهائلة أيضا وجوب إيجاد صناعة معلوماتية فى مصر تنتج وتصدر مكونات الحاسب الالكترونى وبرامجه وأخيرا وليس آخر **أن يكون القرار المصرى الخارجى مستقلا والقرار الداخلى نابعا من إرادة الشعب.**



د. يوسف بطرس غالى
ود. عاطف عبيد
فى مؤتمر دولى
بالقاهرة
حول الاقتصاد
المصرى



مبارك والوحدانية السياسية



تتميز مصر بأنها مجتمع الوحدانية السياسية ووطن العسكرة الشمولية رغم بداية حياتها المضيئة مثل شمسها الساطعة على ضفاف النيل .حيث ظهرت هذه الحياة المصرية المبكرة متزامنة مع بزوغ فجر الضمير الإنسانى فى مصر العتيقة لأول مرة فى التاريخ البشرى **مما جعل الحياة المصرية القديمة ترفض العبودية ونظامها الاستعبادى الذى كان يغشى حياة البشر فى بابل وفارس واليونان وغيرها من بلاد المعمورة** .ما عدا مصر التى لم تشهد عبودية الإنسان لأخيه الإنسان بسبب خروجها المبكر من عصر مصارعة الطبيعة إلى عصر مصارعة الإنسان لأخيه الإنسان أى **خروجها من مجتمع الشيوعية البدائية والمساواة القطرية إلى مجتمع الاقطاع الذى كان يعتبر فى العصر السحيق نظاما متقدماً جدا متخطية** بذلك المجتمع العبودى وعلاقاته الوحشية التى كانت تستبيح بيع العبيد ذكرانا وإناثا وتهدر حياتهم وأعراضهم بغير حساب وتعاملهم معاملة حيوانات الجر.

ومن هنا فقد كانت مصر القديمة تحظى بأرقى نظام اجتماعى فوق كوكبنا الأرضى تقوده دولة ذات حضارة ملحوظة وسط محيط عبودى يحاصرها من كل جانب مما اضطر **الدولة الفرعونية إلى تحصين مصر بنظام الوحدانية السياسية ضد الغزو العبودى** الذى يهددها مستعينة فى ذلك بالجغرافيا وعبقرية المكان كما يقول **العلامة جمال حمدان** ومستعينه بتحالف الوحدانية السياسية مع الوحدانية الدينية فى الفرعون الملك والاله.

ولكن هذه الوحدانية السياسية عاقت تطور المجتمع المصرى القديم مما أدى إلى شيخوخة الفرعونية كدولة ومجتمع وحضارة أمام الغزو العبودى الفارسى الذى كان فاتحة لتعاقب الغزاة وهجراتهم البشرية التى استوطنت مصر فتغير دينها ولغتها أكثر من مرة..

ولقد أخذ الغزاة من الفرس والبطالمة والرومان والعرب والفاطميين والايوبيين والمماليك والعثمانيين أيضا بنظام الوحدانية السياسية القائم على أكتاف العسكر والعسكرة من حملة السلاح بدلا من الدين أثناء حكمهم مصر مما أدى إلى شيوع التخلف والفساد والاستبداد **وبات الذل مصرى الجنسية**.. ولهذا يقول **الإمام السيوطى فى** كتابه **حسن المحاضرة .. فى مباهج الفكر** يروى عن كعب قال.. لما خلق الله الأشياء، قال القتل أنا لاحق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك .. وقال الشقاء، أنا لاحق بالبادية فقالت الصحة وأنا معك .. **وقال الخصب أنا لاحق بمصر .فقال الذل وأنا معك.**

وحتى والى مصر **محمد على** فقد أخذ أخذا مطلقا بنظام الوحدانية السياسية القائم على أكتاف العسكر والعسكرة خلال حروبه وبناء مصر الحديثة وتطبيق اشتراكيته الحكومية والسان سيمونية ولكن **هذه الوحدانية السياسية والسلطوية قد اعتراها الوهن فى مواجهة النهوض المصرى فى عهد الخديوى اسماعيل** الذى إنبثقت منه بعض مظاهر المجتمع الديمقراطى المدنى ممثلة فى ظهور حياة نيابية وصحافة حرة واحتجاجات اجتماعية وإضرابات عمالية.

هذه المظاهر المدنية والديمقراطية التى أدت إلى قيام الثورة العرابية ثم تعاظم شأنها أثناء مواجهة الشعب المصرى عماله وفلاحيه ومثقفيه للاحتلال الانجليزى وعملائه فى سنوات ثور ١٩١٩ التى **شهدت لأول مرة فى التاريخ المصرى القديم والوسيط والحديث بروز بوادر المجتمع الديمقراطى المدنى الخالى من شوائب العسكر والعسكرة التى تجلت فى وجود قيادة مدنية صرفة لثورة سنة ١٩١٩** .وفى قيام الاضرابات والمظاهرات العمالية والطلابية المنادية بالاستقلال الوطنى والمطالبة بحياة أفضل للعمال والفلاحين والموظفين وفى عصيان الفلاحين المصريين على المستوى القومى ضد الانجليز وفى حركة الكفاح الفدائى المسلح وفى أحزاب ونقابات ديمقراطية حرة وفى وضع الدستور المصرى ومناقشته الديمقراطية المعبرة عن وجود ملامح المجتمع الديمقراطى المدنى وفى قيام حياة نيابية دستورية منتخبة وحكومة وطنية بزعامة **سعد باشا زغلول** زعيم ثورة سنة ١٩١٩ وزعيم حزب الوفد المصرى .. **هذه بوادر المجتمع الديمقراطى المدنى التى ظلت تتراوح بين الظهور والخفاء تبعا للمد والجزر فى مجال الوطنية المصرية حتى سقوط النظام الملكى فى عام ١٩٥٢.**

وللأسف والحزن معاً أن **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وسلطتها الوطنية قد أخذت أيضا** أخذا شديداً بنظام الوحدانية السياسية القائم على أكتاف العسكر الذين يشتهون السيادة دون الحرية .ومن هذا المنطلق الشمولى ألغت الملكية والأحزاب ونشاطها وأصدرت قانون الاصلاح الزراعى لصالح فقراء الفلاحين وعسكرت النقابات وأممت قناة السويس وأسست حزبها المركزى والشمولى ممثلا فى

عطية الصيرفى

هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي المأخوذ من دولة البرتغال الفاشية وتنظيم ثم الاتحاد الاشتراكي . وحققت ظاهرة عبادة الفرد وحكم الزعيم الفرد **جمال عبد الناصر** وطبقت الاشتراكية الناصرية وتأميماتها وإصلاحاتها الاجتماعية وباشرت حرب اليمن وحرب سنة ١٩٦٧ ضد العدو الصهيوني التي انتهت بهزيمة البيروقراطية العسكرية بقيادة المشير عبد الحكيم عامر **ثم باشرت حرب الاستنزاف وعينت الرئيس أنور السادات رئيسا للجمهورية فور رحيل الرئيس جمال عبد الناصر.**

ولقد تشبث **الرئيس السادات** بنظام الوحدانية السياسية القائم على أكتاف العسكر والعسكرة حيث أطلق العنان في **القضاء على اليسار الناصري وخاض بها حرب أكتوبر ١٩٧٣ المحدودة والمغدورة ضد اسرائيل ووظفها في تحقيق الانفتاح الاقتصادي والرأسمالي وفي بعث الارهاب الديني من مرقده وفي إعلان الحرب على الحريات العامة والمحدودة جدا وفي الصلح مع إسرائيل** .حدث كل هذا بواسطة وحدانيته السياسية التي لم تقدم له الحماية من القتل وسط عساكره وفي عقر داره..

هكذا مات الرئيس **السادات** دون أن تموت الوحدانية السياسية وعسكرتها الغليظة أو تتضاءل سطوتها بل قد بلغت أقصى ذروتها وتضخم شأنها ونفوذها السلطوي في عهد الرئيس **حسني مبارك** مما جعلها وحدانية سياسية ذات قبضة حديدية ودهاء غير محدود وخبرات سلطوية وانقلابية لا نظير لها في مصر الحديثة.

ولذلك فقد **أسرعت تلك الوحدانية السياسية ذات البأس الشديد بتطوير ما بدأه الرئيس المقتول أنور السادات فقامت بتحقيق أخطر ثورة أسمالية في تاريخ مصر الحديث رأس المال المالي الكبير والتابع وذلك بالاطاحة بالاشتراكية الناصرية ومؤسساتها العملاقة والمنتجة وكل مضامينها الاقتصادية والاجتماعية بواسطة الخصخصة الرأسمالية اللعينة وبيع امبراطورية القطاع العام المصري المملوك للشعب وذلك لرأس المال المصري والعربي والصهيوني دون مقاومة شعبية مثلما فعلت الوحدانية السياسية في عهد والي مصر عباس الأول عندما فككت وخربت مصانع وصناعات أفندينا محمد على ترضية للاستعمار الأوروبي.**

ولقد طفحت تلك الثورة الرأسمالية المضادة بأخطر انقلاب اجتماعي مضاد أيضا حيث بدت مظاهره الواقعية في قلب الحياة المادية والروحية في المجتمع المصري المعاصر رأسا على عقب فطفحت في مصر مبارك طبقة رأسمالية جديدة هي طبقة رأس المال المالي الكبير والتابع بدون معرفة مصادر ثروات هذه الطبقة الجديدة وتراكمها المالي والخرافي .. وإذا سأل سائل عن ذلك قيل له على الفور .. ملك الملوك إذا وهب لا تسألن عن السبب .. الله يعطي من يشاء .. فنقف على حد الأدب.. **مما يعني أنها ثروات مشبوهة يلفها الغموض المضاد للشفافية ..**

ولا مغالاة إذا قلنا إن هذه الثروات الرأسمالية التي قد طفحت بدون مقدمات في عهد الرئيس مبارك كان وما زال مصدرها المال العام يؤكد ذلك ظاهرة **عبد الوهاب الحباك** رئيس الشركة القابضة الهندسية الذي تتهمه النيابة العامة باختلاس مبلغ تسعين مليون جنيه من المال العام .**وهذا يدعونا إلى القول بأن مصر مبارك ليست مفلسة ولكنها منهوبة.**

وقد أدى ظهور تلك الطبقة الرأسمالية الجديدة إلى تفكيك مجمل الطبقات الوسطى والشعبية والكادحة التي تحولت جماهيرها المقهورة إلى مجرد فلول طبقية ممزقة تخلت عنها أخلاق وأعراف الوطنية المصرية وما يندرج تحتها من قيم الحب والتآخي والتضامن والصمود **مما كان سببا في سقوط هذه الجماهير الأكثر والأشد فقرا في قاع القرية الاجتماعية السحيقة فتوارت مقاومتها وتبلد مزاجها الاجتماعي واعتراها الرضوخ والسكوت واللامبالاة.**

ولم تكتف الوحدانية السياسية المعاصرة بذلك بل بادرت بتشويه العقل المصري بواسطة إعلامها الخرافي الذي فاق بكثير إعلام **جوبلز** في المانيا الهتلرية وذلك بالاضافة إلى **رشوة الكثير من المثقفين المصريين ليفتونا بقولهم ..ليس في الإمكان أبدع مما كان** .. بدليل أن هؤلاء السادة المثقفين يتعاملون مع الوحدانية السياسية في عهد الرئيس **مبارك** معاملة النص المقدس ولهذا فإن أقلامهم وكتاباتهم لا تلج العتبات الرأسية إلا بالحمد والتسبيح.

والأمر المثير أن دولة الوحدانية السياسية برئاسة الرئيس مبارك هي التي أنجزت تلك الثورة الرأسمالية المضادة وانقلابها الاجتماعي المضاد **مما يؤكد أنها دولة رأس المال فقط وليست دولة كل الشعب المصري .ومن ثم فإن هذه الدولة هي مجرد جهاز للقهر الطبقي والسيطرة الطبقية وإخضاع الطبقات المنتجة والمضطهدة** .وتعتبر قوى الجيش والشرطة هي الأدوات الرئيسية لسلطتها الطبقية التي باضت في مصر المعاصرة كل مظاهر الفقر والجوع والفساد والاستبداد باعتبارها المضامين الاجتماعية لدولة الوحدانية السياسية ورأس المال.

إذن فإن الوحدانية وعسكرتها الغليظة هي أم الهموم في المسألة المصرية حيث جاءت بالرئيس مبارك وفرضت رئاسته لفترة رابعة من خلال مجلس نيابي قال عنه التقرير الاستراتيجي الاخير للاهرام بأنه مجلس فقد القيمة والاعتبار وقالت بشأنه محكمة النقض أن الكثير من أعضاء ذلك المجلس حصلوا علي مقاعدهم النيابية بالتزوير والبلطجة السلطوية ،وحتى الاستفتاء الهليهلي الذي يستخدم في اختيار الرئيس مبارك فإنه عمل غير صالح لأن الشرطة المصرية وحدها هي التي تقوم باعداده وانجازه نيابة عن الشعب المصري الغريب والمغترب .. ولكن أين أحزاب المعارضة من ذلك؟.

إن أحزاب المعارضة الحالية في مصر قد أوجدها **الرئيس السادات** بشكل صوري ومظهري بقصد الزينة السلطوية فضلا عن اعتبارها جزءا متيبسا من نظام الوحدانية السياسية القائم على أكتاف العسكر والعسكرة ولهذا فهي أشبه بأزهار البلاستيك عديمة الرائحة ولونها باهت ولا تنفع ولا تشفع في ذلك الخواء السياسي المصري منفرد الوحدانية السياسية بوجودها المطلق من خلال رئيس جمهورية حتى القبر ومن خلال رئيس جمهورية عسكري تفرضه العسكرة .. وربما من خلال جمهورية وراثية .**إذا أن الملكية والجمهورية صنوان في ظل الوحدانية السياسية التي لا تقبل الشرك السياسي وترفض المشركين السياسيين**في حين أن الله سبحانه وتعالى يخاطب المؤمنين والمشركين معاً يقول .. أيها الناس . ويقوله ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة...

ولكن هذه الوحدانية السياسية ممثلة في حكم الفرد المطلق في مصر المعاصرة سوف تصاب بالعجز والشيخوخة والموت في سنوات العقد الأول من الآلفية الميلادية الثالثة بسبب فشل طبقة رأس المال الجديدة التي أنجبتها في تحقيق الرخاء والتنمية المستقلة والعدل الاجتماعي في مصر المستقبل .**إن هذا الفشل الأكيد والمنتظر سوف يطيح بالوحدانية السياسية وعسكرتها بواسطة العفوية ورياحها العاتية لكي يحل محلها التعدد السياسي والخدمي من خلال المجتمع الديمقراطي المدني والمشاركة الشعبية القادرة على توفير الخبز والحرية للشعب المصري .. «لنجعلها لكم تذكرة وتعيها أذن واعية .. » صدق الله العظيم..؟**



مدن الترانزيت

«الشعراء» محطة استقبال دمياط

★★ أعلى كثافة في الفصول، وتسرب في التعليم.. وآخر مدرسة انشئت عام ٦٥

★★ مع انسحاب الدولة وتدهور الخدمات.. ظهرت جماعات التكفير

«الشعراء وأخواتها **«السيالة / العنانية/ غيط النصارى/ عزبة اللحم/ النائية»** تكون حزاماً يلف مدينة دمياط ،ويستحيل على الغرباء ملاحظة انفصالها إداريا عن المدينة العاصمة، إلا أن **«الشعراء»** تميزت عن أخواتها بأنها الأكثر عدداً والأقرب إلى مصنع غزل دمياط ،فكانت أكثر مدن الحزام ازدحاما بالسكان.

قبل أربعين عاما كانت **الشعراء** مجتمعا زراعيا ينمو نمواً بطيئا وتتركز اقتصادياته في تلبية حاجات سكانه المتواضعة وتسويق الفائض داخل أسواق العاصمة. وكانت احتياجات العاصمة متواضعة لذا لم تكن هناك ضرورة لطلب جديد على قوة عمل إضافية.

مع ثورة يوليو استقبلت عاصمة دمياط جيوشا من موظفي ومستخدمي الدولة الجديدة. ومع عودة **مصنع غزل دمياط** من هجرته المؤقتة في حلوان ، بدأت تفد إلى العاصمة قوة جديدة من موظفي الدولة وعمال المصانع. وتمكن موظفو الدولة آنذاك من الدخول إلى دمياط العاصمة بسبب قوتهم المادية والاجتماعية ، وأقام العمال الوافدون على أطراف المدينة في انتظار الدخول.

وبدأت الأحداث تتصاعد . وكانت الشعراء محطة وصول ومجتمع استقبال إلى المصانع من ريف الدلتا سعياً وراء أرزاقهم وبحثاً عن أفضل الأعمال المتاحة لهم بدمياط العاصمة،.وظلت الشعراء مجتمعا مثاليا لهؤلاء الوافدين لأنها الأقرب إلى أماكن عملهم كما أنها توفر لهم السكن الرخيص **والحد الأدنى من الأمان الاقتصادي** بالاضافة إلى أنها ذات ميراث ريفي وفر لهؤلاء القادمين علاقات اجتماعية وثقافية قريبة الشبه من مجتمعاتهم التي انتقلوا منها.

واستجاب أهالي الشعراء لاستقبال القادمين في هدوء، خاصة أنهم استقبلوا قبلهم مهجري بور سعيد في حرب ١٩٥٦ . وانتعشت سوق المساكن المؤجرة **وكان الاتساع الأول للشعراء هادئا مستقراً بفضل يد الدولة الراعية آنذاك والتي قررت إنشاء عدد من المساكن واستمرت العلاقة بين الشعراء والعاصمة متوازنة إلى حد لا يسمح بظهور أمراض السبعينيات السرطانية.**

بعد الحرب

بعد أن وضعت حرب أكتوبر نهاية لاقامة مهاجري مدن القناة وعاد أهل القناة إلى مدنهم ،خلت الشعراء من جانب كبير من السكان وتهيأت مساكنها لاستقبال عهد الانفتاح فبدأت تضيق بسكانها وتوقفت عن استقبال الوافدين لتبدأ عمليات نقل الحرف والحرفيين إلى خارج أسوار العاصمة ، وكانت **الشعراء هي المكان الملائم للحرف التي نقلت من العاصمة فاتسعت الشعراء وأخواتها الاتساع الثاني والذي جاء دون تخطيط.** وبسبب النشأة العشوائية لاقتصاد الانفتاح انتقلت حرفة الموبيليات إلى الشعراء حيث بنية مجتمع معد أصلا لاقتصاد زراعي ، وازدهرت تجارة تقسيم الأراضي الزراعية **وأزدحم الناس في مستوطنات الشعراء العشوائية.**

سماسرة الموبيليات

ظن أهالي الشعراء أنهم قد تمكنوا من بناء نظام اقتصادي مستقر وآمن فوق مجتمع عشوائي فخابت ظنونهم واستيقظوا على حقيقة مؤسفة بأن نظامهم الانتاجي العشوائي كمنازلهم العشوائية لا يقوى على مواجهة الرياح العاصفة التي تهب عليهم من دمياط العاصمة، فأصبح **نشاطهم الحرفي رهينة في أيدي تجار وسماسرة الموبيليات وبدأت الهوة تتسع بين العاصمة ومجتمعات مدن الاستقبال وقررت العاصمة صرف مخلفات الانفتاح العشوائي ناحية مدن الاستقبال.**

وبرغم كل ذلك تأجل إعلان وفاة الجنين الاقتصادي المشوه بمدينة استقبال الشعراء بسبب موجات هجرة الحرفيين المتعاقبة إلى بلاد اقتصاد الآبار في الخليج العربي. وكانت حرب الخليج إعلاناً نهائياً بسقوط وتهاوي نموذج الاقتصاد الشعراني المشوه ودفعت الشعراء وأخواتها فاتورة الحساب القاسية والمؤلمة.

كساد في الاسواق

مع حرب الخليج وعودة الحرفيين انفض المولد واستيقظت الشعراء على مشكلات وقضايا تأجل النظر فيها طويلا . فقد ظلت الشعراء ترعى حرفة الموبيليات ذات الكثافة العمالية العالية والتي تتم في الغالب بالشوارع دون مراعاة لأقل احتياجات الأمن والسلامة المهنية . وتميزت **الشعراء بوجود أعلى نسبة تلوث بيئي في محافظة دمياط وعجزت حرفة الموبيليات عن مواكبة التحديث الحاصل في الاسواق فأصيبت بالكساد «ووقف الحال» أغلب أيام السنة .وأصبحت لقمة سائغة في أفواه السماسرة والتجار المتربصين بهم والذين يظهرون عند الرواج ويختفون بعيداً مع موجات الكساد المتكررة.**

ونشأت الخدمات في مدينة الشعراء مشوهة مثلما كان اقتصادها مشوها لنجد في الشعراء أسوأ خدمات تعليمية وأعلى كثافة للتلاميذ في الفصول الدراسية وأعلى نسبة

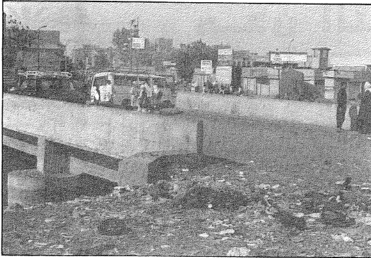
صالح سعد

للتسرب الدراسي، حيث لا ضرورة لمواصلة التعليم من خلال نظام تعليمي لا علاقة له بحياة التلاميذ الواقعية . ومع تدهور أحوال مهنة الموبليات زاد استخدام الصبية والأطفال في العمل بالورش خفضا لأجور العمال ، وفي نفس الوقت لم تضف إلى مدينة استقبال الشعراء «مدرسة واحدة جديدة» منذ عام ١٩٦٥ وكان كل ما حدث أن تم البناء في أفنية المدارس بشكل عشوائي فجاءت مطابقة تماماً لما تم في مجتمع الشعراء من تزاحم وكذلك فإن الوحدة الصحية الريفية والتي انشئت عام ١٩٦٥ هي نفسها لم تنمو وأصبحت ذكرى من الذكريات.

وأنتشرت بشوارع مدينة استقبال الشعراء أكوام القمامة ومخلفات المجتمع الحرفي العشوائي، وتعايش الناس مع الناموس والذباب، ونشأت بالمدينة سوق زائعة الصيت لتوزيع «سموم الدهانات السامة» على صدور الناس إمتلأت جدران المنازل بلوحات الأطباء السوداء وراجت سوق المرض / وأعلنت الوحدة المحلية إخلاء مسئوليتها عن نظافة وتحسين البيئة. **واشتهرت الشعراء بين رجال الأمن كمنطقة لايواء الخارجين على القانون، وأصبحت ظاهرة تعاطي المخدرات والبانجو من المشاهد المألوفة بالشوارع حتى أصبحت الشعراء ساحة لممارسة كل ألوان الخروج على القواعد والآداب العامة، وأدمنت اعداد الحرفيين المطلوبين للمثول أمام ساحات القضاء / وفاء لديون تراكمت عليهم، وتحول صناع الاثاث إلى زبائن مستديمين للمحامين.**

الآن أصبحت بيئة الشعراء بيئة معادية للإنسان اسلمته للمرض العصابي فساءت أخلاق الناس وفشلوا في التواصل الاجتماعي وزادت بينهم المشاجرات والمشاحنات ، وكانت النتيجة الطبيعية أن شاعت بينهم أخلاق اللامبالاة والسلبية وفقدان الثقة بالمسئولين والقيادات المحلية، وآمنوا بأنه لا أمل في حل مشكلاتهم . أراد الكثير من السكان الهجرة من الشعراء إلى أية منطقة أخرى بعد أن استحالت الحياة بها.

غابت خطط التنمية فأنشأ البلطجية دولتهم داخل مجتمع الشعراء الشعوائي. غابت القيادات عن الجماهير فظهرت الجماعات ووجدت في مدينة الشعراء بيئة مثالية لنموها وازدهارها .وعندما استيقظت الإدارة من غفلتها لتفاجأ بأنها أمام مجتمع تزداد مساحته وتتفاقم مشكلاته ويزدحم بالسكان على نحو ينذر بالخطر قررت استدعاء بوليس النجدة وعادت إلي مخدعها لتنام قريرة العين.



مدن على خط النار

من هنا تبدو لنا الشعراء وأخواتها وكأنها مدن على خط النار تستقبل الساعين إلى شق طريقهم في المدينة العاصمة إلى مستقبل أفضل، وتأوي الهابطين الذين انحدروا من المدينة العاصمة إلى مستقبل أسوأ.

والشعراء ليست الوحيدة في مصر المحروسة التي تؤدي وظائف «مدن الاستقبال» فالجميع يعلم أن بجوار عواصم المحافظات توجد مجتمعات لاستقبال الوافدين وأفواج المهاجرين من الريف إلى المدن. وتراكمت هذه الهجرات في شكل أحزمة تلفها ويزاول سكانها أية أعمال يمكن أن تدر عليهم رزقاً . وظلت الحكومات المتعاقبة تتجاهل هذه المجتمعات .في ظل آمال كاذبة عن قدرة القطاع الاقتصادي «غير الرسمي» في استيعابهم وغضت الحكومات الطرف عن احتياجات هذه المجتمعات وتركت سكان «مدن الاستقبال» يواجهون وحدهم قدرهم وظلت على سياستها التي تحابي الأغنياء وأعلنت تخليها عن دعمها للفقراء، وإنها لم تعد ترى ضرورة للانفاق على مشاريع دعم سكان مدن الاستقبال حيث لا طائل من وراء هذا الدعم وأبلغت الفقراء أن عليهم مواجهة مصيرهم واطلقت شياطين الاسواق لتقوم نيابة عنها في تنظيم العلاقة بين مجتمعات العواصم ومدن الاستقبال

قنبلة موقوتة

إذا ما استمرت هذه التوجهات سائدة ، فسوف يستمر سكان مدن الاستقبال يعانون حياة الفقر والحرمان واعتلال الصحة والعجز عن العمل. والنتيجة أن سكان مدن الاستقبال يتحولون إلى مواطنين غير كاملي الأهلية مسلوبي الارادة عاجزين عن تحسين ظروف معيشتهم.

لقد أصبح ضروريا وعاجلا أن تتدخل الجهود الحكومية والأهلية لإنقاذ مجتمعات الاستقبال حول عواصم المحافظات والمدن الكبرى . وأن تتخلى الحكومة عن خرافة تقليص دور الحكومة في الرعاية وتحسين ظروف معيشة مواطني مجتمعات الاستقبال كما يجب آلا يتوقف دورها عند دور الشرطي والعصا الغليظة فلن تحل مشكلات هذه المجتمعات بفرض المزيد من القيود القانونية عليها.

وعلى صانعي القرار النظر إلى رعاية مواطني هذه المجتمعات كأولوية أولى حيث إن مدن الاستقبال تغلي فوق آتون يهدد بالانفجار في أية لحظة . وهنا في مدن الاستقبال سيتم الاختيار بين الديمقراطية والديكتاتورية ، وسوف يتقرر مستقبل عواصم المدن هنا في مدن الاستقبال، حيث تعيش أعداد هائلة من الأطفال والمراهقين وهو ما سيطبع الحياة داخل هذه المدن بطابع من العدوانية وعدم التماسك والتطلعات والاحباطات . وسوف تنهار قيم ثقافية وقواعد سلوكية ما لم تتدارك الحكومة الامر بخطة تنمية حقيقية تستجيب لاحتياجات الفقراء..

هموم

أزمة الرأسمالية عام ٢٠٠٠ -قنبلة الكمبيوتر(٤)

الأزمة فى مصر

د. أحمد محمد صالح

لو طالعت أى صحيفة أو مجلة أو استمعت لنشرت الأخبار أو شاهدت برامج التلفزيون فى أى مكان فى العالم لوجدت أنها جميعا تزخر بالقصص الحية عن الكارثة المنتظرة يوم الأول من يناير عام ٢٠٠٠ ، أو بدقة أكبر صبيحة يوم الاثنين **٣ يناير عام ٢٠٠٠** ، طبعا الموقف يختلف فى مصر تماما ، فلم يهتم أحد بتلك الأزمة غير عدد قليل للغاية من الكتابات المحذرة. ولم يكن أمامى من مصادر تعكس موقف المشكلة فى مصر ، إلا من خلال تحقيقات الأستاذة **ألفت ابراهيم** فى أهرام يوم ١٨-٨-١٩٨٩ ، ويوم ٣٠-٧-١٩٩٨، وما كتب فى صفحة الكمبيوتر بالاهرام يوم ٢-٩-١٩٩٨ ، ثم التصريحات الرسمية للمسئولين بأن كل شئ تمام .وفى ضوء البانوراما التى قدمت فى اليسار خلال الشهور الثلاثة السابقة عن تلك المشكلة فى العالم ، يمكن رصد العديد من المؤشرات السلبية والايجابية التى تواجه مصر فى هذه المشكلة ، ويمكن حصر المؤشرات السلبية فى الآتى:

١- رغم أن مشكلة تاريخ ٢٠٠٠ أصبحت مجالا للكثير من التوقعات ،فالكثيرون لم يأخذوا المشكلة على محمل الجد بشكل كبير على اعتبار أن هذه المشكلة كغيرها ستختفى لوحدها ؟ وإن لم يحدث ذلك سيعمل المبرمجون على حلها فكل ما يتوجب فعله هو وضع الرقمين ١٩ أو ٢٠ قبل رقم السنة المدخل من خانتين ،غير أن منتصف العام الماضى شهد تغييرا عميقا فى النظرة إلي المشكلة وإلى الابد على ما يبدو ،فقد بدأت الكثير من الشركات فى العالم بإجراء مراجعات رسمية لهذو المشكلة ،وفى مصر مثل بقية دول العالم **معظم شركاتها وهيئاتها ومؤسساتها المستخدمة لنظم وتكنولوجيا المعلومات ما تزال لا تكترث بالمشكلة ولا تعلم عنها شيئا** ،وقلة منها فقط هى التى لديها وعى بالمشكلة وبدأت خطوات جادة باتجاه الحل.

٢- تواجه مشكلة تاريخ ٢٠٠٠ المؤسسات المصرية فى قطاعات الاتصالات والتليفونات وشبكات البيانات، خدمات الطوارئ من إسعاف ومطافئ وبوليس ،قطاعات البنوك والبورصة والتأمينات والمعاشات، ووثائق السفر والجنسية والهجرة ، قطاعات التخزين والشحن ومخزونات الطعام

والقمح ، قطاعات الدفاع والأمن ودوائر المخابرات ،النظم الدفاعية خاصة قطاعات الصواريخ والدفاع الجوي والمطارات ،قطاعات الصحة والمستشفيات بما فيها من أجهزة التحاليل الطبية ورسم المخ والأشعة بالكمبيوتر ،والكشف عن الأورام ، ومراقبة ضغط الدم والتنفس الصناعي ،ومنظمات ضربات القلب ،وأجهزة ضخ الانسولين في الدم ،وغيرها ، قطاع شركات الأعمال بأحجامها المختلفة ،قطاعات المواصلات والقطارات وأنظمة المرور ، قطاع مياه الشرب والمنافع والمجاري ،والعديد من الهيئات والمؤسسات الانتاجية والخدمية الأخرى ،**كل تلك القطاعات ستتأثر بطريقة أو بأخرى بمشكلة عام ٢٠٠٠ ،وهي عرضه مثل غيرها في العالم للاصابة بخلل جسيم.**

٣-وعلاوة على ضعف الوعي بالمشكلة في مصر ، فإن **هناك اعتقادا شائعا بأن المشكلة منحصرة في برامج أجهزة الكمبيوتر فقط، لكن المشكلة أخطر وأفدح من ذلك ،فالمشكلة ليست في البرامج والتطبيقات بل إنها مشكلة أجهزة** ، فكما عرفنا من المقالات الثلاثة السابقة في الموضوع أن الأجهزة التي نعيش عليها ، تعتمد على ما يسمى **الأنظمة المدمجة** Embedded Systeme وهي دوائر اليكترونية متناهية الصغر تسمى **ميكروشيبس** Microchips وهي برامج عمل مركزة وظيفتها التحكم ومراقبة الأجهزة التي نعيش عليها ، وتلك الرقاقات لا تستعمل فقط في الكمبيوتر كما قلنا كعنصر مدمج للنظام ، بل تدخل تقريبا في مئات المليارات من الاجهزة اليومية التي نعتمد عليها ، ونستعين بها في حياتنا اليومية.

والحقيقة المخيفة للغاية هنا انه من السهولة مواجهة المشكلة في برامج الكمبيوتر ، لكن المشكلة في الاجهزة شديدة الصعوبة ، فنحن لا نعرف بالضرورة أي من الـ٢٥٠ بليون ميكروشيبس microchips المنتشرة في العالم يجب تعديلها ، وما نصيب مصر منها، وكم العدد المطلوب تعديله في مصر، فعلى أقل تقدير يجب أن تكون هناك ٥٠ مليون شريحة ميكروشيبس حتى الآن يجب اصلاحها في العالم، موجود منها كام في مصر ربنا أعلم! وهنا يجب اختبار كل نسخة من كل جهاز أو نظام قائم على النظم المدمجة ومشكوك فيه، وهي على أقل تقدير تقدر بعشرات الملايين من تلك الاجهزة التي نستعملها يوميا في حياتنا في كل مكان ، لذلك مصر كلها أمامها أشياء كثيرة يجب أن تفعلها حتى يوم ١-١- ٢٠٠٠.

٤- وهناك متغيرات ضاغطة قد تساعد على تضاعف آثار المشكلة في مصر منها عدم **الاهتمام واللامبالاة بالمشكلة، عدم الاقتناع والمكابرة التي يبديها العديد من أصحاب المشروعات ومديرو المؤسسات والهيئات المستخدمة لنظم المعلومات بخطورة المشكلة والتهوين من شأنها** ،وكلها أمور جعلت النسبة الكبرى من هذه الهيئات تتقاعس حتى الآن عن اتخاذ خطوات جادة وفعلية لتفادى المشكلة ،وهناك أيضا الفكرة الخاطئة المنتشرة عن المشكلة والتي ترى الأمر مشكلة خاصة بشركات الاجهزة والبرامج وليست مشكلة مستخدمين وأن هذه الشركات عليها ان توجد الحلول وساعتها يمكن شراؤها جاهزة وينتهى الأمر .وهذا التصور الخاطئ في مصر يسقط من حسابه أن المشكلة هي في الاصل مشكلة مستخدمين ،وبالتالى فإن حلها لا يصح أن تنفرد به شركات البرامج بل لابد ان يتم بمبادرات يشترك فيها المستخدمون أنفسهم خاصة خبراء المعلومات والنظم داخل المؤسسات الكبرى والبنوك وغيرها.

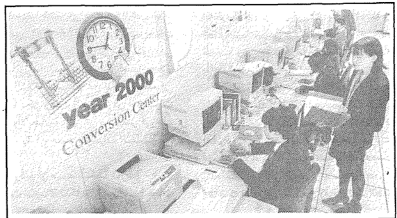
٥- زيادة فرصة الاحتمال بأن تواجه الشركات والمؤسسات المصرية رفض بعض موردى النظم وحزم البرامج والتطبيقات تقديم الدعم ،خاصة بالنسبة لبعض منتجاتهم التي توقفوا من زمن بعيد عن إنتاجها ، بل إن هناك إمكانية أن يكون ذلك المورد قد توقف كلية عن مزاولة النشاط فضلا عن كتابة الكثير من تطبيقات المؤسسات الحكومية بلغات برمجة مثل كوبل ، وهي يندر استخدامها في الوقت الحالي الأمر الذي يعني بالضرورة مبرمجي الحاسب المتخصصين في الكتابة بتلك اللغات بالاضافة إلى عدم **وجود استراتيجية واحدة لتناول مشكلة عام ٢٠٠٠ الأمر** الذي قد يؤدى فيما بعد لصعوبة تبادل البيانات فيما بين التطبيقات المختلفة خاصة تلك البيانات التي تحتوى على تواريخ.

٦- ونظرا لما تتسم به هذه المشكلة من عامل ضغط الوقت ، وكذا التهديد المالي فقد ارتفع أجر الفنيين العاملين في برامج التغيير ليتراوح ما بين **١٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ دولار في اليوم الواحد** ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم كلما اقتربنا من نهاية العد التنازلي .**وحدد المحللون نهاية عام ١٩٩٨ كفرصة أخيرة لايجاد حلول للمشكلة حيث يصبح من الصعب بل من المستحيل خلال عام ١٩٩٩ الشروع في الحل حيث ستتراوح تكلفة المبرمج ما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ دولار أمريكي.**

٧- رغم أن صناعة برامج الكمبيوتر (البرمجيات) تعد الخطوة الاساسية نحو التنمية التكنولوجية ونحو مواجهة مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ ، **إلا أن إنتاجنا من هذه الصناعة لا يتجاوز قيمته ٢٠ مليون دولار نصدر منه مالا يتجاوز قيمته ٥ ملايين دولار.. في حين تقدر صادرات الهند بأكثر من مليارى دولار!** ،وبالرغم من توافر المتخصصين ذوى الكفاءة العالية المرتفعة فإنه لا توجد استراتيجية متكاملة لتنمية هذه الصناعة .كما أن غياب دور الحكومة في تعميق الطلب المحلي على برامج الكمبيوتر وتوسيع قاعدة استخداماته يعد من أهم معوقات هذه الصناعة.

٨- وقد ترجع ضآلة ومحدودية السوق المحلية إلى أن استخدامات الكمبيوتر لم تدخل بعد بالعمق الكافي في تعاملات الفرد اليومية على مختلف المستويات ، أسوة بما هو قائم في العديد من الدول التي تتشابه معنا في العديد من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .. وبالتالى فإن صناعة البرمجيات لم تتهيأ لها بعد الظروف المواتية

في طوكيو .. المبرمجون يحاولون حل مشكلة العام ٢٠٠٠



لكى تنمو وتتطور وتحقق منجزات كبيرة بالنسبة للسوق المحلية مما يجعلها فى وضع تنافسى قوى يمكنها من تصدير خدماتها أولا إلى مختلف دول المنطقة ومن ثم إلى السوق العالمية.

٩- وتقابل صناعة البرمجيات فى السوق المحلية العديد من المعوقات أهمها عدم معرفة المستخدم (المستهلك) بما هو متاح من إمكانيات تقدمها له برامج الكمبيوتر المختلفة والتى تساعده وتسهل له جميع التعاملات بما يمكنه من الوفر فى التكاليف وبالتالى الارتفاع بالربحية أو زيادة كفاءة التشغيل أو رفع معدلات الاداء أو تحسين جودة المنتج وخفض المخزون .. إلخ.

١٠- ومن حيث القوى البشرية ،تشير الدراسات إلى أن **العنصر البشرى هو حجر الزاوية فى نجاح أى استراتيجية سواء كان على مستوى الادارة لشركات صناعة البرمجيات أو على المستوى المهنى من الفنيين والمتخصصين** . وتعانى صناعة البرمجيات على مستوى العالم من نقص كبير فى الكوادر البشرية من المتخصصين المهنيين بالمستوى والخبرة المطلوبة .. والمشكلة الأساسية هى أن التعليم على المستوى الجامعى فى مصر بمختلف فروعه لا يعنى بمتطلبات هذه الصناعة ،ومن ثم ،فإن الأمر يحتاج إلى فترة إضافية للتدريب وصقل المواهب فى معاهد ومراكز تدريب متخصصة، إضافة إلى التدريب فى ظروف العمل .. وإن إيجاد الكوادر الفنية بالاعداد والمستوى الفنى المطلوب يعتبر التحدى الأكبر الذى يواجه النهوض بهذه الصناعة إلى المستويات العالمية.

هذا عن المؤشرات السلبية للمشكلة فى مصر، لكن **هناك بعض المؤشرات الايجابية فى مصر يمكن** استثمارها فى خلق فرص عمل وتحقيق أرباح من خلال مشكلة عام ٢٠٠٠ ، ويمكن استعراضها فى الآتى:

١١- إن الصدفة وعامل الزمن قد يكونان قد لعبا دورا فى تخفيف آثار مشكلة صفرى القرن فى مصر مقارنة ببعض الدول الأخرى منها أن النظم الآلية والأوتوماتية فى مصر التى تعتمد على وجود التاريخ محدودة الانتشار فى مصر، وان طفرة المعلومات بمصر حدثت خلال الثمانينات ،فى وقت ظهرت أدوات حديثة لاعداد نظم برامج تسمح بإجراء التعديلات والصيانة لحزم البرامج بسهولة ، وأن العديد من المشروعات المعلوماتية الكبرى وفى مقدمتها مشروع الرقم القومى أخذ فى اعتباره هذه المشكلة عند التصميم والتنفيذ.

١٢- ان البنك المركزى المصرى يعتمد فى تسجيل ومتابعة القروض الخارجية على نظام مالى عالمى تم اعداده بواسطة إحدى المنظمات العالمية. ويستهدف ذلك النظام بصفة رئيسية المشتغلين والمتهنين الذين لديهم خلفية بالحاسب الآلى ويضم نظام هيكل تقارير يتسم بالمرونة ويسمح باستعراض بيانات المديونية من أكثر من منظور.. هذا وقد روعى أثناء تصميم ذلك النظام ان يتم تسجيل التاريخ وتمثيله باستخدام أربعة أرقام بدلا من رقمين وهو الأمر الذى يعنى أن ذلك النظام بمنأى عن مشكلة عام ٢٠٠٠ وتبعاتها .ومن ناحية أخرى فان الجانب الأعظم من الحاسبات المتوافرة لدى البنك المركزى من النوع حديث الانتاج والذى تم توفيره من خلال منح مقدمة من بعض المؤسسات الدولية والذى قام بتوفير كل الأجهزة اللازمة لبرنامج المديونية الخارجية.

١٣- فمن ناحية الفرص هناك ما يقدر ب ٦٠٠ مليار دولار يتوقع أن تنفق فى أنحاء العالم المختلفة لتجنب آثار هذه المشكلة ،وهذا الرقم الضخم يمثل سوقا واسعة ومحتملة متاحة أمام شركات البرامج والأجهزة للإسهام فيها والاستفادة منها ، لأن الحلول المطلوبة لتفادى المشكلة تتطلب جهودا ضخمة فى مجال البرامج سواء بتعديل البرامج القائمة أو بناء برامج جديدة ،ومن هنا تأتى فرصة مصر فى محاولة التدخل بكوادرها وعمالتها الرخيصة كى تخلق فرص عمل جديدة للمبرمجين والشركات سواء فى مصر أو فى العالم العربى ، وحماية تلك العمالة من إغراءات الهجرة والعمل للشركات الأجنبية ، خاصة وان العمالة أو الخبرة المصرية فى هذا المجال تعتبر رخيصة مقارنة بالعمالة العالمية التى يصل أجر المبرمج فيها إلى ٥٠ دولاراً فى الساعة، وتضاعف هذا المبلغ عشرات المرات فى أمريكا وبريطانيا وكندا .فهل من الممكن الحصول على نصيب لمصر من ال ٦٠٠ مليار بشكل يعود بالفائدة على قطاع المعلومات فى مصر؟!.

١٤- وتشير الدلائل إلى أن صناعة البرمجيات من الصناعات الصاعدة على مستوى العالم أجمع وتتنامى بمعدلات تفوق كل التوقعات ويقدر حجم إنتاجها القيمى الحالى بما يزيد على ٢٠٠ بليون دولار أى حوالى ربع الانتاج القيمى لجميع الأعمال فى الصناعات الالكترونية بمختلف تخصصاتها وفروعها وتستأثر الولايات المتحدة بمفردها بنصف هذا الانتاج تليها أوروبا ونصيبها ٢٥٪ ثم اليابان بنصيب يقدر ب١٣٪ ثم يأتى بعد ذلك باقى دول العالم . وأوضحت العديد من الدراسات التى تمت عن التنمية التكنولوجية ومن ضمنها دراسة أحد بيوت الخبرة الأمريكية أنه لكى تقوم التنمية التكنولوجية على أسس واقعية وتستفيد من الميزات النسبية التى تتمتع بها البلاد وتستخدم الطاقات المتاحة بشكل فعال فإن صناعة البرمجيات لابد أن تحتل المرتبة الأولى فى سلم الأولويات فى هذه التنمية.

١٥- وتنمية هذه الصناعة تتطلب أولا تنمية الطلب المحلى حيث يعد ذلك أسرع الطرق للتنمية وقد اتبعت دول عديدة هذا الطريق مثل الهند والصين وسنغافورة ،وتهيئة المناخ لازدهار هذه الصناعة والاهتمام بالتسويق العالمى حيث تقع مسئولية تسويق هذه الصناعة فى الخارج على العديد من الاطراف وبالاخص المستوى الحكومى والجهات المرتبطة بهذا الموضوع داخل الدولة وعلى رأسها وزارة الخارجية والسفارات المصرية فى الموقع ذات الصلة والتعاون الدولى ومن الضرورى التكاتف لتحقيق الهدف الاستراتيجى لكى تأخذ مصر نصيبها من الصناعات التصديرية فى هذا المجال على المستوى العالمى.

١٦- وأعمال البرمجيات تقوم أساسا على الفكر والجهد البشرى الخلاق وهى من الانشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة للغاية والتى لا تتطلب تنميتها تكلفة استثمارية ضخمة كما هو الحال بالنسبة للصناعات الالكترونية ومن أهم ما يتوافر لدينا هو العنصر البشرى المؤهل علميا والذى يعد الدعامة الأساسية فى (صناعة البرمجيات) بالاضافة إلى توفير القروض الميسرة من خلال بنوك التنمية وإيجاد المناخ الملائم لتشجيع استخدام البرمجيات والحاسب الالى فى الادارات الحكومية والصناعات المختلفة مما يساعد على زيادة الانتاجية على المستوى القومى وبالتالى يؤدى إلى نمو الصناعات المغذية فى جميع المجالات التكنولوجية.

١٧- على الرغم من تشابه الأوضاع فى الهند مع أوضاعنا المحلية فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية فإن الهند سبقتنا فى وضع قدميها على طريق التنمية التكنولوجية واللحاق بركب كوريا الجنوبية -تايوان -سنغافورة -هونج كونج- الصين -تايلاند- ماليزيا . وتقوم استراتيجية الهند للدخول فى عالم التكنولوجيا المتقدمة على أساس التركيز فى صناعة البرمجيات ومن المتوقع لهذه

موقع متابعة مشاكل العام ٢٠٠٠ على الانترنت

The Year: 2000 A.D.

The problem: Big

The Solution: *Image Net* !

الاستراتيجية تحقيق نجاح كبير ، وذلك نظرا لما هو متوقع من نقص كبير فى أعداد المتخصصين فى إعداد البرامج على المستوى العالمى .وعلى سبيل المثال فان صادرات الهند من صناعتى الالكترونيات والبرمجيات عام ١٩٨٩ /٨٨ حوالى ١٥ بليون دولار فنجد أنها قد وصلت إلى ٢ مليار دولار العام الماضى ، والدعامة التى تستند عليها الهند فى هذا الشأن هى توفير جيش من الخبراء المتخصصين فى البرمجة قوامه حوالى ١٣٠ ألف متخصص فى جميع التخصصات وفى جميع المجالات والقطاعات ،وكلهم ممن يجيدون اللغة الانجليزية ومرتباتهم تقل كثيرا عن نظرائهم فى دول أخرى ومنهم ١٠٪ فقط يعملون فى الخدمات التصديرية . وتوجد أعداد كبيرة تعمل فى الشركات العملاقة سواء داخل الهند أو فى الدول الكبرى وعلى استعداد للتعاون مع بلدهم فى هذا المجال..

١٨- ونكرر دعوتنا هنا من على منبر اليسار إلى إنشاء مدينة تكنولوجية للبرمجيات لتكون مركز إشعاع تكنولوجى متميز لاتاحة فرص عمل بمستويات مرتفعة للمتخصصين ،وإيجاد المناخ المناسب للأبحاث والدراسات .وهذه المدن تقدم العون لمساعدة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية ، وفتح الفرص لنمو القطاع الخاص مع إيجاد مناخ مناسب للأبحاث والدراسات وإتاحة فرص التعاون والتكامل بين مستخدمى المكان الواحد، مع عدم تحميل الشركات الناشئة تكاليف استثمارية باهظة فى التجهيزات والمعدات اللازمة لبداية ممارسة النشاط ،وتقديم خدمات بمستويات عالمية لجذب اهتمام المؤسسات العالمية الخارجية للتعاون مع المدينة المقترحة لتنفيذ تعاقدات خارجية.

١٩- واختراق أسواق البرامج الجاهزة يعد من أصعب الأمور، لأن الشركات العالمية تسيطر تماما على هذه الاسواق منذ سنوات عديدة ، وتعد كل من الهند وإسرائيل ودول شرق أوروبا من أكبر المنافسين لنا فى إعداد برنامج حسب احتياجات العميل أو القيام بتعديل برنامج طبقا لمتطلباته . علاوة على أن السوق المحلية وأسواق الدول العربية لا تمثل أكثر من ٢٪ من حجم السوق العالمية ولذلك فلابد من اختراق الأسواق العالمية بالاستغلال الجيد للمميزات النسبية التى نتمتع بها وهى رخص الأيدى العاملة ومهارتها الفائقة فى الوقت نفسه.

٢٠- توجد حوالى ١٨٠ ألف فرصة عمل شاغرة فى مجال تكنولوجيا المعلومات داخل الولايات المتحدة الأمريكية ،ومن الممكن أن يسد المتخصصون المصريون هذا العجز من خلال العمل المحلى وتسويقه فى الخارج. ويمكنهم أيضا المشاركة فى أعمال التعديل للبرامج غير المهيأة لهذه السنة، وهو عمل ضخم للغاية نظرا لضخامة السوق الأمريكية .. وكذلك فى تعديل البرامج لتتفق مع استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ، وإعداد برامج تسويقية وسياحية مفصلة خصيصا للزبائن ويتم إعدادها محليا حيث تكلفتها تقل بنسبة تصل إلى أكثر من ٢٠٠٪ من تكلفتها فى الخارج.

والآن بعد ان استعرضنا طوال الشهور الماضية ثلاث مقالات حول أبعاد المشكلة فى العالم وخصصنا المقال الرابع للموقف فى مصر بمتغيراته السلبية والايجابية : تعالوا نقرا آخر تصريح لرئيس الوزراء المصرى فى هذا الشأن.

ففى ١-١٢-١٩٩٨ فى جريدة الاهرام يصرح الجنزورى رئيس الوزراء المصرى فى اجتماع اللجنة الوزارية لمعالجة مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ أنه سوف تتم جميع عمليات المتابعة والتوفيق الكامل للحواسب الآلية قبل يوم ٣٠-٦-١٩٩٩ لجميع الحواسب الآلية بجميع الوزارات والهيئات والأجهزة التى تتعامل مع الجماهير ، وإن وزارة الكهرباء ستنهى حواسبها الآلية فى ٣٠-٦-١٩٩٩ باعتبارها هيئة حاكمة وخادمة لجميع قطاعات الدولة ،وفى نفس التاريخ أيضا سيتم توفيق جهاز الاتصالات، أما الجهاز المصرفى فسينهى توفيق أوضاعه فى ٣١-٣-٩٩ ، وان هناك ٣ وزارات حققت توافقاً كاملاً هى وزارة الخارجية والتعليم والتنمية الادارية والصندوق الاجتماعى ، وأن ٨ وزارات فى سبيلها إلى الانتهاء من توفيق جميع أجهزتها وهى وزارة الزراعة والسياحة والبيئة والأوقاف والتنمية الريفية والنقل إضافة إلى عدة هيئات أخرى ، وأن عددا آخر من الوزارات والهيئات قد قامت بتوفيق حواسبها بنسب تتراوح ما بين ٦٠٪ و٨٠٪ ، وتتم عمليات التوفيق من خلال الشركات المنتجة . طبعا لم تذكر التكاليف ،ولن نعلق على هذا الكلام ، ونترك للقارئ مستندا على كافة المعلومات التى استعرضناها فى هذا الموضوع لكى يحكم بنفسه على هذا التصريح الذى يقول باختصار أنه كله تمام فى مصر وهى عادة مصرية . ونعرف أنه لم يتم الاهتمام الرسمى فى مصر بتلك المشكلة إلا منذ عدة شهور فقط لا غير ،وإن الأسلوب العلمى لحل مشكلة عام ٢٠٠٠ فى كثير من المؤسسات والهيئات والوزارات والشركات يستلزم على الأقل ثلاث سنوات : سنة لتقييم الوضع ، وسنة لعمل الاصلاحات ، وسنة أخرى لفحص الأنظمة والتأكد من أنها تعمل بطريقة سليمة ،وتقول التقارير العلمية فى هذا المجال أن فترة الثلاث سنوات هذه تعتبر تخمينا يشوبه الكثير من التفاؤل ، لدرجة أصبحت العبارة التى تتردد باستمرار من قبل الكثير من المؤسسات فى العالم الآن هى عبارة Triage بمعنى أن كثيرا من الأمور ستبقى بدون إصلاح عندما يتغير التاريخ ليلة الأول من يناير ٢٠٠٠ ، وأن الوقت الذى يفصلنا عن ذلك الميعاد عدة شهور قليلة ولم يتبق الكثير لعمل شئ.



هل الجمع بين العمال والموظفين فى نقابة واحدة فكرة صائبة؟

لمن تكون الغلبة فى القيادة النقابية فى القرن الواحد والعشرين؟

أثبتت رابطة طيارى الخطوط الجوية المصرية للمرة الثانية خلال أقل من ١٢ عاما أنها تنظيم نقابى فعال فى دفاعه عن مصالح أعضائه ، وضربت فى ذلك مثالا مغريا للكثير من المنظمات النقابية العمالية التى لا تزال تتعثر فى الدفاع عن مصالح أعضائها رغم الفارق الكبير فى الأوضاع التنظيمية والخبرة النقابية لكلا التشكيلين . فنقابات العمال أقدم عهدا وأعضاؤها أكثر عددا ويساندها وضعها النقابى القانونى ووجودها ضمن كيان نقابى أكبر وأعم . **ورغم ذلك فقد ثبت أن تنظيما شبه نقابى لعدد محدود من المهنيين له أنياب أقوى مما لدى التنظيم النقابى العمالى بأكمله.**

فقد تناقلت الأنباء الصحفية قبل فترة ليست بالبعيدة أن حركة طائرات شركتنا الوطنية للنقل الجوى قد اضطربت بسبب ما قيل بأنه تحركات سلبية للطيارين دفاعا عن مصالحهم ، وهو شكل من أشكال الاضرابات العمالية . وكان جانب من هذه التحركات السلبية يتمثل ،كما أعلن الطيارون ،فى الالتزام بمعايير السلامة الجوية التى وضعتها سلطات الطيران المدنى المحلية والدولية المسئولة. وتصور معى أن الالتزام بمثل هذه المعايير الضرورية لحماية سلامة الطائرات ومن عليها من أطقم عمل وركاب قد أدى إلى اضطراب حركة الطيران ، **وهو ما يعنى أن الشركة كانت تحقق انتظاما فى حركة جدول رحلاتها على حساب أمان عملائها والعاملين لديها !** وكان لدى الطيارين مطالب تتعلق بأجورهم وبدلات إعاشاتهم فى الخارج والتأمين على حياتهم ومكافآت نهاية خدمتهم ، ولم تعط إدارة الشركة ،كأى إدارة للشركات ،لهذه المطالب أذنا صاغية طالما أنها تقدم بوسائل سلمية ومنفصلة عن حركة جماهير عمالية عريضة تؤازرها ،**ولكن عندما لجأ المطالبون إلى السلاح العمالى الماضى - ألا وهو الإضراب بأى شكل من أشكاله المختلفة- سارعت الادارة إلى التفاهم مع أصحاب المطالب ودراسة المقترحات العملية لتحقيق مطالبهم بالشكل الذى لا يؤثر على مصالح الطرفين.**

نقابات الموظفين والعمال

وقد حرك هذا النجاح فى الحصول على الحقوق المهضومة فئات أخرى من العاملين فى نفس الشركة للمطالبة بحقوقهم هم الآخرون، مما حدا بادراتها إلى أن تعلن عن خطة لإعادة النظر فى مشاكل المعاملات الوظيفية داخلها فى إطار خطة متكاملة.

والسؤال الذى قد يقفز إلى الذهن فى هذا الصدد ،**هل المهنيون أقوى تأثيرا من العمال وأقدر على الحصول على حقوقهم من العمال؟ وهل يعنى ذلك فشل العمال ، ذوى الياقات الزرقاء ،فى قيادة الحركة النقابية العمالية ،** وضرورة السعى إلى اجتذاب المزيد من كوادر المهنيين أصحاب الدرجات العلمية ، ذوى الياقات البيضاء ، إلى صفوف الحركة العمالية وتوليتهم مقاليد قيادتها حتى يستطيعوا أن يحققوا للجماهير العمالية العريضة ما عجزت عنه القيادات العمالية التقليدية؟ أم أن هذه الصور المتباينة للنجاح والفشل قد تدفع هؤلاء المهنيين بشكل متزايد إلى الانفصال عن الحركة العمالية الشاملة والعودة إلى تكوين تنظيمات نقابية مستقلة للمهنيين (الموظفين) حتى ولو تحت تسميات متباينة تحايلا على القوانين القائمة التى تمنع أكثر من نقابة عمالية فى المنشأة الواحدة ،حتى ولو كانت إحداهما للعمال والأخرى للموظفين؟.

ومن المعروف أن هذا الوضع الأخير كان قائما فى مصر حتى أواخر الخمسينيات عندما منع قانون العمل الصادر فى ذلك الحين استمرار مثل هذه الازدواجية ، ثم تم السماح فيما بعد للعاملين فى الحكومة بالانضمام إلى الحركة العمالية المتمثلة فى الاتحاد العام لنقابات العمال .كما أن هذا الوضع. إى قيام نقابة للموظفين وأخرى للعمال ، لا يزال قائما فى بعض البلدان الغربية ، مثل السويد التى يوجد فيها اتحادا لنقابات العمال وآخر لنقابات الموظفين وتوجد فيها أعلى نسبة للعضوية النقابية فى العالم حاليا (بعد انهيار المنظومة الاشتراكية) ،**فهل يعنى نجاح التجربة السويدية ونضالية رابطة الطيارين**

محمد جمال إمام



اضراب عمال المناجم

المصريين أن نطالب بالعودة إلى الأخذ بهذا النظام؟.

قد يكون من المفيد قبل التوصل إلى استنتاج نتجادل بشأنه أن نطرح عددا من الاعتبارات والصور العملية التي تساعد على استخلاص رأي سديد أو نافع على الأقل.

إن الذي أدى إلى صك هذين التعبيرين: «**ذوي الياقات الزرقاء**» و«**ذوي الياقات البيضاء**» هو الانفصام العملي الطويل الأمد بين العاملين بأيديهم وقوتهم العضلية في ورش الانتاج وبين الالات والزيوت والشحوم ومخاطر المهنة ومشاقها البدنية وقبح التلطخ بقذاراتها (ومن ثم الاضطرار إلى لبس ملابس خاصة للعمل اصطلح منذ زمن طويل على تسميتها «**العفريتة الزرقاء**») وبين الموظفين الجالسين على المكاتب في الأماكن المخصصة للادارة، ومعظمهم ممن أتاح لها حظهم الحسن الحصول على درجات متفاوتة من التعليم تعلو تبعا لهم حظوظهم من القرب من درجات السلم الوظيفي العليا (وكانوا في الأزمنة الغابرة ممن يتعين عليهم ارتداء «**البدلة الكاملة ورباط العنق**»، ومن ثم سموا **بذوي الياقات البيضاء** (نسبة إلى ياقات القميص الناصعة البياض لزوم وجاهة المنصب).

ومن شيم البشر أنهم يحبون التميز بأي صورة من صوره ويسعون إليه سعيا حثيثا ويعضون عليه بالأنامل والنواجذ، **ويكرهون بأن تضيع الخطوط الفاصلة لهذا التميز التي تساوي رقبة الكلب برقبة السبع (كما قالت خادمة إحدى الكاتبات الصحفيات اليساريات المصريات لسيدتها عندما سألتها مستنكرة عما دعاها إلى الخروج في جنازة جمال عبد الناصر)**. ومن ثم فقد كانت النقابات العمالية لسنوات طويلة بعد نشأتها قاصرة على ذوي الياقات الزرقاء، وكان مما يشين الموظف أن يعرف بأنه منضم إلى إحدى هذه النقابات أو يمنحها تأييده ومساندته. وحتى عندما اكتشف الموظفون ضرورة وجود تنظيم نقابي يحميهم ويدافع عن مصالحهم فإنهم فضلوا تكوين نقابات خاصة بهم وأسموها نقابات الموظفين.

وقد رأينا عندما سمح القانون في مصر للموظفين بالانضمام إلى نقابات العمال وحرم تكوين تنظيمين نقابيين في نفس المنشأة ،كيف كان الموظفون يستنكفون من فكرة الانضمام إلى نقابة عمالية ،فعملوا على تكوين روابط مهنية تضمهم بعيدا عن النقابات العمالية التي حظر القانون تكوينها داخل المنشآت كادت أن تشكل تنظيما موازيا للتنظيم النقابي العمالي، الذي تعين عليه أن يخوض حربا شرسة يستعين فيها بسلطة الدولة التي كانت تمالئه في ذلك الحين رغبة في تطويعه، إلى أن استجابت الدولة لضغوطه وأصدرت من القوانين واللوائح ما يحظر تكوين تلك الروابط المهنية للموظفين أيضا.

ثم شاع في بداية الستينات **تسمية النقابات وخاصة في القطاع الحكومي، بنقابات العاملين وليس العمال ،حتى يعرف أنها تضم في عضويتها كلا من الموظفين والعمال** .وكان القائد النقابي الراحل المرحوم **أحمد فهيم** يكره هذه التسمية كراهية شديدة ويحاربها بكل ما يستطيع، ورغم ذلك استمرت ،مع أن التسمية لم تستطع أن تجتذب أعداداً كبيرة من الموظفين إلى تلك النقابات، فظلت معظم العضوية في نقابة **العاملين في الخدمات التعليمية**، على سبيل المثال، قاصرة إلى حد كبير على فئات الخدمات المعاونة والكتابية، فلم يكن معظم المدرسين والنظار والموجهين وفئات الادارة

العليا يستسيغون الانضمام إلى نقابة قد يرأسهم فيها أحد صغار الكتبة أو عمال الخدمات ، وهو الوضع الذى ساد أيضا فى نقابات أخرى مثل **نقابة الخدمات الصحية** التى لم تستطع أن تجتذب أعدادا كبيرة من الأطباء إلى عضويتها ولم يحدث أن رأينا بين صفوف قياداتها أحد الأطباء العاملين فى المستشفيات الحكومية أو الخاصة ،وكذلك نقابة الخدمات الادارية التى تضم أعدادا كبيرة من العاملين فى الحكومة . أكبر رب عمل فى البلاد .،وكان من المفروض أن تكون من أكبر النقابات المصرية ،**والنقابة العامة للعاملين فى النقل الجوى** التى لم يقبل الطيارون الانضواء تحت لوائها وفضلوا تشكيل رابطة مهنية خاصة بهم .

ورغم مرور نحو من أربعين سنة على هذا النظام فلا يزال الاستنكاف قائما ، ولا يزال معظم المهنيين عازفين عن الانضمام إلى عضوية النقابات العمالية ، فخورين بعضويتهم فى نقاباتهم المهنية ، رغم إن هذه النقابات ليس لها الوضع القانونى الذى يسمح لها بالتدخل فى المنازعات الصناعية ،ومن ثم لا تستطيع أن تحميهم داخل منشآت عملهم ، سواء كانت الحكومة أو القطاعين العام والخاص.

من الأقوى؟

ومن نافلة القول أن نقابات الموظفين تكون أقدر فى استخلاص الحقوق من نقابات العمال ، إلا إذا لجأت الأخيرة إلى سلاح الإضراب ، ذلك السلاح الماضى الذى يكسر ظهر مقاومة أرباب العمل ، وبخاصة إذا كان جزءا من تحرك عمالى شامل أويتمتع بتأييد من المنظمات العمالية الأخرى تؤازره وتمنع التفاف أرباب العمل حوله. **أما إذا كان السعى إلى الحقوق والدفاع عن المصالح من خلال الاتصالات والمفاوضات ،فإن نقابات الموظفين أقدر على التوصل إلى اتفاق مع الادارة بالنظر إلى قربها من هذه الادارة وإلى التعاطف المهنى والطبقى بين ممثليهم.** غير أن مثل هذا الوضع يمكن أن يخلق أوضاعا وظيفية متباينة وظالمة ومضطربة ، تتميز فيها فئات من العاملين فى نفس المنشآة بشروط وظروف عمل أفضل مما هو متاح لفئات أخرى ،مما يخلق حزازات بين العاملين فى المنشآة الواحدة ، وهو ما تعانى منه في الوقت الحالى شركتنا الوطنية للطيران ،مما أدى إلى نشوء تلك المشاكل ، ثم تفاقمها عندما عرف بأن الادارة فى سبيلها إلى تلبية مطالب الفئة المضربة دون الآخرين ،**مما دفع إلى التهديد بتحركات مماثلة فى أقسام أخرى من الشركة ، لولا أن تم تدارك الأمر بالاعلان عن خطة شاملة لتحسين شروط العمل.**

أي أن تكاتف جميع العاملين فى المنشآة الواحدة ضرورى لحماية مصالحهم المشتركة ومصالح بعضهم البعض .وقد كان فى إجهاض الاضراب الصريح الذى قامت به نفس الرابطة المهنية للطيارين قبل نحو ١٢ سنة عندما استعانت ادارة الشركة بطيارين غير مصريين لمواجهة الاضراب الصريح الذى قام به الطيارون المصريون ،فانتهى هذا الاضراب لسبب بسيط هو أن المضربين لم ينسقوا حركتهم مع باقى فئات العاملين بالمنشآة . فلو أنهم كانوا قد فعلوا كما يمكن أن نستخلص من تجارب اضرابات فئات مشابهة لهم فى الخارج ، لتضامن معهم باقى العاملين وحالوا دون التفاف الشركة على حركتهم باستخدام عاملين مؤقتين بدلا منهم من خارج الشركة ،فلم تكن الادارة لتستطيع أن تستعين بعمالة مؤقتة بدلا من كافة العاملين لديها.

ميزة الوحدة التنظيمية

قيام تنظيم نقابى واحد داخل المنشآة يضم جميع العاملين على اختلاف فئاتهم المهنية وأصولهم التعليمية أمر مفيد لدعم تحركهم النضالى من أجل مصالحهم وحقوقهم ،وهذه الوحدة مسألة خطيرة تعرف خطورتها جيدا جهات الادارة والجهات الأمنية المماثلة لها .وقد حدث فى مصر فى السبعينيات بعد حركة ١٥ مايو ١٩٧١ والتغييرات التى أحدثها **أنور السادات** فى هيكل التنظيم السياسى الوحيد والمنظمات الجماهيرية الأخرى التابعة له، **أن سارع من وجدوا الطريق أمامهم مسدودا فى تلك التنظيمات لسابق تعاونهم أو نشاطهم مع ما كان يسمى فى ذلك الحين بمراكز القوى إلى الدخول إلى الصفوف القيادية للحركة النقابية العمالية التى كان يعاد تشكيلها فيما أعيد تشكيله.**

وهكذا جاءت قيادة التنظيم النقابى عبارة عن ائتلاف بين عناصر شيوعية وناصرية وصديقة للنظام القائم .وعمل هذا الائتلاف على تغيير صورة العمل النقابى وتوجهاته السياسية بشكل أزعج القيادة السياسية وأعوانها والسلطات الأمنية .ورغم الانقلاب الذى تم فى قيادة اتحاد العمال فى ربيع ١٩٧٣ باستبعاد العناصر الشيوعية والناصرية من المواقع المؤثرة فيه ،فقد كانت السلطات المسئولة فى كافة مواقعها حريصة على تأمين عدم تكرار هذه التجربة الأليمة ،فاقترح عليهم أحد ترزية القوانين المخلصين إدخال نص فى القانون **يحرم وجود أكثر من ٢٠ فى المائة من المهنيين المنضمين إلى عضوية نقابة مهنية فى المواقع القيادية فى النقابات العمالية** وذلك بغرض تقليص أعدادهم وحرمان العناصر الثورية منهم من وجود أغلبية مهنية تساندهم فى الوصول إلى قمم التنظيم.

وكان هذا شرطا غريبا فى ظل وجود نقابات يفترض أنها تضم أعدادا كبيرة من الموظفين الذين تفرض عليهم ظروفهم المهنية ضرورة الانضمام إلى عضوية النقابة المهنية

اضراب الطيارين فى مصر للطيران



للعمل المهنى الذى يشتغلون به كالمدرسين والأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين، والذين لا يستطيعون أن يمارسوا مهنهم بدون الحصول على عضوية تلك النقابات، ولم تكن ثمة حاجة كبيرة إلى هذا الاشتراط حيث إن اللوائح القانونية فى ذلك الحين كانت تشترط من ضمن مستندات الترشيح للمناصب القيادية النقابية وجود شهادة تزكية من الاتحاد الاشتراكى العربى، تمنحها أو تمنعها أمانة العمال بذلك الاتحاد مما كان يعطيها قوة فرز هامة لولاء كافة المرشحين، **ولكن الاحتياط أفضل طبعا، فمن الذى يضمن ألا يتسلل أحمد رفاعى أو عبد العظيم المغربى آخر إلى قيادة الحركة العمالية؟.**

المسألة الثانية، أن التطورات التكنولوجية المستمرة فى الانتاج، والتطورات المستمرة فى أشكال النشاط الاقتصادى، تفضى إلى **زيادات مستمرة فى أعداد المهنيين ذوى الياقات البيضاء على حساب العمال اليدويين ذوى الياقات الزرقاء**، حتى مع أن هؤلاء أصبحوا يحصلون على درجات متباينة من التعليم العام والمهنى تقربهم من الناحية المعرفية من الفئة السابقة، فالحوسبة المستمرة للعمليات الانتاجية، أى الاستعانة بالتكنولوجيا الحاسوبية (الحاسب الآلى) تعنى الاعتماد على أعداد متزايدة ممن يتقنون فنون الحاسوب على حساب أعداد أكبر من العمال العاديين الذين كانوا يعملون مباشرة أمام الالات فى عنابر الانتاج.

ورغما عما يقال عن هجرة الصناعات العالمية إلى العالم الثالث جريا وراء الأيدى العاملة الرخيصة فيها، **فإن معظم هذه الصناعات المهاجرة من الصناعات التى لم تعد الدول المتقدمة تريدها أساسا لتلويثها للبيئة ولضرورة الاستعانة فى انتاجها بمواد خام خطرة فى معظم الأحوال على صحة العمال**، فإن كانت ضرورات المنافسة التجارية وخفض الأسعار تحتم استخدامها، فليتحمل عبئها إذن عمال البلدان النامية ذوى الأثمان البخسة لدى سلطاتهم. أما الصناعات الأساسية فى عالم اليوم فإنها صناعات تعتمد على ما يسمى بالتكنولوجيا الرفيعة بشكل متزايد وهى التكنولوجيا الحاسوبية والتى تستخدم الروبوت بأكثر مما تستخدم الإنسان، فعلى الأقل لن يضرب عن العمل فى يوم من الأيام ويطالب بمزيد من الأجور والمزايا.

وعلاوة على ذلك، فإن صناعة **الخدمات أصبحت تشكل الآن جانبا هاما من الاقتصاد الحديث، والعاملون فى الخدمات، حتى ولو كانوا من عمال المطاعم والمتاجر والمقاهى لا يعتبرون أنفسهم من ذوى الياقات الزرقاء**، خاصة أن معظمهم عمالة مؤقتة لا تستمر فى منشأة واحدة سنوات طويلة مثل عمال محلات الحلاقة، عندنا على سبيل المثال. كما أن الاعتماد الأكبر على كل حال فى صناعة الخدمات الحديثة على المهنيين، خاصة مع تزايد حوسبة طرق العمل فى تلك الصناعة. وربما يجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى زيادة استخدام الانترنت فى التجارة والتسوق والأعمال المالية والمضاربة فى البورصة فى الولايات المتحدة، وقد علمتنا التجربة فى عالمنا المعاصر أن ما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية اليوم يصبح هو النمط السائد فى العالم بأكمله، إما غدا فى البلدان المتقدمة أو بعد غد فى بقية العالم اللاهث خلفها.

تزايد أهمية المهنيين

وذلك كله يعنى أن نسبة المهنيين (الموظفين) فى تكوين القوى العاملة فى مختلف أنحاء العالم آخذة فى التزايد، وإن يكن بوتيرة مختلفة، وعلى الرغم من تقديرى البالغ للمداخلة القيمة التى نشرتها **«اليسار»** فى عدد الشهر الماضى للأستاذ **«فؤاد النمرى»**، فإنه يؤسفنى أن أقول له إن الزعم الذى استهجنه فى مبحثه بقوله و«ها نحن نرى اليوم فى قارات العالم الخمس هجوم الطبقة الوسطى الكاسح على الطبقة العاملة بدعوى لم يجرؤ الرأسماليون على الادعاء بمثلها تقول إن العامل الحدى فى العملية الانتاجية قد غدا اليوم المعرفة وليس الشغل مثلما كان الأمر قبل الثورة التقنية المعاصرة، وأن عليها أن تخلى مركز القيادة الذى قصرته عليها الثورة الاشتراكية كما فى التصور والترتيب الماركسى»: **«أقول إنه يبدو أن هذا الزعم يكتسب واقعا عمليا يوما بعد يوم رغما عما فيه من قسوة وخطورة.**

ونحيل فى هذا الصدد إلى مقال هام نشرته مجلة **«بيزنس ويك»** الأمريكية فى عددها الصادر فى ١٤ ديسمبر الماضى للأستاذة **لاورادانديرا تيسون** عميدة مدرسة الادارة فى جامعة كاليفورنيا، تتناول فيه بالبحث الأسباب المؤدية إلى نقص متوسط أجور العمال الحقيقية فى الولايات المتحدة رغم الانخفاض الشديد فى معدل البطالة والذى لم يحدث مثله منذ ٢٤ عاما. فضلا عن التباين الكبير فى الأجور ما بين الشرائح العليا والسفلى فى السلم الوظيفى هناك، وبعد أن ذكرت بعض الأسباب التى تساهم فى ذلك فإنها قالت: **«على أن أهم المحددات فى التفاوت المتنامى بين دخول فئات العمل هو الطلب المتزايد على العمال ذوى مستويات المهارة الأعلى وبخاصة أولئك الذين يحملون درجات جامعية. فأولئك العاملون الذين** كانوا يمثلون **٢٦ فى المائة** فقط من القوى العاملة فى عام ١٩٩٧ حصلوا على أعلى الزيادات فى الدخول، وفى المقابل فإن العمال الحاصلين على شهادة إنهاء الدراسة الثانوية فما دونها، والذين كانوا يمثلون **٤٤ فى المائة** من القوى العاملة فى تلك السنة شهدوا استمرار تآكل دخولهم الحقيقية؟.

ثم تمضى إلى القول بأن: «من المحتمل أن تفسر التغييرات فى قوة العمل الناجمة عن ثورة المعلومات ذلك النمو فى التفاوت فى المكاسب فيما بين عمال من نفس الفئة التعليمية. فإن استخدام تلك التكنولوجيات يتطلب مستويات أعلى من روح المبادرة ومن القدرات التحليلية ومهارات الاتصال.

وتؤكد الاستاذة الأمريكية أن **«قيمة الدرجة الجامعية لم تغب عن ذهن الشباب الأمريكى. فقد ارتفعت نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الذين ينضمون إلى الجامعات من ٥٢ فى المائة فى عام ١٩٧٠ إلى٦٦٪ فى المائة فى الوقت الحالى»** والنتيجة التى تنتهى إليها هذه الاستاذة الأمريكية أن «اقتصادنا يتطلب مستويات عالية من التعليم التى لا تقدمها الكثير من المدارس، خاصة تلك التى تخدم الأسر ذات الدخل المنخفض».

ولقد سبق وأن أشرنا فى مقالات سابقة إلى أن أصعب المشكلات التى تؤثر على مسيرة الحركة النقابية فى مختلف أنحاء العالم فى الوقت الحالى **هى تزايد أعداد المهنيين بين صفوف القوى العاملة بالمقارنة مع العمال اليدويين، وإلى عزوف معظم هؤلاء المهنيين عن الانضمام إلى التنظيمات النقابية وخاصة بعد أن فقدت معظم هذه المنظمات طابعها النضالى أو الثورى**، فلم يعد فيهما ما يغرى خريج الجامعة الشاب، الذى إما أن يكون ذا ميول ثورية نضالية من الناحية السياسية أو عديم الاهتمام بالسياسة منعدم الخلفية السياسية تماما، على الانضمام إلى صفوفها، خاصة أن قيادتها لم تطور من مفاهيم العمل النقابى بما يتواءم مع التطورات السريعة المستمرة فى تكوين القوى العاملة وفى المفاهيم الانتاجية والاقتصادية.

فهل يعنى ذلك تشجيع العودة إلى قيام نقابات للموظفين وأخرى للعمال بعثا للحيوية فى صفوف الحركة النقابية بأى صورة من الصور؟ إنه خيار من خيارين أحلاهما مر. **فانسلاخ المهنيين عن الحركة النقابية العمالية يعنى انهيار هذه الحركة تماما واختفائها من مسرح الحياة الحديثة، غير أن اجتذابهم إلى صفوفها يحتاج إلى أن تقبل القيادات العمالية التقليدية بالتخلى عن مواقعها لممثلى المهنيين (وهو المحظور الذى يكرهه الأستاذ النمرى) وهى مسألة غير مضمونة العواقب بالنظر إلى أن القوى الخفية العاملة لحساب أصحاب المصالح الاقتصادية المؤثرة لن تسمح بتصعيد كوادر مهنية ثورية تفسد عليها مخططاتها وإتفاقد تسمح بصور ممسوخة من القيادات من عينة تونى بلير وجيرهارد شرويدر وأمثالهم**. وهذه هى المعضلة التى تواجه الحركة العمالية وأصدقاءها فى القرن الواحد العشرين.

التشهير باليسار المصرى من باب الشيوعية الكاملة

ورقة وقلم

أحمد الخميسى

لايجد البعض سوى التشهير بالتاريخ وسيلة للشهرة ؛ وقد نشرت **صحيفة الجيل** مقالين تشهيرا باليسار المصرى تحت عناوين كالطبل تجوز فقط عندما تتناول الصحف **فيفى عبده** وليس تيارا فكريا وأدبيا وفلسفيا ووطنيا ذا تأثير ضخم. **وكل تناول خفيف لقضية جادة أمر يدعو للشك ، ناهيك عن أن كل تناول رخيص لقضية كبرى يدعو لما هو أبعد من الشك.**

والقضية كما طرحتها **الجيل هى علاقة اليسار المصرى بالصهيونية** وذلك بمناسبة صدور كتاب جديد يضم وثائق وخطابات **هنرى كورييل** اليهودى المصرى الشيوعى الذى برز فى الأربعينات. لكن مونتاجا جديدا للمقالين المنشورين بالجيل لفصل ماتضمنه المقالان من هجوم ومن نقض للهجوم قد يصيب القارئ بالدهشة من الهدف الحقيقى وراء ماكتب . فالعناوين المدوية تبدأ من " **فضيحة اليسار المصرى مع الصهاينة**" مع صورة **لخالد محيى الدين** مرورا ب " **كورييل عاش بين الشيوعيين فى الأربعينات وضحك عليهم وجعلهم أنصاف صهاينة**" ثم :"**القوى التقدمية الاشتراكية لايمكن أن ترفض قيام كيان إسرائيل حتى وإن كان استعماريا**" وانتهاء بعنوان ضحك فيه **كوريا** مرة أخرى على الشيوعيين لكن مع صورة **لخالد محيى الدين ولطفى الخولى ورفعت السعيد**- أعلاها وأسفلها نجمة إسرائيل السداسية.

واشتمل المقالان على ماردده المؤلف من أن **هنرى كوريل: أمر تلاميذه فى مصر بخوض معركة تمنع دخول الفدائيين إلى الأراضى الإسرائيلية**" وأن: " **موقفه المؤيد للهجرة وإقامة إسرائيل كان وراء قبوله قرار التقسيم**" وأيضا ماذكره نقلا من كتاب عن **كورييل ألفه جيل بيرو** ادعى فيه أن **اتصالات كورييل بخالد محيى الدين كانت مستمرة فى أوروبا وأنه أقنعه بالرجوع إلى مصر ليكون" صلة مضمونة تؤمن الاتصال بهنرى كورييل**" ويلقى المؤلف بظلال الشك على اتصالات مشابهة بين **رفعت السعيد وإسرائيليين.**

ويختتم المؤلف مقاله الأول بقوله: **وتبقى قضية أخطر وأهم وهى قضية أنصاف الشيوعيين أنصاف الصهاينة الذين تأثروا بكوريل ومازالوا يمارسون دوره ..**" وفى الوقت نفسه يربط المؤلف بين جماعة كوبنهاجن للسلام وبين اليسار المصرى قائلا: " **تبرز رسائل كوريل تساؤلات محرجة عن مدى علاقة فكر كورييل بجماعة كوبنهاجن** ".

ومن العناوين التى طبعت بأعرض بنط ممكن ومن الصور التى ألصقت بها النجمة السداسية ومن مختلف الاتهامات التى أغدقها المؤلف بسخاء على تاريخ وتضحيات اليسار المصرى تلوح فقط: **الرغبة العميقة فى تلطيخ التاريخ من أجل متعة عابرة ، وليس الرغبة العميقة فى دراسة التاريخ أو فهمه لتجاوزه .**

وينقض المؤلف نفسه كل ماطرحه قائلا فى مقطع آخر ختامى : " **لقد نشر أول حزب شيوعى مصرى مقالا عام ١٩٢٥ ينبه فيه الشيوعيون المصريون لخطر الصهيونية** . وفى الأربعينات كان فى مواجهة انحراف **كورييل** وحلقته مجموعة **الفجر الجديد وطليعة العمال والفلاحين** وانشقاقات خرجت من جسم منظمة حدتو الشيوعية، **بل وقام يهود تنظيم إيسكرا بتكوين العصبة اليهودية لمقاومة الصهيونية..**

وفى الخمسينات ظهر **اتجاه الراية** وكان موقفهم حازما ضد الصهيونية ، وعرف يسار الستينات والسبعينات طريقه لأفكار اليسار عبر مواجهة الصهيونية ، ومرة أخرى يقود اليسار وبقيادة التجمع مواجهة زيارة القدس **واتفاقيات كامب ديفيد".**

ويؤكد مؤلف المقالين فى النهاية أن:" **اليسار كان دائما فى تياره الأغلب والأعم فى مقدمة القوى السياسية المناهضة للصهيونية بل إن كثيرا من رموزه انخرطوا فى المقاومة الفلسطينية فى السبعينات**" ويختتم:" أخيرا نقولها لكل من تصور امكانية أن يكون لليسار المصرى فضيحة مع الصهيونية .. ليس كل اليسار .. **كان اليسار وسيظل وطنيا طوال مسيرته**"!! وإذا كان الأمر كذلك ففيم إذن مانشرته؟

وقد اعتمد مؤلف المقالين على أقوال ومذكرات **هنرى كورييل** للطعن والتشهير رغم أن كل ماقاله **كورييل هو** تصورات **كورييل** عن اليسار المصرى ، وليس تاريخ اليسار ، **ولكورييل الحق فى أن يدعى أو يقول مايشاء عن خالد محيى الدين ، لكن ماعلاقة خالد محيى الدين أو اليسار بذلك؟** خاصة أن **كورييل** حسب وصف المؤلف له شخصية مريبة فقد اتهمته كوبا بالعمالة للمخابرات الفرنسية واتهمه السوفيت بالتعاون مع الموساد واتهمه الشيوعيون الفرنسيون بصلات مع عملاء النازية؟!

ويبدو فيما نشرته **الجيل** وكأن قلب كاتب المقالين يلتهب غضبا من موقف اليسار وفضيحته المزعومة مع الصهيونية . ولكنى أسأله: **لماذا لم يصب غضبه بالمره على الحكومات العربية المسئولة عن الهزائم الكبرى المتكررة وعن اتفاقيات التطبيع مع الصهيونية؟ وإذا كان قلبه يفور غضبا من أنصاف الشيوعيين فهل يرى أن طعن القوى الرئيسية التى تواجه التطبيع يدخل فى باب " الشيوعية الكاملة"؟ ومعروف أن الأحزاب الشيوعية العربية كانت مع الاعتراف باسرائيل ، لكن هل يمكن مطابقة ذلك الموقف بالصهيونية؟! أى الدعوة لاحتلال فلسطين والجولان وغيرها؟**

لقد أثار كاتب المقالين الأتربة القذرة حول وطنية اليسار المصرى ، ثم عاد ونقضها عن نفس اليسار فى نفس المقالين متصورا **أنه بالرقص فوق حبال الكتابة قد أعطى مالليسار لليسار وماللصحافة للصحافة ، وضحك على الجميع** ، ووثب إلى الضوء معززا مكرما بعد أن أدهش الناس بمهارته.



مفاجأة الملك حسين الأخيرة جاءت بعبد الله ملكا على الأردن .. وحمزة وليا للعهد وأخرجت الأمير الحسن من لعبة الحكم

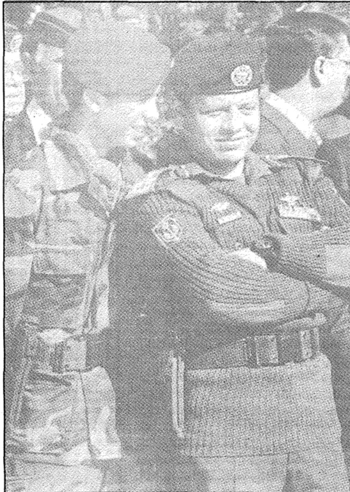
رسالة عمان

صلاح يوسف

عاش الأردن في الشهرين الماضيين أوقاتا عصيبة وحاسمة لم يشهد مثلها منذ عقود . ومعروف أن هذه الفترة انتهت بوفاة العاهل الأردني **الملك حسين** بعد حكم دام نحو ٤٧ عاما مليئة بالتقلبات السياسية والأحداث العاصفة متأثرا بمرض سرطان الغدة الليمفاوية بعد صراع معه استمر أكثر من ستة أشهر.

وكأنما أراد الملك الذى عود الناس على اتخاذ قرارات مفاجئة فى حياته السياسية الحافلة ، أن ينهى حياته بمفاجأة تذكر الناس بالسنوات التى قضاها فى حكم مملكة صغيرة فقيرة الموارد فى خضم تقلبات سياسية عارمة . فكانت المفاجأة بعزل شقيقه الأمير حسن ، الذى بقى نائبا له فى غيبته ومساعدا له فى حكم المملكة طوال ٣٤ عاما ، وتعيين ابنه عبد الله وليا للعهد ، ثم مالبث أن خلفه فى الملك . **وعبد الله** هو ابن الملك **حسين** من زوجته الأولى بريطانية الأصل **أنطوانيت جاردنر** التى تزوجها فى العام ١٩٦٠ وسماها **منى الحسين** فأنجبت له من الذكور **عبد الله وفيصل.**

وقد اتخذ الملك الراحل هذه الخطوة لدى عودته من مستشفى مايو كلينيك فى الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع عشر من شهر يناير الماضى . فقبل أيام من وصوله بدأ الملك يرسل الإشارات حول التغيير المرتقب فى مؤسسة العرش. فأعلن أنه سوف يفصل بين منصبى ولى العهد ونائب الملك . وقد ترافق ذلك مع عدد من الإشارات إلى أنه غير راض عن أداء **الأمير حسن** خلال فترة علاجه التى قضاها فى الولايات المتحدة الأمريكية .



الملك عبد الله والأمير حمزه

و تزامن ذلك مع إشارات أخرى على أن **هناك عدم رضى من عائلة الأمير حسن ، والتى لوحظ مثلا أنها كانت فى زيارة فى الولايات المتحدة ولم تقم بزيارة الملك فى مشفاه**، عدا عن إشارات أخرى كثيرة صبت كلها أخيرا فى اتجاه واحد هو أن التغيير الذى كثر الحديث عنه سوف يصيب **الأمير حسن** تحديدا.

ولم تكن تلك الاستنتاجات نابعة من الإشارات التى ذكرناها أو من كثير غيرها لم نذكره فقط، بل كانت تستند إلى **ملاحظات تراكمت طوال سبع سنوات هى تلك التى انقضت على إعلان إصابته بمرض السرطان فى الحالب والكلى فى العام ١٩٩٢**. فقد استعاد الأردنيون فى أذهانهم أن **الملك حسين** صرح لدى عودته من علاجه فى الولايات المتحدة فى تلك المرة بأنه سوف يجرى تغييرات فى مؤسسة العرش الأردنية مشيرا إلى أن مجلسا للعائلة سوف يشكل من الأمراء الهاشميين فى الأردن ، وأن هذه المؤسسة الجديدة - إن جاز التعبير - هى التى سيكون لها أن تختار ولى العهد فى حالة وفاة الملك. لكنه **قال إن ذلك كله سوف يتم بعد أن يتسلم الأمير حسن الحكم**، أى أن **الأمير حسن** باق فى منصبه كولى للعهد ونائب للملك فى غيابه ، وأن التغيير **سيبدأ بعد تتويج الأمير حسن ملكا على الأردن بعد وفاة الملك.**

إشارة قوية

غير أن إشارة قوية إلى شئ آخر غير ذلك صدرت عن الملك فى العام الماضى عندما بلغ **الأمير حمزة وهو ابنه** من زوجته الأمريكية الأصل الملكة **نور الحسين** الثامنة عشرة من عمره **ففى تلك المناسبة أرسل الملك حسين إلى ابنه رسالة ذكر له فيها إنه عندما كان فى مثل سنه كان قد تسلم مقاليد الحكم فى الأردن خلفا لأبيه الملك طلال.**

وقد أثارت هذه الرسالة غير العادية فى ذلك الحين علامات استغراب واستفهام عديدة . فما معنى إرسال تلك الرسالة إلى **حمزة** من بين أبناء الملك جميعا ، ومامعنى تذكيره بواقعة تسلمه الحكم فى المملكة حين كان فى مثل سنه **وغير ذلك من تساؤلات لم تجد لها أجوبة شافية فى ذلك الحين** ونسيت تلك الرسالة أو كادت ، لكنها عادت إلى الأذهان مجددا عندما قطع **الأمير حمزة** دراسته فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبدأ دراسة العلوم العسكرية فى كلية **ساند هيرست** البريطانية، وهى نفس الكلية التى كان **الملك حسين** يدرس فيها العلوم العسكرية حين



الملكة نور

استدعى ليتسلم زمام الحكم فى المملكة فى العام ١٩٥٢ . **ومعروف أن الدراسة فى الكلية المذكورة مؤشر على قرب تسلم منصب رفيع فى مؤسسة العرش، فالملك عبد الله** الذى تسلم العرش خلفا لأبيه **الملك حسين** هو الآخر خريج كلية **ساند هيرست العسكرية.**

ولكن الأحداث بدأت تأخذ منحى جديدا مع تردد أحاديث عن خلافات فى داخل العائلة الحاكمة نفسها ، وعن خلافات بين الأميرة **ثروت** زوجة **الأمير حسن**، وهى من أصل باكستانى **والملكة نور الحسين** المعروفة بقوة شخصيتها ونفوذها وقربها من الملك **حسين** . وتطورت هذه الأحاديث إلى أخبار تتناقلها الصحف العالمية والصحف الدولية الصادرة بالعربية من باريس ولندن. **وفى احدى المقابلات الصحفية التى أجرتها واحدة من الصحف الصادرة فى لندن وجه سؤال صريح إلى الملكة نور حول مايتردد من أنها تحاول أن تفرض ابنها وليا للعهد بدلا من الأمير حسن فأجابت فى صورة غير مباشرة إن الملك حسين سوف يجرى التعديلات التى يراها مناسبة عندما يعود إلى الأردن من رحلة علاجه.**

وهكذا تهيأ المواطنون فى الأردن للتغيير ، غير أن أحدا لم يكن يعرف فى أى اتجاه سيكون هذا التغيير وهل سيصيب **الأمير حسن** كما بدأ البعض يقول ، أم أنه سيكون محصورا فى ولاية عهد الأمير حسن عندما يتوج ملكا . فقد تردد بقوة أن **الملك حسين** يريد أن يكون **الأمير حمزة ولى عهد الأمير حسن**، وفى هذه الحالة ماهو دور مجلس العائلة الذى كثر الحديث عنه بعد خطاب الملك حسين المشار إليه.

وأخذت الأحاديث تكثر عن أبعاد سياسية دولية وإقليمية لقضية ولاية العهد منها مثلا أن **الأمير حسن** غير مرضى عنه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لأن نموذجه هو أوروبا وليس الولايات المتحدة ولأنه على خلاف مع واشنطن حول الموقف من إسرائيل ، ولأن الملفات التى كانت بيده على الدوام هى ملفات ذات طابع ثقافى وفكرى وحوارى ، فمن المعروف أن **الأمير حسن** يشرف على كل ماله علاقة بالفكر أو التكنولوجيا أو بالثقافة أو العلوم ، كما أنه يرأس منتدى الفكر العربى ، وهو موسسة ثقافية رفيعة المستوى مركزها الأردن ، ويرعى الحوارات بين الأديان وبين الحضارات.

وقد أحدثت هذه الأقاويل التى انتشرت فى الشارع فى سرعة البرق تشتتا فى صفوف المواطنين لم يخلصهم منه إلا قرب عودة الملك من الولايات المتحدة بعد أن قالت التقارير أنه شفى من مرضه تماما، وأن عودته إلى أرض الوطن باتت قريبة ، وبدأت الجهات الرسمية تعد العدة لاستقبال حافل للملك العائد من رحلة المرض يذكره بالاستقبال الاستثنائى الذى أقيم له عندما عاد من رحلة علاجه الأولى فى العام ١٩٩٢ ، والذى تأثر به الملك كثيرا فى حينه . وغادر الملك الولايات المتحدة بعد لقاء مع الرئيس **بيل كلينتون**، ومن هناك إلى لندن حيث قضى بضعة أيام قابل خلالها رئيس الوزراء البريطانى **تونى بلير** ومن هناك إلى عمان.

وقد تحقق للملك الراحل استقبالا حافلا كما كان يأمل ، فقد غصت شوارع العاصمة الأردنية بالمواطنين الذين جاءوا لاستقبال الملك بالرغم من البرد الشديد والأمطار العزيرة التى هطلت يوم قدومه ، ولكن **كان واضحا منذ ذلك اليوم أن التغييرات ستطول الأمير حسن ، فقد لوحظ أن الأمير حسن كان فى موقع عادى فى أثناء مراسم الاستقبال وليس فى المقدمة كما يفترض فى ولى للعهد ونائب للملك** ، وأن زوجته **الأميرة ثروت** لم تكن فى موقعها المفترض فى مناسبة كهذه بوصفها زوجة ملك البلاد المقبل.

لقد لاحظ المواطنون الأردنيون كل ذلك وهم يتابعون نقل أجهزة الاتصال لموكب الملك العائد ولمستقبليه من أفراد عائلته وللمسئولين فى أجهزة الحكم والدولة ، وكانوا فى الوقت نفسه يستذكرون الإشارات التى أرسلها الملك على مدى السنوات السبع الماضية ، من

الرسالة التى بعث بها إلى ابنه حمزه يوم عيد ميلاده الثامن عشر وحتى التصريحات التى أخذ الملك يطلقها مع وصوله أرض مملكته عن التغيير مثل **تصريحه الذى أطلقه عشية عودته إلى البلاد والذى قال فيه إنه سيفصل بين منصبى نائب الملك وولى العهد.** وتصريح آخر ذكر فيه أنه عندما اختار **الأمير حسن** وليا للعهد فقد كان ذلك الاختيار وليد ظروف خاصة أهمها أن **ابنه الأكبر عبد الله كان بعد طفلا فى الثالثة من عمره وأن اخطارا جسيمة كانت تحيط بالمملكة** . وتذكر المواطنون أن **الأمير حمزة** قطع دراسته الجامعية وبدأ دراسة عسكرية فى كلية ساند هيرست،

المفاجأة

وبالنسبة للكثيرين فقد اتضحت عناصر التغيير واتجاهاته ، فكل ماتقدم كان يشير إلى أن التغيير سيكون لصالح **الأمير حمزة** الذى رشح لأن يكون وليا لعهد الملك الراحل . ولكن المفاجأة كانت فى اختيار **الأمير عبد الله** وليا لعهده، **وقد صرح الملك عبد الله بعد ذلك بأيام لصحيفة الحياة أنه لم يعلم بأنه سوف يعين وليا لعهد أبيه إلا قبل اتخاذ الملك قراره بيوم واحد** . ولم يكن هذا غير جزء من المفاجأة . أما الجزء الآخر فكان فى الطريقة الدرامية التى أعلن فيها الملك عن التغيير ، فقد أعلن الملك ذلك فى رسالة أذاعها الراديو والتلفزيون الرسميين وذكر فيها الملك صراحة الأسباب التى جعلته يتخذ قراره بابعاد الأمير حسن عن ولاية العهد بعد أربعة وثلاثين سنة.

ومن الأسباب التى ذكرها الملك فى رسالته تلك **أن الأمير حسن كان فى غيابه يتعامل مع سياسة البلد فى صورة مباشرة ، وليس من خلف ستار كما يفترض أن يكون** . وأشار الملك إلى" الغمز واللمز من عائلته" فى إشارة إلى الخلافات بين **الأميرة ثروت والملكة نور** والتى كانت الأحاديث قد تناولتها ، و **لكن يبدو أن أهم ماأخذه الملك حسين على شقيقه هو تدخله فى الجيش فى محاولة لاحداث تغييرات كان من الواضح أن الملك حسين كان يراها خاطئة.**

وكان الملك يشير بذلك إلى اصطدام بين **الأمير حسن** ورئيس الأركان **عبد الحافظ الكعاينة** . وهو اصطدام يقال إنه حدث على خلفية رفض **الكعاينة** أوامر من **الأمير حسن** بأن يجمع له كبار ضباط الجيش للالتقاء بهم ، وهو مارفضه **الكعاينة** الذى تقول الرواية إنه انطلق من أن الجيش يتبع الملك بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة. وهو ماراه **الأمير حسن** عصيانا للأوامر وهدده بنزع ملكية بيت كان قد أهداه إياه **الملك حسين**، وتحويله إلى ملك للمؤسسة العسكرية يقيم فيه رؤساء الأركان القادمون ، غير أن الملك وقف مؤيدا رئيس أركانه.

ولاحظ المراقبون أن إذاعة الرسالة الملكية تأخرت كثيرا عن موعدها المقرر، وعرفوا فى اليوم التالى أن سبب ذلك هو أن صحة الملك قد ساءت وأنه حول إلى مستشفى مدينة الحسين الطبية فى غربى عمان. وفى اليوم الثانى غادر عمان إلى الولايات المتحدة لأن النخاع العظمى الذى كان قد زرع للملك لضمان شفائه قد أصابه التلف فكان لابد له من إعادة العملية . وهذا ماكان ، غير أن العملية لم تنجح فقرر الملك العودة إلى عمان ليموت فى وطنه.

وقد أعلنت وفاة الملك يوم الأحد فى السابع من فبراير الماضى . وعلى الفور أدى **عبد الله بن الحسين** القسم ليكون ملكا على الأردن خلفا لأبيه. **وبعد قليل أصدر الأمير عبد الله قرارا بتعيين الأمير حمزة وليا للعهد.**

وقالت صحيفة القدس الدولية الصادرة فى لندن مفسرة تعيين الملك عبد الله وليس حمزة وليا للعهد إن تعيين حمزة وليا للعهد ، وهو ماكان يرغب فيه الملك وزوجته نور ، كان يحتاج إلى تعديل دستورى وخطوات واجراءات لابد أن تتم إذا ماأريد لهذه الخطوة أن تكون دستورية ، غير أن الوقت لم يكن فى صالح مثل هذا التغيير الذى يحتاج وقتا طويلا وخطوات وموافقات من أجهزة الدولة مما لايريد الملك أن يدخل فى متاهته ، خاصة وأن الملك عرف خلال حياته السياسية الطويلة باحترامه الخطوات الدستورية وتمسكه بها لدى حدوث أى تغيير.

الأمير الحسن



حشد هائل

وقد لفت لأنظار الحشد الهائل من زعماء العالم الذين حضروا إلى الأردن لتشييع الملك الراحل ، وكذلك التعهدات التى قطعتها العديد من الدول العربية والأجنبية لمساعدة الأردن على الخروج من مأزقه الاقتصادى . **فليس سرا أن الملك عبد الله ورث وضعا اقتصاديا صعبا** وبخاصة مايتعلق بالمديونية التى تصل إلى أكثر من **ثمانية مليارات دولار** مابين مديونية داخلية وخارجية **ناهيك عن البطالة والفقر ، والتى وصلت جميعها إلى مستويات منذرة من الارتفاع**، كل ذلك فى بلد فقير الموارد والثروات ويحيط به عدد من الدول القوية مثل إسرائيل التى عقد الأردن معها سلاما أراده دافئا لكن إسرائيل تتعامل معه بألفاظ منمقة ، أما التطبيق فغاية فى الرداءة . وهناك أيضا سوريا التى كانت علاقات الأردن معها قد فترت منذ العام ١٩٩٦ ، غير أن حضور **الرئيس حافظ الأسد جنازة الملك الراحل واجتماعه مع الملك عبد الله لمدة طويلة ربما تكون مقدمة لعلاقات جديدة أكثر دفئا.** وهناك العراق الذى بدأت علاقاته مع الأردن تفتر على الصعيد الاقتصادى بعد أن كانت فترت على الصعيد السياسى . وهناك بالطبع فلسطين التى ربطتها مع **الملك حسين** علاقة إشكالية طوال سنوات حكمه ، فقد تراوحت هذه العلاقة بين التنسيق على أعلى المستويات إلى درجة استعارة المظلة الأردنية ليمر من تحتها التمثيل الفلسطينى فى مؤتمر مدريد فى العام ١٩٩١. وحتى الفتور الذى مرت به العلاقات بين الطرفين أكثر من مرة.

إن وقوع الأردن فى هذه النقطة الحساسة هو سبب الاهتمام الاستثنائى به ، **فقد كان هذا البلد على الدوام صديقا للولايات المتحدة الأمريكية وجزءا أساسيا من استراتيجيتها فى هذه المنطقة الحساسة من العالم** ، وهى ليست على استعداد لتركه وحيدا فى مواجهة الصعوبات ، الاقتصادية منها أو غيرها . لذا **فان الولايات المتحدة لم تكتف بأن أعلنت عن دعمها للأردن فى عهده الجديد بل إنها طلبت من حلفائها مساعدة الأردن لتجاوز أزماته.**

ولاشك أن من حسن حظ العهد الجديد أن يبدأ حكمه بوعود بالمساعدة من معظم دول العالم ، ولكن مازال أمامه الكثير ليحققه للأردن فى هذه المنطقة المضطربة والتى كان من أهم منجزات الملك الراحل أنه حافظ خلالها على استقرار فى الأردن يحسده عليه كثيرون.



اليهود الشرقيون في الانتخابات الاسرائيلية



نتنياهو وديفيد ليفي

«بعض المراقبين الاسرائيليين يرون في احتلال عدد من النشطاء السياسيين اليهود الشرقيين ، مواقع متقدمة في لوائح مرشحي الأحزاب ، بداية مرحلة يتوقف فيها التمييز ضد هذه الفئة من المجتمع الاسرائيلي ويصبح بعدها ممكنا انتخاب رئيس حكومة من أصل شرقي لأول مرة منذ ٥٥ عاما. فهل هذه التقديرات واقعية ؟ وإلى أي مدى؟».

«**انقلاب**» ،هكذا صرخت عناوين وسائل الإعلام الإسرائيلية ، بعد ظهور نتائج الانتخابات الداخلية التمهيدية في حزب العمل المعارض. فقد أسفرت هذه النتائج عن فوز البروفسور **شلومو بن عامي** ، وهو عضو كنيست من أصل تونسي بالمرتبة الأولى بعد زعيم الحزب «**اهود براك**» ، إذ حصل على ٥٥٪ من أصوات الناخبين من أعضاء الحزب (٥٥ الف عضو مارسوا حقهم في الاقتراع ، من مجموع ١٦٠ ألفا) .**وبالاضافة إلى بن عامي، فاز ثلاثة نواب شرقيون بمرتبة متقدمة جدا** ، أي في الأماكن العشرة الأولى ، بينهم أمرأة (عضو الكنيست **داليا ايتسيك**، رئيسة طاقم الناطقين بلسان الحزب).

ولكن ، ليس فقط في حزب العمل، أحرز الشرقيون نتائج متقدمة .ففي الليكود الحاكم أيضا، فاز بالمرتبة الأولى بعد **بنيامين نتنياهو** ، وزير العلوم **سلفان شالوم** .وهو يهودي من أصل شرقي ومعروف بمعارضته لرئيس الحكومة، نتنياهو ،في عدة مواقف في الاشهر الأخيرة. ومثله عدد آخر من اليهود الشرقيين الذين احتلوا أربعة مواقع متقدمة في لائحة الحزب والكنيست.

ومن جهة ثالثة ، قرر مؤسسو حزب الوسط الجديد في إسرائيل ،**وثلاثتهم اشكناز (يهود من أصل غربي) آمنون شاحك** (رئيس أركان الجيش، **دان مريدور**، وزير المالية الأسبق **وروني ميلو** ، رئيس بلدية تل أبيب سابقا، تسليم زمام قيادة حزبهم ، إلى **اسحق مردخاي** ، وزير الدفاع السابق ، وهو من أصل عراقي-كردي.

والاتجاه نفسه ، أي انتخاب يهود شرقيين لمواقع متقدمة في لوائح المرشحين للكنيست القادمة ، بات نهجا في جميع الأحزاب الاسرائيلية. وهذا إضافة إلى وجود حزب خاص لليهود المتدينين الشرقيين (شاس) ذي النفوذ الواسع منذ تأسيسه في الثمانينات (له اليوم ١٠ أعضاء كنيست ووزيران ونيابة وزارة).

التفسير الأول والمتفق عليه لهذه الظاهرة من الاهتمام باليهود الشرقيين ، **هو أنه جاء نوعا من الاعتراف بالذنب تجاه هذه الشريحة في المجتمع الاسرائيلي** ،التي ظلمت عبر خمسين سنة من قيام إسرائيل ومورست بحقها سياسة تمييز واضحة. فقد رأت المؤسسة الحاكمة ، القادمة أساسا من الغرب ، أن اليهود القادمين من الدول العربية ليس فقط أقل تعلما وحداثة ، بل أميون ومتخلفون وجهلة. لا بل نظروا إليهم بشئ من التشكيك أيضا. خشوا أن تكون الأنظمة العربية دست بينهم جواسيس أو أن يكون بعضهم يدين بالولاء إلى الوطن الأم. **فتم حشرهم في مساكن مؤقتة ، عرفت بالمعابر (معبروت)، كانت بمثابة غيتوات مغلقة ، ظروف المعيشة فيها ذات مستوى متدن تفتقر إلى الشروط الانسانية والصحية الأولية.** وظلوا هكذا تحت المراقبة السياسية .وفي الجيش لم يعطوا مهمات حساسة.

وتركت حياة المعابر بصماتها على مجمل حياة وتطور اليهود الشرقيين. **ومع أنهم كانوا ، في مرحلة معينة ، أكبر طائفة يهودية في إسرائيل ،فقد ظلوا في الدرجة الثانية ، الثالثة** من ناحية المراكز القيادية في السياسة ومن ناحية القدرات الاقتصادية والعلمية ،وفي كثير من المجالات ما زالوا يعانون هذا التمييز حتى اليوم.

الانتفاضة

لم يستسلم اليهود الشرقيون لواقعهم هذا إلى الأبد . وفي عدة مراحل هبوا ضد هذا الظلم بمظاهرات صاخبة تشبه الانتفاضة ، أبرزها في سنوات الخمسين حيث انفجروا ضد السلطة والمؤسسات والممتلكات فهاجموا الدوائر الحكومية واشتبكوا مع السلطة واحرقوا السيارات والمحلات التجارية **.وسميت تلك الهبة بانتفاضة وادي الصليب** (على اسم الحي الذي انطلقت منه المظاهرات في حيفا) ، **وهو حي عربي تم ترحيل أهله الفلسطينيين إلى لبنان ، واسكن القادمون اليهود في بيوته المهجورة ، وأخذوها على ما فيها من اثاث وملابس واوان وأدوات منزلية.**

لكن الانتفاضة الحقيقية كانت سياسية، في صناديق الاقتراع .فقد انتقموا لأوضاعهم من حزب السلطة الحاكم ، العمل (حكم سوية مع الأحزاب الدينية والليبرالية من سنة ٤٨ حتى ١٩٧٧)، وصدقوا لحزب المعارضة الرئيسي ، الليكود (كان اسمه«**حيروت**»، فأقام تحالفا يمينيا مع الأحزاب الليبرالية اليمينية بقيادة **مناحم بيجين** ، سنة ١٩٧٧).

والليكود في إسرائيل هو حزب

رسالة حيفا

نظير مجلي

البرجوازية الكبيرة، الذى يكافح ضد الحقوق العمالية ويدير سياسة تضمن بقاء غالبية الشعب يركضون وراء الرغيف ويخافون سيف الفصل من العمل ويفتقرون لأبسط الحقوق .ومع ذلك ، ومن شدة الحقد على حزب العمل، ونجاح تحريض الليكود وديماغوغيته، انجرف اليهود الشرقيون وراء اليمين. ومكنوه من تحقيق النصر على العمل والفوز بالسلطة ، لأول مرة ، سنة ١٩٧٧.

لكن الليكود لم يغير بشكل جذرى من وضعية اليهود الشرقيين . فخلال سنى حكمه واصل نفس السياسة . لكنه نجح في إرضاء الشرقيين بعدد من الأمور الرمزية والسطحية ،مثل **تعيين يهودى شرقى فى منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية (دافيد ليفى)** ، وأفسح المجال أمام يهود شرقيين للتقدم فى سلم المرتبات العسكرية لرتبة جنرال ، ومؤخرا رئيسا لاركان الجيش (**شاؤول موفاز**). وكان هناك فى المقابل ، عدد كبير من اليهود الشرقيين الذين فرضوا أنفسهم بقدراتهم وبكدهم واجتهادهم ، ووصلوا إلى رأس السلم القيادى فى عدة مجالات ، خصوصا السلك الدبلوماسى والسلك الاكاديمى ، فضلا عن السياسة والعسكرة .هؤلاء القادة ، سهلوا مهمة التعويض لليهود الشرقيين لمن رغبوا به. لكن الفوارق ما زالت قائمة لذلك ،فانها ما زالت موضوع حديث فى إسرائيل.

ومع نتائج الانتخابات الداخلية فى الأحزاب ،التى أوصلت يهودا شرقيين إلى الصف الأول للقيادة، باتوا يتحدثون عن إمكانية انتخاب احدهم رئيسا لحكومة إسرائيل فى الانتخابات بعد القادمة ، فى سنة ٢٠٠٣ . والحديث بالاساس عن **شلومو بن عامى** من حزب العمل أو **سلفان شالوم** من حزب الليكود أو **اسحق مردخاى** من حزب المركز.

والسؤال ، إلى أى مدى هذه الامكانية واقعية **وهل سيكون لمثل هذا الانتخاب أبعاد سياسية فى العلاقة مع العالم العربى أم لا؟!.**

من الناحية العملية ، الحسابية الاحصائية ، الامكانية واردة دون شك . فهؤلاء القادة ، لا يقلون جدارة ونجاحا عن القادة الحاليين والسابقين فى إسرائيل . بل على العكس .فانهم يتفوقون على القادة الحاليين فى عدد من الأمور ، أهمها **التسامح وأدب الكلام والتمسك بالأسس الديمقراطية** للدولة والصدق والاستقامة (وكلها قيم باتت حيوية بشكل خاص، بعد ظاهرة **نتنياهو** فى القيادة ،المعروف بالتفافة على الأسس الديمقراطية وبانعدام مصداقيته وبفظاظته فى الكلام وباتباعه الدياغوغيا الإعلامية أساسا للعمل السياسى).

ولهؤلاء القادة قواعد جماهيرية آخذه فى التنامى والاتساع ، خارج الاطر الحزبية التى يعملون فى صفوفها . وهم بحاجة إلى هذه القواعد فى حالة استمرار العمل بموجب قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة(**هناك معارضة واسعة لهذا القانون. وتجرى محاولات حثيثة لتغييره**،وللعودة إلى انتخاب رئيس الحكومة فى الكنيست ،كما كان متبعا حتى سنة ١٩٩٦).

بيد أن هذه العناصر لا تكفى لضمان انتخاب يهودى شرقى لرئاسة الحكومة. وهناك عدة عقبات ما زالت تعترض طريق مثل هذا الانتخاب:

فأولا: ما زال تركيب المجتمع الاسرائيلى مبنيا على نظرة أوروبية استعلائية تجاه الشرق ،وهى قائمة على الاستخفاف العنصرى بالعرب أولا وبكل ما هو مرتبط بهم ثانيا. ففى حزب الوسط، ثم اختيار **مردخاى** لرئاسته على أساس استطلاع رأى كان الحسم فيه لارتباط الرجل باليمين وقناعة المستطلع رأيهم بأنه قادر على تجميع أصوات من اليمين واليسار على السواء.

كما أن قادته أعلنوا انهم يأتون بالتغيير الجذرى . ولكن هذا الوعى للتغيير ،لم يصل بعد إلى الاحزاب الأخرى **ويعتقد أن الحزبين الأكبرين ، العمل والليكود، أختارا للمركز الثانى يهوديا شرقيا لأنهم يؤمنون بأن المركز الأول لا يصلح له يهودى شرقى**.ومن الجدير ذكره هنا أن **دافيد ليفى** ،الذى اختاره **مناحم بيجين** ، ثانيا من بعده وفضله على جميع قيادات اليمين الأخرى ، أبقاه ثانيا طول عمره . ولم يوص به خليفة من بعده .وجاء **اسحق شامير** إلى رئاسة الحزب وأبقى هو الآخر **دافيد ليفى** فى المرتبة الثانية.ثم جاء **نتنياهو**.

والأمر نفسه قد يحدث **لسلفان شالوم** فى الليكود **ولشلومو بن عامى** فى حزب العمل.

وثانيا -المجتمع الاسرائيلى يتطور باتجاه المجتمعات الغربية، التى تحتاج (أو هكذا يظهرونها) ،إلى رجل قوى.والمعروف ان **بنيامين نتنياهو** ادرك هذا الجانب ،منذ الانتخابات السابقة (سنة ١٩٩٦) ويركز حملته الانتخابية الحالية أيضا فى نفس الاتجاه تحت شعار :«**شعب قوى يحتاج إلى قائد قوى**» أو« **رجل قوى لشعب قوى**» ويتبعه فى ذلك أيضا زعيم حزب العمل ، **اهود براك** ، الذى نصحه مستشاروه الأمريكيون (له ثلاثة مستشارين أمريكيين، أحدهم كان مستشاراً للرئيس الأمريكى **بيل كلينتون** فى حملته الانتخابية ولرئيس حكومة بريطانيا ،**تونى بلير**) .

أما اليهود الشرقيون ،أمثال **مردخاى وشالوم وبن عامى** ،فلا يجرؤون على هذا الطرح «**رجل قوى**»، لأنهم شرقيون .**فالنظرة المأخوذة عن الشرقى القوى هى النظرة لشخصية عنيفة وديكتاتورية** ،كما هى الأنظمة فى عدد من دولنا العربية والشرقية الاسلامية ،ويتجاهلون بذلك الديكتاتوريات الغربية تحت قيادة رجل واحد (**هتلر فى ألمانيا وموسولينى** فى إيطاليا ونظام الجنرالات العسكريين فى اليونان وقبلها فى تركيا).

وثالثا الجانب العربى فى الموضوع له أهميته، فالمفروض ، انه فى عهد المسيرة السلمية بين إسرائيل والعالم العربى ، التى انطلقت عرجاء من مؤتمر مدريد للسلام سنة ١٩٩١ ، ينبغى إنشاء قيادات إسرائيلية تجيد لغة التعايش السلمى مع العرب. **وأفضل من يتقن هذا الدور هم القادة السياسيون من اليهود الشرقيين** .والمعروف ان **اسحق مردخاى** ، كان صوتا مختلفا فى حكومة الليكود ،أكثر اعتدالا من رئيسه **نتنياهو** وسعى بصدق إلى حماية المسيرة السلمية مع الفلسطينيين ،وكان المبادر إلى قبول الحكومة الإسرائيلية قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٤٢٥ القاضى بالانسحاب من لبنان . أما **شلومو بن عامى** ، فمعروف بقبوله حلا سلميا مع الفلسطينيين مبنيا على أساس إقامة دولة فلسطينية على جانب إسرائيل فى حدود ٦٧ عاصمتها شرقى القدس.

هذا العنصر بالذات ، قد يكون عقبة أمام انتخاب يهودى شرقى، تضعه المؤسسة «الخفية» وهى تجمع قوى غير منظم وغير واضح لكنه موجود ومقرر فى كل حزب صهيونى فى إسرائيل وفى المؤسسة السياسية -الأمنية الحاكمة . هذه المؤسسة تستبعد أى شخصية تحمل صفات الانجراف العاطفى نحو العرب وما زالت تنظر إلى اليهود الشرقيين كشرقيين، وأقرب للعرب ، خصوصا مع هذه الآراء.

ولا يغير من هذه الحقيقة شيئا وجود عدد من القادة اليهود الشرقيين المتطرفين .وعلى سبيل المثال ،فان **سلفان شالوم** ، المذكور اعلاه ، بدأ خلافاته مع **نتنياهو** على خلفية معارضته لاتفاق واى بلانتيشن.

من هنا ، فإن من السابق لأوانه التقدير والتأمل بأن يهوديا شرقيا سيصبح رئيسا لحكومة إسرائيل.

طرق التفافية .. أم حدود للحل الدائم؟!

اعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، عن بدء الاستعدادات لشق **الشارع الالتفافي رقم ٨٠** وقد ابتلينا بهذا الشارع الاستيطاني، ضمن سلسلة الشوارع الالتفافية الجديدة، التي ابتدئ العمل فيها بعد التوقيع على اتفاق واى الأخير. ويعتبر هذا الشارع الالتفافي هو الأخطر لأنه يستهدف تعزيز سياسة العزل والحصار الاسرائيلية المفروضة على مدينة القدس العربية، ولأنه في الوقت نفسه.، يرسم الحدود الشرقية لمفاوضات الحل النهائي، بما يتلاءم ومتطلبات إسرائيل الاستراتيجية والأمنية، والتي تسعى لفرضها مسبقا على الأرض، وقبل الشروع في أية مفاوضات!.

وحسب المخطط الذي أعلن عنه، سيمتد هذا الشارع الالتفافي الحدودي، من الخان الأحمر باتجاه مستوطنة تقع قرب بيت لحم، ومنها باتجاه مدينة عراد، وسيشكل خطا حدوديا يعزل محافظات الخليل وبيت لحم والقدس عن منطقة البحر الميت، مقتطعا حوالي ١٥٪ من مساحة الضفة.

لقد أعلن رسميا أن الهدف من شق هذا الشارع الالتفافي هو الربط بين جنوب الضفة وشمالها دون المرور في مدينة القدس، كما أعلن أيضا بأن هناك أهدافا أخرى لا يمكن الكشف عنها في الوقت الحاضر.

أما الأهداف الأخرى، فهي ما أشرنا إليها، حول **رسم خط جديد للحدود داخل الضفة واستكمال تطويق مدينة القدس ومحاصرتها من الجهتين الجنوبية والشرقية.** وذلك بالتوافق والتزامن مع ما يسمى بمخطط تعزيز الأغلبية اليهودية في مدينة القدس، وضم مستوطنات **«معاليه أدوميم» و«بسجات زئيف»** في الشرق ومستوطنات **«غوش عتصيون»** في الجنوب إلى بلدية القدس الغربية.

وبعد ذلك كله يتشدق الجانب الإسرائيلي بالدعوة إلى ما يسميه «مفاوضات الحل النهائي» بينما هو يتفاوض بالجرافات لفرض الوقائع الاحتلالية علي الأرض.



ياسر عرفات

لم نسمع منذ الاعلان عن النية لشق هذا الشارع عن أي احتجاج رسمي فلسطيني أو تحرك يفند الادعاءات والمزاعم الرسمية الاسرائيلية، بأن كل شئ يتم بمقتضى الاتفاق الأخير الموقع، وإنه يستهدف خدمة الجانبين!.

لقد جرى في السابق تبرير العديد من التنازلات التي قدمها الجانب الفلسطيني، بأنها ذات طابع مؤقت، لأن المفاوضات هي حول قضايا انتقالية ومؤقتة وكل شئ سيجرى تصحيحه في المفاوضات النهائية. ولكن ما يظهر الان أنه ليست هناك شوارع التفافية مؤقتة أو مرحلية، وها هو الشارع رقم ٨٠، يأتي لرسم حدود الحل النهائي، ضمن ما بات يعرف بالخارطة النهائية الصهيونية لهذا الحل ،التي وضعتها حكومة نتنياهو.

فمن أجل القدس لترفع الصوت عاليا ضد شق الشارع رقم ٨٠.

ولنعزز التحرك الرسمي والشعبي على مختلف المستويات الداخلية والخارجية لفضح المخططات الاحتلالية .. والتصدي لها في مختلف الميادين .. **ومن أجل الوطن وحريته واستقلاله، لنصعد النضال ضد الاستيطان والمصادرات والطرق الالتفافية ،ومن أجل وضع حد لسياسة فرض الأمر الواقع الاحتلالية.**

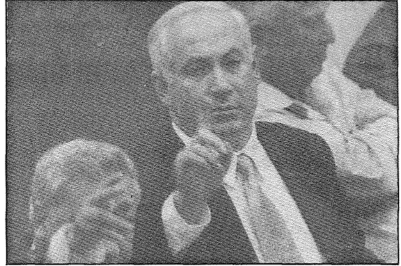
بعد تجميد اتفاق واي!

أسدل **بنيامين نتنياهو** الستار ،على إمكانية تنفيذ اتفاق «واي ريفر» ،لمدة غير محددة من الزمن، وخاصة عندما أطلق حملته الانتخابية للكنيست تحت شعار «**يعطون .. يأخذون لا يعطون .. لا يأخذون**».. فالجانب الفلسطيني قد أعطى كل ما يستطيع إعطاءه، ولا يزال مطالبـاً بإعطاء المزيد .. **ولأنه لن يستطيع أعطاء المزيد .. فهو لن يأخذ من نتنياهو شيئا.. وبهذا فان ما يتبقى من شعار نتنياهو الانتخابي هو الشق الثاني من المعادلة .. «ولا يأخذون».**

وبناء على ذلك فهناك من يقول الآن ان رئيس **الوزراء الاسرائيلي قد وافق على اتفاق واي وخطط لعدم تنفيذه في نفس الوقت** .وقد كان حزب الشعب الفلسطيني ،وفي البيان الذي اصدره بتاريخ ٢٤/١٠/٩٨ ،واعترض فيه على اتفاق واي قد أشار بوضوح إلى أنه اتفاق غير قابل للتنفيذ، وينذر بتجدد الأزمات، ولا يشكل أساسا تقوم عليه المفاوضات اللاحقة حول الوضع النهائي، ويبدو ان هذا ما حصل بالفعل. والجميع ينتظر الآن نتائج الانتخابات الاسرائيلية القادمة في ايار(مايو) ،والتي سيكون لها أثر كبير على

رسالة القدس

حنا عميرة



نتنياهو

مجرى عملية السلام. وإذا ما تساءلنا عن الأسباب ،التى تستدعى التوقيع على اتفاق واى وعدم تنفيذه فى الوقت نفسه، فإن علينا أن نغفل تأثيرات ذلك. وعلى القاعدة السياسية للائتلاف اليمني- الديني الحاكم فى اسرائيل . ونحن-فى الجانب الفلسطينى والعربى- لم نمعن النظر فى هذه المسألة كثيرا فى خضم تركيز الاعتراض على الاتفاق المذكور.

أما النتيجة التى يسعى إليها نتنياهو ،فى حالة إعادة انتخابه ، فهى إعادة التفاوض على ما تبقى من اتفاق واى، لتضمينه مجموعة من الاشتراطات الأمنية والسياسية ، ومنها تخلى الفلسطينيين في اتفاق موقع هذه المرة ،عن هدف الدولة المستقلة، وهذا هو تفسيره لاتفاق واى.. وهذا هو معنى شعاره «يعطون .. يأخذون» إنه يريد استخدام هذا الاتفاق كمحطة ومرتكز لابتزاز المزيد من التنازلات ولتخفيض سقف التوقعات الفلسطينية إلى أقل من اتفاق واى على محدودية هذا الاتفاق وعلاته.

فحذار وحذار ألف مرة . من الوقوع فى هذا المطب ! فليس هذا هو الطريق نحو الدولة المستقلة ذات السيادة ..كما يريدها اصحابها.

اتجاهات .. فى إسرائيل

أجرت عدة معاهد إسرائيلية دراسات حول اتجاهات الرأى العام فى إسرائيل خلال العشرين سنة الماضية ، ووصلت إلى استنتاج مفاده بأن الميل نحو اليمين وخاصة فى صفوف الشباب والمهاجرين من الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية .. وبين اليهود الشرقيين هو فى ازدياد مستمر. وقدرت هذه الدراسات أن الاتجاه نحو اليمين قد ابتدأ منذ وصول الليكود لأول مرة إلى السلطة فى عام ١٩٧٧ ،حيث استطاع ان يفوز بجميع الانتخابات العامة فيما عدا تلك التى جرت فى عام ١٩٩٢ ،والتى فاز فيها حزب العمل بقيادة رابين . ،وتفسر بعض الأوساط ارتفاع الميول اليمينية فى إسرائيل ، نتيجة لغياب مواقف خارجية ضاغطة، ونجاح الليكود فى التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد وما أصاب الموقف العربى من انقسام اثر ذلك .كما وتشير هذه الأوساط إلى أن عقد مؤتمر مدريد ،والبدء بمفاوضات واشنطن فى أواخر ١٩٩١ ،والاجواء التى سادت فى ذلك الوقت ، وموقف حكومة الليكود المتصلب والذى سار بعكس التيار ، قد ساهمت بشكل كبير فى نجاح حزب العمل فى انتخابات عام ١٩٩٢ .

وتقارن هذه الدراسات بين موقف الليكود السلبى من مفاوضات السلام فى ذلك الحين وموقفه من المفاوضات حاليا.. **وتتوقع أن يواجه نتنياهو فى الانتخابات الاسرائيلية ما واجهه اسحق شامير قبل ٧ سنوات.**

وإذا كانت هذه التوقعات تشير إلى شئ فإنها تشير إلي **أهمية المباشرة بتحرك فلسطيني وعربى موحد، يعبئ الفراغ الناشئ خلال الاشهر الخمسة أو الستة القادمة ، ويجند عوامل القوة الذاتية .. استعداداً لمواجهة كافة الاحتمالات..**

تراجع الاستثمارات فى إسرائيل

عزت مصادر اقتصادية التراجع الكبير فى حجم الاستثمارات داخل إسرائيل ، لأسباب تتعلق فى الجمود بعملية السلام إضافة إلى الأسباب التى تتعلق بالسياسة الاقتصادية لحكومة نتنياهو والتى أسفرت عن استقالة وزير المالية يعقوب نئمان.

وكان نئمان قد أدلى قبيل استقالته بتصريحات تحدث فيها عن عدم إمكانية قيام اقتصاد ناجح فى ظل أوضاع سياسة غير مستقرة.

وحسب المعلومات الاحصائية التى نشرها مكتب الاحصاء المركزى الاسرائيلى فقد **تراجع حجم الاستثمار فى إسرائيل خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٨ بنسبة ٢ر٧٣٪ قياسا لحجم الاستثمارات فى الربع الأخير من عام ١٩٩٧ .كما تراجع حجم هذا الاستثمار فى التسعة أشهر الأولى من العام ١٩٩٨ بنسبة ٥ر٤٢٪ عن حجمه فى نفس المدة من العام ١٩٩٧.**

وبالرغم من ذلك فلا يزال نتنياهو يتحدث فى حملته الانتخابية عن نجاحاته الاقتصادية.

شارون





لماذا احياء «المكارثية»
إذا كانت الشيوعية قد ماتت؟!

رسالة واشنطن

سمير كرم

انتهت «**محاكمة القرن**» وبرأت محكمة مجلس الشيوخ الرئيس الأمريكى **بيل كلينتون** من التهمتين الوحيدتين اللتين وجهتا إليه: **اليمين الكاذب** أمام هيئة محلفين اتحادية أومحاولة عرقلة العدالة .. كل هذا فيما يتعلق بفضيحة علاقته الجنسية ، أو شبه الجنسية ،مع **مونيكا لوينسكى** داخل قدس أقداس الحكم الأمريكى : البيت الأبيض.

بشكل ما يمكن القول إن هذه النهاية للمحاكمة ،أكدت انتصار إرادة الرأى العام الأمريكى .. الذى أيد كلينتون ورفض المحاكمة من البداية حتى النهاية فى استطلاع وراء آخر. بقى الرجل الذى انتخبه الأمريكيون مرتين متعاقبتين لرئاسة أمريكا رغم أنف التيار اليمينى المحافظ الذى أبقاه الرأى العام الأمريكى نفسه فى مقاعد الأغلبية فى مجلس الكونجرس (النواب والشيوخ) ، فى ثلاثة انتخابات متعاقبة ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ ، و١٩٩٨.

لكن ثمة إجماعا بين الأمريكيين العاديين ،وبالمثل بين خبراء السياسة الأمريكية -على أن نهاية **محاكمة كلينتون** ببراءة ليست نهاية الصراع بين **كلينتون** وما يمثله (أو ما يريد أن يمثله) وهذا التيار المحافظ اليمينى الذى لم يتردد فى خلق الفضيحة وتكبيرها إلى حد الانفجار وتلطيخ الرئيس المنتخب وتمزيقه غير عابئ بكل مظاهر النفور من جانب الرأى العام الأمريكى.

وهناك من يتصور الآن أن الجمهوريين -الذين يمثلون فى أغلبيتهم هذا التيار اليمينى المحافظ -سيدفعون الثمن فى انتخابات الكونجرس الثانية (التى سترافق انتخابات الرئاسة في نوفمبر عام ٢٠٠٠).

لكن هناك أيضا من تصور أن الحزبين الأمريكيين اللذين يتبادلان السلطة منذ مولد الديمقراطية الأمريكية سيدفعان الثمن معا .. ان لم يكن فى الانتخابات القادمة مباشرة فبعدها وبعدها . وأصحاب هذا الرأى يعتقدون أن فضيحة «**مونيكا جيت**» ومحاكمة كلينتون والملابسات التى صاحبتها قد قضت على القدر الضئيل من ثقة الرأى العام الأمريكى بنظام الحزبين وبالحزبين والزعماء التقليديين الذين أثبتوا أنهم يتصارعون على السلطة بصرف النظر عن مصالح غالبية الأمريكيين.

وتذهب توقعات هؤلاء إلى أن الأمريكيين سيميلون مع الوقت إلى التخلى عن المرشحين الديمقراطيين والجمهوريين فى الانتخابات العامة لصالح المرشحين المستقلين . وتعبير المرشحين المستقلين فى السياسة الأمريكية لا

> **حركة رد الاعتبار لمكارثى .. تحولت لحركة لتجديد المكارثية فى السنوات القليلة الأخيرة .. بالاتهامات نفسها والاساليب نفسها ضد اليسار**

يعنى فى الأساس سوى معنى واحد : كل مرشح لا يخوض الانتخابات بصفته ديمقراطيا أو جمهوريا ، وهو لهذا معنى غير كاف لتحديد اتجاهات أى مرشح. فضلا عن أنه لا يشير إلى وجود فلسفة سياسية مشتركة بين المستقلين، فهناك **مستقلون يميلون إلى اليسار ،أو أقرب إلى الليبرالية، وآخرون يضمرون آراء يمينية متطرفة لا يكفيها التطرف اليمينى** فى الجناح المحافظ للحزب الجمهورى.

وهذا مؤشر عام إلى أن الأمريكيين يريدون تغييرا أكثر جذرية من ذلك الذى سعوا إليه عندما انتخبوا **بيل كلينتون** رئيسا فى عام ١٩٩٢ ردا على هيمنة اليمين الجمهورى على البيت الأبيض لسنوات امتدت من نهاية رئاسة الجمهورى **ريتشارد نيكسون** فى عام ١٩٧٤ باستقالته تجنبا للمحاكمة بسبب فضيحة «**ووترجيت**» حتى نهاية رئاسة **جورج بوش** بسقوطه فى انتخابات ١٩٩٢ .. لم تقطع هذه الفترة سوى رئاسة الديمقراطى **جيمى كارتر** لفترة واحدة (١٩٧٧- ١٩٨١).

لهذا لم يكن غريبا أن يسارع الغريمان- الديمقراطيون- والجمهوريون فى أعقاب تبرئة كلينتون ، وبعد فصول دامية من الصراع بينهما على بقاء رئاسة كلينتون أو زوالها ، إلى نوع من إظهار المودة بينهما أساسه القول بأن المحاكمة على الرغم من كل شئ اثبتت رسوخ النظام السياسى الأمريكى وعبقرية الدستور الأمريكى وعبقرية واضعيه قبل ٢٢٠ عاما. لهذا سارع زعماء الجمهوريين والديمقراطيين فى مجلس الشيوخ والنواب إلى

تأكيد ضرورة إلقاء ما جرى خلال الشهور الماضية (شهور الفضيحة والصراع) وراء ظهورنا لنلتفت إلى مصالح الأمة الأمريكية.

وصحيح أن غالبية الرأى العام الأمريكى أعربت عن ارتياحها لانتهاء المحاكمة بحد ذاته ..مع ارتياح إضافى إلى نتيجتها . لكن **هذا لم يخف حقيقة أن الملابسات المعقدة والمشينة لكل ما جرى طوال تلك الشهور ، والاتهامات التى تبادلها الجمهوريون والديمقراطيون والمدى الخطير الذى وصلت إليه تركت شعورا عميقا بالخوف لدى الأمريكيين.**

الخوف من ماذا ؟ أو على ماذا؟.

الخوف على حرياتهم.. ومن القوى السياسية التى قامت خلال أحداث الشهور الماضية بأخطر استعراض لقوتها ، ولقدرتها على التدخل والتدقيق والتحقيق فى أدق تفصيلات الحياة الشخصية لرجل يحتل «**أقوى مركز**» فى الولايات المتحدة ، بل فى العالم **الأمر الذى ينبئ باستطاعتها أن تفعل هذا بالنسبة لكل أمريكى عادى تستشعر أن له أفكارا تغاير أفكارها أو تشكل خطرا على نفوذها.**

عندما قال بعض المعلقين الليبراليين فى ذروة هذا الصراع أن اليمين الجمهورى فى محاولته تقويض رئاسة رجل انتخبه الأمريكيون مرتين وأظهروا تأييدهم له لجأ إلى «**مكارثية جنسية**» التقط كثيرون هذا التعبير مركزين بعقلية ينقصها الوعى السياسى (**وهنا نعنى داخل أمريكا وخارجها على السواء**) **على النصف الثانى من المعادلة : على الجنس مغفلين النصف الأول: المكارثية . ووقعوا فى خطأ فهم العبارة على أنها تعبير عن الخوف على الحريات الجنسية ، ولم يفهموها على أنها تحذير من خطر المكارثية الذى يهدد الحياة السياسية الأمريكية من جديد** .. وإن تكن قد دخلت هذه المرة من باب الهجوم على ما اعتبرته الاباحية الجنسية وقد وصل خطرها إلى البيت الأبيض.

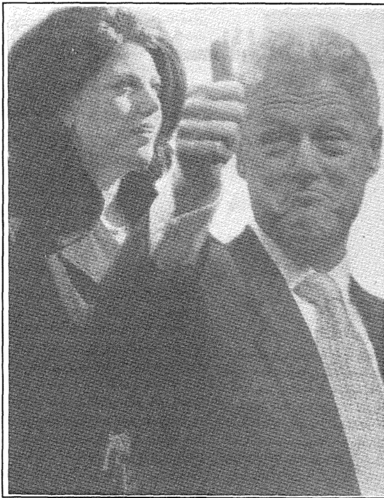
وعلى أى الأحوال فإن أول من أطلق تعبير «*المكارثية الجنسية*» قد أضر المعنى الذى قصده .. ولابد أن يكون الآن نادما عليه ، فالخطر هو المكارثية وليس الجنس.

لكن .. **ألم تكن المكارثية هى ثورة اليمين المتطرف ضد جاذبية الاشتراكية الصاعدة فى أفكار المثقفين الأمريكيين وفى صفوف الطبقة العاملة وحركتها فى أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية؟.**

لماذا يمكن أن تعود المكارثية السياسية إلى الظهور على المسرح الأمريكى من جديد بعد أن انتهت الحرب الباردة وغربت شمس الاتحاد السوفيتى و«المنظومة الاشتراكية» وأفل نجم الاشتراكية ،وتراجع الفكر الاشتراكى عالميا ؟.

والواقع أن هذا هو موضوعى .. ولم تكن نهاية محاكمة كلينتون سوى المدخل ، وإن كنت أظنه مدخلا منطقيا ومبررا وليس متعسفا أو خارج إطار الموضوع.

فالنغمة السائدة- عالميا وربما كجزء من عملية العولمة الثقافية المصاحبة للعولمة الاقتصادية والمالية- تحملنا على أن نرى الجميع فى الغرب وفى الشرق وفيما بينهما أصبحوا مقتنعين تماما بأن «الاشتراكية» قد انتهت . انهارت . تفككت مع تفكك دولة السوفييت . وبتعبيرات أكثر حدة : ألقيت فى مزبلة التاريخ . أما التعبيرات الأكثر امتثالا فتذهب إلى أن الفكر الاشتراكى ، بما فيه «النظريات الماركسية» أصبحت جزءا من التاريخ فأنها بهذا المعنى فقط لا تزال جزءا من مناهج البحث والدراسة فى الجامعات والمؤسسات الاكاديمية.



كلينتون .. ومونيكا

إلا اليمين الأمريكى

وحده اليمين الأمريكى يتصرف ويتحدث (بالأحرى يزعق بأعلى الصوت) بكل ما يوحى بعكس ذلك تماما.. فى الاطار الذى أتاحته فضيحة كلينتون ومحاكمته ،وعلى نطاق أوسع كثيرا خارج هذا الاطار.

لعل من المناسب- بل من الضرورى - أن ننبه إلى أن **محاولات «رد الاعتبار» إلى النائب جوزيف مكارثى لم تنقطع من جانب المنظمات والقادة اليمينيين طوال الأعوام التى مضت منذ عام ١٩٥٤** ، وهو العام الذى أصدر فيه الكونجرس قراره بلوم **مكارثى** على حملات الاتهامات والمحاكمات ضد التقدميين الأمريكيين وبالأخص ضد الاشتراكيين والشيوعيين التى ارتكبت بقيادته بواسطة «**لجنة النشاط المعادى لأمريكا**» فى مجلس النواب الأمريكى .لقد أنهى هذا القرار بلوم مكارثى حياته السياسية ومعها حملته الصليبية ضد اليسار الأمريكى .. ومات فى

حالة حسرة بعد أقل من ثلاث سنوات منبوذا من الشعب الأمريكي ومن حزبه . ولكن ليس من طائفة «المكارثية» التي استمرت ولا تزال تتعبد في محرابه تردد اتهاماته وشعاراته كأنها نصوص مقدسة.

غير أن السنوات الأخيرة تشهد ما هو أكثر كثيرا- وأخطر- من محاولات رد الاعتبار إلى مكارثي . تشهد جهدا منظما ومنسقا وقويا لرفع ألوية المكارثية من جديد . وهذا أمر مختلف تماما .فقد شاع القول بأن مكارثي كان محقا في اتهاماته عن تفشي الشيوعية وأنصارها في إدارة الرئيس ترومان- خاصة في وزارة الخارجيةوفي صفوف الجيش الأمريكي ، وذلك عندما كانت جاذبية الاشتراكية في أوجها على الرغم من موجات الهجوم الأولى عليها في العالم الغربي مع ارتفاع حرارة الحرب الباردة بين الكتلتين . لكن هذا القول شئ ،**والدعوة إلى ضرورة إحياء المكارثية لمواجهة خطر الشيوعية أو الاشتراكية أو الماركسية أو اليسار الآن- بعد كل ما حدث مع بداية التسعينات - شئ آخر.**

إن عددا كبيرا من الكتاب والمثقفين الأمريكيين المنتشرين في مئات الصحف والمجلات والنشرات والفصليات في جميع أنحاء الولايات المتحدة، يرددون الآن أنه **ربما كانت الأدلة التي قدمها مكارثي ضد من اتهمهم بالشيوعية أو التعاطف معها لم تكن صحيحة .. إلا أنه كان محقا في كل ما قاله** ضدهم .وفي السنوات القليلة الأخيرة بدأ بعض هؤلاء يجد مجالا للنشر حتى في «الصحافة القومية» التي لا يتهمها أحد بالتطرف اليميني أو التي تعتز بوصف نفسها بأنها «مستقلة» أو «ليبرالية» في أقصى حدودها.

وعلى سبيل المثال كتب، المعلق الأمريكي **نيكولاس فون هوفمان في صحيفة واشنطن بوست** قبل نحو عامين «**لقد كان جو مكارثي على خطأ لو تعقبنا اتهاماته نقطة بنقطة ،مع ذلك فقد كان أقرب إلى الحقيقة من كل أولئك الذين سخروا منه**».

ويطلق على هذه الأفكار الآخذة في الانتشار في الأوساط الثقافية والاعلامية الأمريكية وصف «**المناقشة الجديدة للمكارثية**» .. ومادة هذه المناقشة مستمدة غالبا من «المحفوظات السرية السوفيتية» التي فتحت ملفاتها للباحثين ،وبالأحرى للمخابرات الأمريكية ، مقابل المال أو مقابل فتح أبواب العمل الأكاديمي في أمريكا أمام بعض الروس .**والغرض الواضح من هذه المناقشة لا يقتصر على تشويه سمعة الاحزاب الشيوعية الغربية . بل يمتد إلى تشويه صورة الفكر غير اليميني بشكل عام ، بما في ذلك اليساري والليبرالي.** ثمة إدانة لهذا الفكر على اتساع منطلقاته بأنه «يرتكز إلى فلسفة غير وطنية ، لا تهتم بمصالح أمريكا القومية و من السهل أن تنقاد إلى قوى الشر، بل قادرة في أحيان كثيرة على ارتكاب فعل الخيانة».

محاكمة كلينتون انتهت.. لكنها لم تكن سوى زاوية واحدة من صراع متشابك

تعبيرات محددة استخدمها مكارثي نفسه قبل خمسين عاما .. ويرددها المكارثيون الآن كما لم تتردد منذ أن غاب عن المسرح السياسي ،**وهي لا تهدف -كما قد يوحي هذا السياق- إلى «إعادة كتابة تاريخ المكارثية «فحسب» ، أو إلى إدانة اليسار الأمريكي كما كان في الأربعينيات والخمسينيات.** . إنما تهدف إلى تحطيم القوى اليسارية الحالية ،إلى ضرب يسار أمريكا التسعينيات وتستشعر خطر نموه وجاذبيته بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بثماني سنوات(..).

ويتخلل ذلك توجيه اتهامات محددة تذكر باتهامات مكارثي للمسئولين في الخارجية في عهد ترومان .فها هي **فصلية «أمريكان سبكتيتور» تتهم ستروب تالبوت نائب وزيرة الخارجية الأمريكية (والصديق الشخصي لكلينتون والصحفي السابق في مجلة «تايم»-بأنه رجل روسيا في واشنطن»**

وبالطريقة نفسها التي انتهجتها المكارثية الجديدة في التسعينات إلى «اليساريين التائبين» تستكتبهم شهاداتهم عن فترات الضلالة الفكرية عندما كانوا ماركسيين أو اشتراكيين أو حتى ليبراليين . كان أبرز هؤلاء في المكارثية القديمة موظف الخارجية الأمريكية ويتيكر شيمبرز الذي لعب دور «المعترف» على العديد من زملائه في تهمة الانتماء للحزب الشيوعي أمام «لجنة النشاط المعادي لأمريكا» . وأبرز هؤلاء الآن الصحفي **ديفيد هورويتس الذي تحول من كاتب يساري في الستينات والسبعينات إلى معلق يميني يؤيد المحافظين المتطرفين ، يدين نفسه أولا ويلعن ماضيه**، ثم يشرع قلمه في كتاب وراء آخر وفي مقال بعد مقال ضد اليسار قديمه وجديده .. ويصبح ذا مكانة مرموقة في الأوساط اليمينية بعد أن كان في شبابه من المثقفين البيض المرموقين بين مؤيدي **حركة الحقوق المدنية للسود.**

الشيوعية -في رأي اليمين- انهارت وهزمت .. مع ذلك فان المكارثيين الجدد يقومون الآن بأوسع وأخطر حملاتهم ضد اليسار الأمريكي .مع تركيز لم يسبق له مثيل منذ حقبة المكارثية القديمة على الحزب الشيوعي.

في عدد ٣١ يناير ١٩٩٨ من صحيفة «**واشنطن تايمز**» اليمينية الأمريكية -والتي يملكها المبشر الديني الكوري الجنوبي القس موني المعروف بعدائه الشديد لليسار والذي يعتبر **بيل كلينتون** وزوجته **هيلاري** يساريين متطرفين وخطرين على الأمن القومي لأمريكا وحلفائها -كتب المعلق اليميني **أرنولد بايكمان** مقالا بدأه قائلا:«**ان تسعينات ما بعد السوفيات ستذكر -بين أشياء كثيرة ستذكر بها -على أنها فترة حملة الليبرالية اليسارية -بقيادة مجموعة ذات تفكير واحد من الاكاديميين - لتبييض صفحة الحزب الشيوعي الأمريكي وأعضائه** ، وبالتالي انتشال ما تبقى من الاشتراكية الماركسية».

ولم يسبق أن رأيت معلقا مرموقا له اسم بارز على الأقل في الأوساط اليمينية الأمريكية يصف كتابا واحدا بأنه «حملة» تطبع عقدا كاملا بطابع معين .فالحقيقة هي **أن بايكمان** كتب تعليقه هذا عن كتاب أصدرته إيلين شريكر أستاذة التاريخ الأمريكية في جامعة **بيشيتا** (وهي جامعة يهودية) بعنوان« **كثيرة هي الجرائم المكارثية في أمريكا**) . وتصف فيه المكارثية بأنها كانت أوسع حكايات القمع السياسي في تاريخ الولايات المتحدة ، وأنها باسم الأمن القومي جعلت معظم الأمريكيين- ليبراليين ومحافظين -يؤيدون الحملة الصليبية المعادية للشيوعية التي دمرت مستقبل كثيرين وزواج كثيرين وحياة كثيرين .. آلاف من المدرسين وعمال الموانى وقادة النقابات والموظفين المدنيين ،والزوجات ربات البيوت وغيرهم **من** حوكموا وفقدوا وظائفهم ووضعوا على القوائم

السوداء.

والحقيقة أن كتاب شريكر لقى اهتماما كبيرا فى أوساط المثقفين الأمريكيين لكنه لم يصعد أبدا طوال الشهور منذ صدوره إلى مرتبة «الكتب الأكثر مبيعا» التى تنشر بها قوائم أسبوعية فى الصحف الأمريكية .ومعنى هذا أن توزيعه لم يتجاوز **٧ آلاف نسخة** فى أنحاء الولايات المتحدة (وهو بلد تعداد سكانه **٢٦٠ مليون** نسمة ، ونسبة الأمية فيه لا تتعدى **٥ بالمائة** .مع ذلك اعتبره المعلق اليمينى «حملة التسعينيات لتبيض صفحة الحزب الشيوعى».

وأهم ما يميز كتاب المؤرخة الأمريكية انه اعتبر أول «**تأريخ موثق كامل للمكارثية يكتب بعد نهاية الحرب الباردة ،وليس فى ظلها**» ، وأنه اعتمد على وثائق جديدة لم يكن قد سبق أن فضت السرية عنها من وثائق المباحث الجنائية الأمريكية .. وربما فى رد مباشر وغير مباشر على لجوء المكارثيين الجدد إلى انتقاء ما يناسبهم من وثائق روسية بيعت للمخابرات الأمريكية ولبعض مراكز البحوث الأمريكية.

مع ذلك فيبدو أن أشد ما أثار حنق اليمين الأمريكى من كتاب **شريكر** انه تناول بالتفصيل الاثار السلبية التي أحدثتها حقبة القمع المكارثى على الثقافة الأمريكية وعلى الحركة النقابية والعمالية حتى قيام حرب فيتنام وتفجر **فضيحة ووترجيت.**

فى شهر ديسمبر الماضى عقدت «**جمعية الدراسات اللغوية الحديثة**» مؤتمرها السنوى فى سان فرانسيسكو ، وانتخبت الدكتور **ادوارد سعيد** المفكر اليسارى الفلسطينى رئيسا لها. وفى الشهر التالى اجتمعت فى واشنطن **الجمعية التاريخية الأمريكية**-وهى واحدة من أبرز الجمعيات الاكاديمية فى الولايات المتحدة وأقدمها -فى مؤتمرها السنوى العام وانتخبت **المؤرخ اليسارى الأمريكى إيريك فونر** (الذى تخصص على مدى أكثر من ٣٠ عاما فى تاريخ حركة الحقوق المدنية للسود وأرخ للحركة الفكرية اليسارية) رئيسا لها .وفى أبريل القادم تبدأ **رئاسة المفكر اليسارى ديفيد مونتجمرى لـ« المنظمة الأمريكية للمؤرخين)**. **ومونتجمرى** هو مؤرخ الحركة- العمالية الأول وكان فى بداية حياته العملية عاملا صناعيا.

وتعليقا على هذا- وفى أكثر من صحيفة وفى أكثر من محطة اذاعة وقناة تلفزيونية إنما فى عشرات من كل منها-كان رد الفعل من جانب الكتاب والمعلقين من اليمين ومن



ترنت لوت زعيم الاغلبية الجمهورية.. فشل محاولة اصطياد كلينتون

الخوف من «المكارثية الجنسية» الذى أثارته محاكمة كلينتون مشحون بمعان سياسية واسعة

المكارثيين الجدد: لقد سقطت المؤسسة الاكاديمية كلها بأيدى الشيوعيين .والذين نفروا من استخدام كلمة «شيوعى» قالوا : ان مؤامرة عدمية قد حيكت لايقاع الحياة الاكاديمية فى حبائل الفكر المهزوم الذى كان سائدا فى الستينات . وقال آخرون: لقد كسب اليسار بأعداد ضخمة-السيطرة على التيار الرئيسى الأكاديمى والحياة الثقافية.

فإذا ارتبط هذا بكتابات كالطوفان عن صعود دور الحزب الشيوعى فى روسيا ، وتوجيه الاتهامات لزعمائه بالعداء للسامية ،وعن «**عودة أحلام الأمبراطورية الروسية**» و«تصاعد أصوات المطالبين بإعادة الاتحاد السوفيتى» وعلى رأسهم **زعماء الحرب الروسية** ».. اكتملت الدائرة المكارثية . ذلك أن **الحديث عن اليسار الأمريكى بحد ذاته لا يعطى انطباعا كافيا بالخطر. هذا الانطباع يكفله خلق نوع من الارتباط الشرطى- على الأقل- بين اليسار والخطر الخارجى.** ولا يزال اليمين الأمريكى يبث سلاسل التحقيقات ضد **ايفجينى بريماكوف** رئيس وزراء روسيا منذ أن تولى هذا المنصب باعتبار أنه «**شيوعى غير تائب**» وأن أحلام عودة الاتحاد السوفيتى تملأ رأسه وتغذى طموحه الشخصى للرئاسة .. ويتم هذا كله بينما- حسب رأيهم- أمريكا **غافلة عن الخطرين الخارجى والداخلى . تمول الخطر الخارجى بما تقدمه لروسيا من مساعدات مالية ، وتغذى الخطر الداخلى بالسكوت عن تصاعد الخطاب اليسارى فى اتحاد العمال وفى النقابات المهنية وفى الحياة الاكاديمية**..وحيثما كان.

وقد وصل الأمر إلى حد بدأ يثير انزعاج الليبراليين وخوفهم من هذه **المكارثية العائدة**، التى لم يكن يبدو منها ضرر طالما كانت تحاول فقط رد الاعتبار لمكارثى الشخصى.

فى صحيفة «**كريستيان ساينس مونيتور**»- التى تصدرها مؤسسة «**كريستيان سانيتولوجى**» الدينية -وهى صحيفة تتسم بالاعتدال لكنها لا يمكن أن توصف باليسارية كتب **جودفرى سبيرنج** أحد معلقيها الرئيسيين (فى ١٧/١١/٩٨) مقالا بعنوان :«**من الخطأ رد الاعتبار إلى مكارثى ..حتى لو كان على حق**» .وقد أعرب سبيرنج عن «استيائه الشديد ازاء الجهود التى تبذل فى بعض الدوائر لرد الاعتبار عن السمعة السيئة التى اكتسبها هذا السياسى غير المسئول ، والتى اكتسبها عن حق بعد أن تسبب فى تحطيم حياة كثير من الناس».

وأضاف «**أن مكارثى فى أحسن التقديرات كان انتهازيا ،وحتى عداؤه للشيوعية كان زائفا ومصطنعا**.. لقد كان يتلفت حوله باحثا عن فكرة تزوده بدفعة فى طموحه السياسى ، فوجد فكرة التحول إلى « الشيوعيين. وقد أوحى له بها أحد قساوسة

جامعة «جورج تاون» (وهي جامعة تابعة لمؤسسة كاثوليكية) وقد راقت له وجرى باتجاهها إلى حد النزق».

بل إن حملة احياء المكارثية اخافت «نيويورك تايمز» إلى حد أنها كتبت افتتاحية لهـا (فى ٢٣/ ١٢/ ٩٨) تحت عنوان «احذروا رد الاعتبار لمكارثى» .. وقالت «إن **الذين يقولون الآن ان مكارثى كان على حق يقدمون لنا ايديولوجيتهم متخفية فى صورة تاريخ.. ومهما كانت درجة تغلغل الشيوعيين فى الحكومة فى وقته فان هذا لا ينفى أن المكارثية نفسها كانت خطرا فتاكا ضد الديمقراطية الأمريكية ،وحتى -ضد آداب السلوك»**. وأضافت «**نيويورك تايمز**» لم تكن المكارثية من قبيل الوطنية وينبغى أن لا نقع أبدا فى خطأ تصورها كذلك.. إن إعادة النظر فى النفوذ الشيوعى فى أمريكا فى منتصف القرن أمر مشروع فى ضوء أية معلومات جديدة . ولكن رفع مكانة مكارثى وأساليبه أمر بشع ويعوزه الشرف من الناحية التاريخية».

لكن أيا من هذه التحذيرات الصادرة من غير اليسار لا تبدو كافية أبدا لوقف الحملة الجديدة لاحياء المكارثية- من أجل أن تلعب الدور السابق لها ضد اليسار والفكر الاشتراكى . ولا يزال المكارثيون الجدد يجدون من المناسب اطلاق الاكاذيب القديمة الفجة نفسها ضد الشيوعية والشيوعيين -وكما كانت عادة المكارثيون القدامى أيضا بالاستناد إلى صحيح الاخلاق والقيم فى ٢٠ ديسمبر الماضى كتب المعلق اليمينى **بول كريج روبرتس** (فى صحيفة «**واشنطن تايز**» التى أشرنا إليها من قبل) وتحت عنوان :«**الأخلاقيات الشيوعية لم تمت**»، قال فيه «**الأخلاق الشيوعية تسوقها المسائل المثارة .وكما أن الغاية فيها تبرر الوسيلة ، فإن الكذب مسموح به ، ولذا الخداع والغش والقتل من أجل الهدف النهائى»(..)**.

تظن أنك تقرأ فى صحيفة يصدرها المركز الثقافى الأمريكى فى أى عاصمة فى العالم وعليها تاريخ عام ١٩٥١ .. مثلا.

فهل تكتمل فلسفة المكارثية (واعتذر بشدة لكل من يعتز مثلى بكلمة فلسفة لوضعها في مثل هذا السياق) **دون وجود «مؤامرة كبرى» يحيكها اليسار** وتمتد خيوطها بين الداخل والعالم الخارجي ،حتى لو كان العالم الخارجي -وحسب رأى المكارثيين الجدد أنفسهم-قد أعلن فوز اليمين والرأسمالية والعولمة وأمريكا نهائيا .. وأن التاريخ قد

الحزبان الجمهورى والديمقراطى سيدفعان معا

ثمن صراعهما على «السلطة بأى ثمن»

انتهى؟.

يعيدنا هذا السؤال إلى ما بدأنا به .. محاكمة كلينتون.

لم تكن فضيحة «مونيكا جيت» بمضمونها المشحون بالعار واللاأخلاقية سوى التهمة «الأشنع» التى اعتبر اليمين الجمهورى أنه بعثوره على أدلتها قد وجد الطريق الأقصر إلى القضاء على **رئاسة كلينتون** .وثبت -برد الفعل الأمريكي العام- أنه مخطئ؛ لأن غالبية الأمريكيين اعتبرت أن ممارسات كلينتون الشخصية تبقى أمرا شخصيا.

وأن كذبه بشأن هذا الامر الشخصى أمر شخصى بدوره.

لكن اليمين الجمهوري- الذى أحيا فى محاكمته لكلينتون دور لجنة النشاط العالى لامريكا» واستخدم كثير من أساليبها- لديه قائمة طويلة من الاتهامات ضد كلينتون ، وكلينتون نفسه فى هذا الموقف لم يختلف كثيرا عن «أصدقاء فى هوليود» من اليساريين الذين اتهموا فى الأربعينيات والخمسينيات بالشيوعية والتعامل مع العدو . أو لم يكن يختلف عن أى مسئول فى الخارجية الأمريكية -واجه الاتهامات نفسها.

كلينتون متهم بالتفريط فى السيادة الأمريكية للأمم المتحدة بالموافقة على وضع قوات أمريكية- تحت قيادة دولية فى بعض المهمات الخارجية ، وهذا فى رأى اليمين الأمريكى انتهاك للدستور.

كلينتون متهم بتعريض الأمن القومى الأمريكى للخطر عن طريق التعاون فى بعض المشروعات «الفضائية» مع الصين . وفيها جانب من تكنولوجيا الصواريخ الأمريكية.

كلينتون متهم بالتفريط فى« قناة بنما» بالموافقة على إعادة السيادة بنهاية هذا العام إلى حكومة بنما وفقا لمعاهدة بين البلدين وقعها كارتر عام ١٩٧٩ .. ومتهم -فى هذا أيضا- بأنه ترك هذه القناة لتقع تحت سيطرة الصين الشيوعية لان الصين الشيوعية لان الصين كسبت مناقصة التنفيذ مشروع فى منطقة القناة فى السنوات القادمة.

كلينتون متهم بالتشبث بمشروعه «الاشتراكى» المتعلق بتوفير تأمين صحى شامل يغطى كل الأمريكيين .. وهو المشروع نفسه الذى كان موضوع أول صدام له مع المحافظين في الكونجرس فى السنة الأولى من رئاسته.

والقائمة طويلة ، ويمكن أن تضاف إليها اتهامات جديدة بخلاف تأييده لحقوق الشواذ جنسيا ودفاعه عن حق المرأة فى اختيار الاجهاض ، وتمسكه بالحقوق المدنية التى كسبها السود فى سنوات منتصف القرن.

نعم انتهت محاكمة كلينتون ببراءته من التهمتين المتعلقتين بفضيحة الجنس.

لكن محنة الحريات أمام حركة المكارثية الجديدة لا تتعلق بكلينتون .. انها تتعلق بأوسع قطاعات الشعب الأمريكي ، وان كانت خطوطها الأمامية ممثلة فى النقابات والتنظيمات والأحزاب اليسارية والتقدمية على اختلاف مجالات نشاطها.

ان امريكا مقبلة على بداية قرن يتسم بصراع سياسى واجتماعى وثقافى ربما لم يسبق له مثيل منذ الحرب الأهلية فى ستينات القرن الماضى.

اليمين الأمريكي يتحدث عن هيمنة يسارية على الحركة الثقافية فى الداخل وطموح شيوعى لإعادة الاتحاد السوفيتى فى الخارج

العالم

الشيشان بين الثورة والارهاب

رسالة موسكو

أحمد الخميسي

كتب الشاعر الكبير **رسول حمزاتوف** عن الإمام **شامل** قائلا:

ما إن نبت على شفة شامل العليا
زغب الشارب الصغير
وكان كل ما بوسعه أن يتزعمه
ثله صبيان القرية الحفاة
حتى قال عنه شيخ من القرية:
هذا الصبي..
سيحيل يوما البارود إلى دخان
ويكون برقاً فوق القوقاز كله.

ولم ينقض وقت طويل حتى شب **الإمام شامل** ونشر عباءته فوق جبال القوقاز فتدفق منها آلاف المقاتلين ليشنوا على روسيا القيصرية أطول حرب تحرير في تاريخها مستلهمين الصوت الذي أرعد في سمائهم: «**قدسوا الحرية يا أهل الجبال! قدسوها ودافعوا عنها كأنها أمهاتكم ، ولا يغرنكم ذهب ولا ثروة**» إنها الصيحة التى أطلقها **الإمام شامل** فى شعوب القوقاز عام ١٨٣٤ وهو فى السادسة والثلاثين فأشعل بها ثورة استمرت نحو ثلاثين عاما حتى أرغمه اختلال ميزان القوى العسكرية عام ١٨٥٩ على الاحتماء بـ«**جوميب**» الواقعة فى أعالى جبال داغستان.

واعتبر الإمام الثائر أن جوميب أبعد ما تكون عن قوات القيصر الكسندر الثانى وهناك حشد الإمام آخر ما لديه : **أربعمائة مقاتل ليس معهم سوى أربع بنادق** ،ونسف الصخور المحيطة التى قد يستخدمها الجيش الروسى جسورا للوصول إلى جوميب ، وسد بجدران عالية كل الممرات من حوله ، **وساعدته زوجته «شو آنات» وابنه محمد ، وبناته الخمس فى نقل الأحجار الصلبة إلى النقاط المرتفعة لدحرجتها على الفرق العسكرية الروسية إذا حاولت ارتقاء الجبل** .وفى أعلى نقطة من «جوميب» نصب الإمام خيمته ليشرف منها كالصقر على أدق حركة فى آخر موقعة كفاح بآخر معقل له فى تاريخ الثورة على القياصرة.

لكن التفوق العسكرى لقوات القيصر بقيادة الجنرال ميلوتون وضع النقاط الأخيرة فى مصير الإمام الثائر صباح ٢٥ أغسطس ١٨٥٩.

وبذلك أسدل الستار على إحدى أهم انتفاضات القوقاز الثائر التى واصلت ما سبقها من حلقات بدءاً من حركة **الشيخ منصور** وقياداته النضال الشعبى ما بين ١٧٨٥ حتى ١٧٩١ ، ثم حركة «**بيبولات تاميف**» عام ١٨٠٢ ، ثم «**محمد آدجى قاذى**» عام ١٨١١ ، ثم الإمام «**محمد مايورتوبسكى**» ١٨٢٤ ، ثم «**حاذى محمد**» **الذى حث الشعب على قتال القياصرة مجددا فى ١٨٣٠** حتى ظهر **شاميل** الذى توج الحركات الكفاحية الطويلة التى سبقته فتمكن من تنظيم صفوف المقاومة الشعبية على أوسع نطاق ، وأقام- للمرة الأولى والأخيرة -دولة مركزية فى شمال القوقاز اتخذت من العربية لغة رسمية للمكاتبات والمراسلات ، وفرض الضرائب، وعين النواب فى المناطق التابعة له.

ويقول **أركادى جولدشتاين** فى كتابه **قلاع الجبال الصادر فى ١٩٧١ إن الاسلام أصبح أسطورة تغنى بها فى ملاحمهم ليس فقط القوقازيون بل والشعب الروسى نفسه الذى وجد فى الإمام شامل امتدادا لثواره الذين قادوا الانتفاضات الفلاحية العارمة ضد القياصرة»**

ويقدر **فريدريك انجلس** فى مقالته «**فرص الحرب**» حركة الامام **شامل** بقوله : «إننا لم نشهد مع تعاقب عدة أجيال حروبا حقيقية فى وسط أوروبا تشارك فيها الشعوب بنفسها ، لكننا شهدنا هذه الحروب فى القوقاز والجزائر حيث استمر الكفاح دون انقطاع نحو عشرين

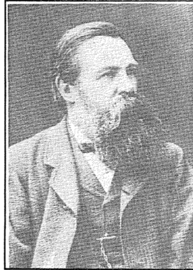
عاما.

ويقارن المؤرخ الروسى **ف. م. فرونزة** فى كتابه **«الحضارة الأوروبية والمغرب»** بين ثورة **الأمير عبد القادر الجزائرى** ضد فرنسا وحرب الإمام الثائر فيقول: «**تماثل الحرب البطولية التى خاضها الشعب القوقازى من حيث طابعها وطاقتها حرب المغرب العربى» ولهذا السبب كتب الأمير عبد القادر عدة رسائل إلى الأمام شامل يدعوه فيها للتضامن فى نضالهما ضد المستعمرين .كما عرض محمد على والى مصر مساعدته على الإمام شامل فى ١٨٤٣ وتوحيد الكفاح ضد الامبريالية العثمانية** .وقد نقل ضابط فى الجيش المصرى- شيشانى الأصل- مويوسوبون سافاروف- سراً خطاب **محمد على** إلى الإمام ثم لم يفارق الامام بعد ذلك وأصبح من المقربين إليه وهو نفس الضابط الذى وضع فيما بعد« **نظام (دستور) دولة الامامة** التى أقامها شامل.

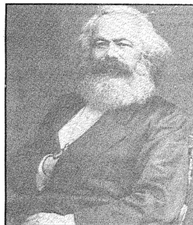
ومع أن المؤرخين الرسميين وضعوا لحرب القوقاز إطارا زمنيا فى حدود **٤٧ عاما** إلا أن آخرين يعترفون بأن تلك الحرب استمرت **مائة عام كاملة** من أوائل القرن فى ١٨١٧ حتى قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ ،أما **الشيشانيون فيعتبرون أن الحرب اتصلت ثلاثمائة عام منذ أن وطأت أقدام الروس أرض القوقاز أول مرة فى ١٧٣٢ ، وخلال تلك القرون الثلاثة كانت ثورة الإمام شامل الأكبر من بين كل حلقات الثورة.**

وبدا وكأن النسيان قد طوى كل شئ حتى أغسطس ١٩٩١ عندما وقع الحدث الرئيسى الذى كان ذريعة لتقويض الاتحاد السوفيتى أى **انقلاب ١٩ أغسطس**. وبعد الانقلاب المزعوم باثنى عشر يوما تمت الاطاحة **بدوكو زافجايف** آخر سكرتير حزب شيوعى فى الشيشان ،وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٩١ أصبح جنرال قادم من أستونيا هو **جوهر دودايف** رئيسا للجمهورية بواسطة منظمة ظهرت فجأة تقريبا هى المؤتمر الوطنى العام ، وسرعان ما **أعلن الجنرال عن استقلال الشيشان.**

ولم يكن فى تاريخ حياة دودايف الذى أنفق عمره كله فى خدمة الجيش السوفيتى شئ يشير إلى أنه ثائر خرج من صفوف الشعب أو مفكرذو موقف أو رؤية .كان بالأساس جنرالا استدعاه الرئيس الروسى **يلتسين** من استونيا إلى الشيشان عندما أوفد إليه شخصين مقربين هما **جينادى بوربولوس وميخائيل بولترانين** .وبعد ثلاثة أعوام تقريبا بدأت الحرب الروسية- الشيشانية فى ١١ ديسمبر ١٩٩٤، واستمرت نحو عامين اغتيل خلالهما **جوهر دوادیف** فى ٢٢ أبريل ١٩٩٦



فريدريك انجلس



كارل ماركس

فى ظروف غامضة ، وتولى الحكم مؤقتا نائبه الأول **ليم خان ياندربيف** حتى توقفت الحرب فى نوفمبر ٩٦ ، وانسحبت فرق الجيش الروسى نهائيافى ٥ يناير ٩٧ ، ثم أجريت انتخابات برلمانية ورئاسية فى ٢٧ يناير ٩٧ فاز خلالها **أصلان ماسخادوف** بمنصب الرئيس. **وهزت السعادة الغالبية العظمى من الشعب الشيشانى بتلك الأحداث نتيجة لأسباب العلاقة التاريخية المعقدة مع روسيا .وكانت حاجة القوقاز إلى البطل حاجة عميقة دفعت الجماهير فى الشوارع للرقص بسيوفها وملابسها المزركشة وبنادقها التى طمرت فى الجبال طويلا.**

وخلال عامين من الصراع وقعت موسكو وجروزنى ست اتفاقيات عسكرية وسياسية وعدة بيانات سياسية مشتركة . لكن **الاتفاقية الأخطر فى تاريخ الصراع كانت الاتفاقية السابعة التى وقعها الرئيس الروسى يلتسين والشيشانى أصلان ماسخادوف فى موسكو فى ٢٢ مايو ١٩٩٧ وفيها تعهدت** روسيا ب: «عدم اللجوء إلى القوة المسلحة أبدا أو التهديد بها فى حل النزاع مع التزامها ب:بناء العلاقات وفقا لأحكام القانون الدولى ». وكان ذلك فى واقع الأمر يعنى **تحويل مجرى الصراع نهائيا من قضبان الحل العسكرى إلى المجرى الدبلوماسى**كما أن ذلك المجرى الدبلوماسى قد تحدد بأحكام «القانون الدولى» .

وتضمنت الاتفاقية الاشارة إلى استفتاء يجريه الشعب الشيشانى بعد خمسة أعوام من توقيعها **ليحدد ما إذا كان يريد الاستمرار داخل الفيدرالية الروسية أم لا .**

ومنذ الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٧ والشيشان تحيا فى روسيا ولكن دون علاقة بها . وكان من المدهش أن تنتزع بلد صغير كالشيشان من بلد نووى عملاق هو روسيا شبه استقلال فعلى بعد حرب قصيرة لمدة عامين على حين لم تتمكن شعوب أخرى كالشعب الفلسطينى من انتزاع شئ تقريبا بعد ثلاثين عاما من كفاح مسلح وتضحيات هائلة ، **فما هو سر الثورة الشيشانية التى بلغت هذا المدى فى ذلك الوقت القصيرة جدا ؟ وهل خرجت هذه الحركة من عباءة حركات المقاومة الشعبية الفلاحية السابقة ؟ أم أنها خرجت من عباءة أخرى؟.**

وبعبارة أخرى:

هل كانت الحركة الشيشانية التى بدأت عام ٩١ تحت شعار الاستقلال حركة تم التخطيط لها من أعلى ولأسباب سياسية ترتبط أساسا بمخطط خارجى لفصل القوقاز عن روسيا كالمخطط الذى يرمى لفصل جزر الكوريل عن روسيا ؟ **أم أنها كانت حركة انخرطت فيها- من أسفل- القوى الشعبية كما كان الحال عهد الإمام شامل؟.**

إن الدافع لطرح هذا السؤال هو:

التطورات اللاحقة على إحلال السلام فى الشيشان والتى ألقت الضوء على آلية الحركة ومنظماتها الرئيسية وزعمائها خلال عامين تقريبا ما بين يناير ٩٧ حتى أواخر ١٩٩٨ . بعد أن جرى الخلط طويلا بين **«الحماسة الشعبية القومية»** الواسعة النطاق للحركة الاستقلالية فى الشيشان والمبنية على أسباب تاريخية وبين طبيعة **«الآلية»** التى فجرت تلك الحماسة بحيث بدا لفترة غير قصيرة أن تلك الحماسة وهذه الآلية تنبضان فى قلب واحد لنفس الانفعالات.

وقد كشف العامان اللاحقان على إحلال

السلام فى الشيشان عن ظاهرة غريبة ألقت الضوء على جذور وطبيعة القيادة السياسية والتنظيمية للحركة. والظاهرة التى يدور الحديث عنها هى : «الارهاب » واختطاف البشر» على أوسع نطاق.

ولم يفلت زعيم شيشانى واحد من **طاحونة الارهاب ومحاولات الاغتيال** بدءا من آخر سكرتير للحزب وهو **دوكوزافجايف**. فقد قام مجهولون فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥ بتفجير سيارته من على بعد بينما فتح آخرون النار عليها من الجهة الأخرى. وتعرض الزعيم الأول للحركة **جوهر دودايف لمحاولات الاغتيال فى** يونيه ٩٣ ،وفى ٢٧ مايو ٩٤، وفى ٣٠ ديسمبر ٩٦ **تلقى روسلان باديايف ممثل** دودايف فى أوكرانيا **طعنة خنجر فى ظهره** أثناء سيره فى أحد الشوارع.

وفى ٢٢ أبريل ١٩٩٦ تم اغتيال دودايف فى الغابات.

وعندما تولى الرئاسة **زليم خان ياندربييف** خلفا لدودايف تعرض لمحاولة اغتياله بواسطة سيارة مسرعة فى منتصف ديسمبر ١٩٩٦ ظل بعدها يعالج فى المستشفى قبل الانتخابات الرئاسية أوائل ٩٧.

وتعرض **أصلان ماسخادوف** هو الآخر قبل أن يصبح رئيسا لمحاولة اغتيال فى يوليه ١٩٩٦ ، وفى ١٧ فبراير ٩٧ يوم الاحتفال بمراسيم بتعيين ماسخادوف رئيسا أعلن فى خطابه أن «**الشيشان لن تكون بعد الآن مكانا للمجرمين ومصاصى الدماء، ومن جعلوا من اختطاف البشر حرفة لهم ومصدرا للاثراء**» .وفى صباح ٢٣ يوليه ١٩٩٨ جرت المحاولة الثانية لاغتيال **ماسخادوف** بينما كان موكبه يتجه لقصر الرئاسة.

ولم يفلت من محاولات الاغتيال القادة الشيشانيون الآخرون مثل **سلمان رادويوف، وشامل باسايف ،وغيرهما.**

إن هذه الصورة تعكس- أكثر من أى شئ آخر- منطق مراكز القوة والفرق الصغيرة المتنازعة التى تعتمد كلها على الارهاب والاغتيال للتخلص من الخصوم المنافسين.**ولا يمكن أن يكون هذا المنطق السائد انعكاسا لثورة شعبية تتزعمها قيادات تستلهم- قبل المصالح الخاصة- نبض الآمال القومية للشعب الشيشانى.**

إن طاحونة الارهاب ومنطق العصابات الصغيرة قد امتد من «الحرب الداخلية بين الفرق المختلفة» إلى الخارج ، فأصبحت عمليات الاختطاف هى السمة الرئيسية لعامين من السلام. **وللمرة الأولى فى تاريخ الحركات الاستقلالية تتأسس فى بلد يخرج من ثورة حديثة لجنة رسمية لـ« مكافحة اختطاف البشر».**


انصار ماسخادوف يرقصون احتفالا بفوزه

وتفيد معلومات رسمية صادرة عن لجنة اسرى الحرب التابعة لديوان رئاسة الجمهورية الروسية أن عدد المخطوفين فى الشيشان من عسكريين ومدنيين خلال عامى ٩٧-٩٨ بلغ **ألفى شخص** ، بينما تقدر مصادر أخرى أن العدد الحقيقى يصل إلى **أربعة آلاف**، وذكرت مصادر أخرى أن هناك خمس مجموعات متخصصة ذات ارتباط بهياكل السلطة فى الشيشان تمارس خطف الرهائن للحصول على فدية ، اضافة إلى نحو أربعين مجموعة أخرى مستقلة تختطف البشر وتبيعهم لمن يحتاجون لقوة عمل بالسخرة . **ولكن التجارة الأكثر ربحا ما زالت اختطاف الأجانب والصحفيين وممثلى السلطات الروسية.**

وفى ١٩ أغسطس ١٩٩٧ أطلق سراح ثلاثة صحفيين روس معروفين يعملون فى القناة التلفزيونية «**ن. ت. فى**» الذين اختطفوا فى ١٠ مايو ٩٧، وتشكلت لجنة شيشانية للتحقيق فى أقوال الصحفيين الذين أكدوا أن **إطلاق سراحهم تم مقابل مليون دولار** . وعقب اطلاق سراح الثلاثة أعلن **ايجور مالاشنكو** رئيس القناة أن : «**اختطاف البشر والمطالبة بفدية صارت تجارة شيشانية رائجة مرتبطة بالقادة الشيشانيين أنفسهم.**

«واتهم مالاشنكو فى حديثه مافلادى أودجوف نائب الرئيس الشيشانى **ماسخادوف** وآخرين بأنهم كانوا وراء العملية .

وفى ١٢ نوفمبر ٩٨ تم اطلاق سراح **فالنتين فيلاسوف** الممثل الشخصى للرئيس الروسى فى الشيشان بعد ستة شهور من اختطافه داخل جروزنى فى ١ مايو ٩٨. وصرحت مصادر مسئولة بأن **موسكو دفعت سبعة ملايين دولار فدية لفيلاسوف**، بينما بلغت فدية مراسلى وكالة «**ايتار تاس**» و«**اذاعة روسيا** خمسمائة ألف دولار لكل منهما . ووصلت الفدية المدفوعة عن **كاميلا كار ، وجون جيمس** البريطانيين -بعد عام ونصف من الاسر- مائتى وثلاثين ألف دولار.

وتشير كل المصادر إلى أن القائمين على هذه الحرفة ذوو صلة وثيقة بالقيادة الشيشانية . ومما يدل على ذلك أن الجانب الروسى والشيشانى لم يفصح ولو مرة عن كيفية الافراج عن المختطفين ، أو العصابات التى تم الاتفاق معها أو أى تفاصيل أخرى.

إن المنظمات التى حركت الشعور القومى قد وجدت لنفسها فى فترة السلام وظيفة أخرى بعد أن انتهى دورها الأول .ومما يلقى بظلال الشك على ثورية تلك المنظمات وأصول وكيفية نشأتها ذلك الطابع الارهابى الذى لازم الحركة والذى لا يمكن أن يلازم حركة شعبية ذات جذور قوية وأهداف قومية عامة.**وكانت أكبر العمليات الارهابية تلك التى قام بها شامل باسايف فى يونيه ١٩٩٥ عندما استولى على مستشفى مدنى فى بوديونوفسك بمدينة سيمفروبول وعرض المرضى من النساء والأطفال للقتل، بينما لم يحدث أن قامت أية حركة ثورية حقاً بالاستيلاء على المستشفيات التى تعد حرماً مثلها مثل دور العبادة.**

وفى ٩ يناير ١٩٩٦ قام **سلمان رادويوف**

بالاستيلاء على مستشفى كيزليار بشمال داغستان واحتجز عددا ضخما من الرهائن واحتمى بهم كدرع بشرى حى، وكانت تلك أيضا إحدى العمليات القذرة التى لا تلجأ إليها حركة شعبية.

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٩٦ **قتل ستة أفراد من بعثة الصليب الأحمر الدولى فى جروزنى** أثناء نومهم بمستشفى نوفى آتاجى كان من بينهم خمس ممرضات من كندا والنرويج وسويسرا كانوا قد قدموا من قبل خدماتهم الطبية الانسانية فى رواندى وأفغانستان وغيرها من البؤر الملتهبة.

وفى ٣٠ يناير ١٩٩٧ يعلن **سلمان رادويوف** أنه أعد خطة تحت اسم «**الرماد**» لاحراق ثلاث مدن روسية بالكامل!.

وفى يونيه ١٩٩٧ اختطف الفرنسى **اندريه كريستوفر** مدير منظمة أطباء بلا حدود، ولم يعرف مصيره **إن هذه مجرد أمثلة من قائمة طويلة لا تنتهى لا تكشف فقط عن طبيعة القيادات التى حركت الشعور القومى الشيشانى، بل وتكشف أيضا عن عزلة هذه القيادات شعبيا، لأن الشعوب لا ترضى خلال حركتها الثورية نحو التحرر بهذه الطرق الارهابية.**



يلتسين

وقد كتب **يورى انطونوف** فى صحيفة **نيزافيسميا** جازيتا (٥) يلقى الضوء على ما وراء ذلك تحت عنوان «**مصالح الغرب فى منطقة القوقاز**» قائلا:

«إن منطقة شمال القوقاز التى تتواجد بها ثمان جمهوريات وأكثر من خمسمائة قومية صغيرة أصبحت **هدفا للمخابرات التركية والأمريكية** التى ركزت جهودها فى الشيشان أولا، وترمى المخابرات مع ذلك لتوحيد شعوب ما وراء القوقاز في حرب مشتركة على روسيا.

وفي أبريل - مايو ١٩٩٦ أعلنت **المخابرات الأمريكية** عن خطة «**لتحقيق مصالح الغرب فى القوقاز**» جاء فيها: أن المرحلة الأولى من تحقيق المصالح الغربية هناك استهدفت **انسحاب القوات الروسية من الشيشان** شرط أن يتم تصوير الانسحاب الروسى فى شكل الهزيمة والتراجع المهين.

المرحلة الثانية **نشر حركة النضال التحررى فى عدد من جمهوريات شمال القوقاز** بما يشتمل عليه ذلك من توسيع نطاق العمليات الارهابية ضد المراكز السكانية الروسية ومراكز الحراسة الحدودية وتعبئة سكان القوقاز فى فرق مسلحة ومراكمة الذخائر والسلاح. وفى نفس الاطار لابد من تشكيل ثلاث عصابات مسلحة كبيرة فى جمهورية **ديجيا** بشمال القوقاز يبلغ مجموع أعضائها نحو **أربعة عشر الف شخص نصفهم من الاديجيين ونصفهم من الشيشانيين والابخاز والأفغان. ووفقا لمصادر مؤكدة فإن المخابرات التركية تعتزم توجيه مائة وثمانين ضابطا من الجيش التركى لتدريب هذه العصابات**، علاوة على **أربعين ضابطا** سيرسلون إلى «**جمهورية كاراتشايفا**» **وسبعين** ضابطا إلى «**كاباردينا بلقاريا**» **وثمانين آخرين إلى الشيشان.**

وسيقع العبء الرئيسى فى هذه المرحلة على عاتق مجلس الأمن القومى التركى وسوف تساعده فى ذلك الهيئات المختصة بالقوقاز داخل أجهزة الأمن الألمانية والبريطانية والأمريكية، وستأخذ أجهزة تلك البلدان على عاتقها قضايا التمويل والتوجيه السياسى.

المرحلة الثالثة هى مرحلة حصد الثمار وفيها ستقوم تلك العصابات بتوجيه ضرباتها لأهداف محددة حيث ستهاجم التشكيلات الشيشانية أوسيتيا الشمالية وتهاجم التشكيلات الأخرى أهدافا أخرى. أما المرحلة الرابعة فتشتمل على الانتقال بالهجوم إلى الأراضى والمواقع الروسية.

والمؤكد أن اندلاع النزاعات المحلية والقومية التى تفجرت فى أراضى الاتحاد السوفيتى السابق لم تكن من قبيل المصادفة. وعمليا فإن كافة الصراعات القومية التى نشبت فى السنوات الأخيرة كانت مرتبطة مباشرة بتوسيع نفوذ الدول الأخرى التى تستخدم السيناريو التاريخى القديم الخاص بالنزاع الحدودى أو القومى لاضفاء الشكل المنطقى والمبرر على تلك النزاعات».

وقد يكون فى هذا القدر من مقال **يورى أنطونوف** ما يكفى للتدليل على أن الهاجس الذى أطرحه قد تردد فى نفوس وعقول أخرى.

لقد انضمت قائمة الانتفاضات الشعبية السابقة على جموع الفلاحين القوقازيين لأسباب تتعلق بالقهر القومى والمدنى والاجتماعى القيصرى أما **الحركة الشيشانية الحديثة فإنها تفجرت عام ١٩٩١ فى لحظة نال فيها الشعب المزيد من الحريات الدينية والقومية ومن ثم لم يكن لديه تلك الدوافع العميقة لحركة كتلك.**

من ناحية أخرى فإن المنظمات والتشكيلات والقيادات التى وقفت وراء استثارة الشعور القومى قد كشفت عن جانب مشئوم فيها بلجوئها إلى الارهاب المستمر، وإلى المحاولات الدائمة للتصفية المتبادلة، واعتصار الأموال باختطاف البشر والتجارة فى نفط البلاد. **أما «الاستقلال» الذى فازت به فى زمن قياسى فإنه لا يضع إكليلا من الزهور فوق رأس الحركة قدر ما يثير التساؤلات العميقة عن حقيقة ما جرى وعن الخيوط التى تفصل بين الثورة والارهاب.**

العالم

اليمين يثير الخوف من الأجانب والحكومة ترتبك وتتراجع

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

منذ بداية العام الجديد يعكس الوضع السياسي فى ألمانيا صورة متغيرة من يوم لآخر . وإزاء المقاومة المتزايدة لجبهة الرأسمال والمحافظين والليبراليين ضد مشاريع الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أعلن الائتلاف الحكومى عزمه على إقرارها تذكر السياسة المتقلبة للحكومة بصورة سفينة تلعب بها الأمواج المتصارعة فتميل إلى هذا الجنب تارة وإلى ذلك الجنب تارة أخرى .. **وفى حمى التقلبات لايتبين اتجاه السير .. وتتداخل الأحداث الألمانية الجارية مع أحداث ذات بعد عالمى فى التأثير على الوعى العام.. منها:**

- **صراع اليمين الألمانى ضد تعديل قوانين المواطنة** لصالح دمج ملايين من الأجانب الذين يقطنون ألمانيا منذ عشرات السنين ، والذى أصبح صراعا سياسيا فى الشوارع بسبب حملة التوقيعات التى يجمعها المحافظون ضد تعديل قانون شائخ لم يعد يساير الواقع . **هذه الحملة كسبت لليمين الحكم فى مقاطعة هامة هى مقاطعة "هيسين" وأفقدت التحالف الحاكم أغلبيته فى المجلس الاتحادى.** وكانت بمثابة صب الزيت على نار العنصرية فراح ضحية لها **عمر بن نوى،** شاب جزائرى مات نتيجة مطاردة العنصريين له..

ثم جاءت **" انتفاضة الأكراد" فى ألمانيا** تضامنا مع زعيمهم **عبد الله أوجلان** الذى أوقعه غدر عدد من حكومات أوروبا وأجهزة المخابرات التركية والإسرائيلية والأمريكية فى أسر الجنرالات الأتراك الذين يخوضون فى دماء الأكراد منذ عشرات السنين .. وتوارت خلف هذه الأحداث تطورات هامة أخرى مثل **انتصار نقابة عمال الصناعات التعدينية فى معركة رفع الأجور..** وتراجع حكومة **المستشار شرودر** عن العديد من مشروعات الاصلاح التى أعلنت عنها منذ شهور قليلة مثل البدء فى العام الحالى بالتخلى عن الطاقة النووية..

(١)

من هو المواطن الألمانى؟

سؤال يمثل مشكلة قديمة بلا حل ، خلافا لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ومعظم بلدان الاتحاد الأوروبى والعديد من بلدان العالم الأخرى التى تعتمد قوانين مواطنة (أو جنسية) حديثة ، والتى **ينطلق تعريف المواطن فيها من مكان الميلاد أو مقر المعيشة ،** لازالت الدولة الألمانية متمسكة بقانون المواطنة القديم الصادر عام ١٩١٣ **والذى يعرف المواطن حسب أصله ، أى طبقا لصلة الدم(** الألمانى هو من يثبت أنه من أصل ألمانى) ذلك القانون صدر فى ظل القيصر الألمانى وكانت مهمته التاريخية توحيد المقاطعات الألمانية ، أى معالجة أوضاع بلد تعثرت فيه عملية تشكل الأمة طويلا ، ودخل القرن العشرين حاملا مشاكل القرن التاسع عشر ، ولكن **حتى فى ذلك الوقت انفردت دولة بروسيا الألمانية بقانونها الليبرالى للمواطنة الذى سمح للبولنديين والهولنديين وغيرهم بأن يكونوا ذوى مواطنة مزدوجة(** أكثر من جواز سفر).

هيلموت كول



واتجاه حكومة الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر لاستبدال القانون المتخلف بقانون حديث جمهورى وغير بيروقراطى **يمكن الأجانب الذين يوجد مقر معيشتهم فى ألمانيا والأطفال المولودين فيها من أن يصبحوا من مواطنى الدولة الألمانية ،** وهو يمثل تيسيرا مهما بالنسبة لملايين الأجانب . ونقطة الأساس تكمن فى أنهم سوف يحصلون بذلك على **المساواة فى الحقوق.**

وترى الأوساط الديمقراطية فى العديد من دول الاتحاد الأوروبى أن الدولة الحديثة ، لكى تستحق أن تسمى دولة ديمقراطية بالفعل ، ينبغى أن **تنهى التمييز فى المعاملة بين المواطنين العائشين على أراضيها** وتضمن تسوية وضعهم القانونى بالمواطنين الأصليين . ويعنى هذا حصولهم على حق المشاركة فى الحياة السياسية بما فى ذلك فى الانتخابات (سواء بعد أو قبل حصولهم على حق المواطنة)

ومن بين الأجانب الذين يبلغ عددهم فى ألمانيا حاليا **٧ر٤ مليون ، يقدر أن ثلثهم يعيشون فيها أكثر من ٢٠ سنة ونصفهم أكثر من عشر سنوات . ويعنى هذا أن نحو ٣ أو ٤ ملايين منهم يمكن أن يحصلوا على جواز السفر الألمانى** لو مر هذا القانون . ورغم أن القوانين التى جرى تعديلها فى ظل حكومات سابقة تتيح للأجنبى الحصول على جواز السفر الألمانى بعد ١٥ سنة من الاقامة وشروط

عديدة أخرى **إلا أنها تشترط التنازل عن الانتماء لمواطنة دولة أخرى.** ولكن نسبة كبيرة من الأجانب ترفض التخلى عن حق المواطنة فى بلد المنشأ لأسباب نفسية ، وبسبب مصالح ملموسة تتوقف على الأوضاع القانونية فى بلدانهم.

ويسمح مشروع القانون الجديد باحتفاظ الأجنبى بحق المواطنة بالنسبة لبلد المنشأ وينص على قبول ازدواجية المواطنة. ولكن ازدواجية المواطنة تعنى أيضا احترام واقع قائم فى العديد من أرجاء العالم وهو أن غالبية المهاجرين يعيشون ثقافتين ، ونسبة كبيرة من بناتهم وأبنائهم يشبون فى جو تعددية ثقافية فى أحياء المدن الكبرى التى ينمو فيها مجتمع متعدد الثقافات يصبح بشكل متزايد عنصرا مشكلا للوعى السائد فى هذه المدن.

مشروع القانون المذكور استقبله الأجانب بابتهاج كوعد باحترام مصالحهم وحقوقهم وجاء المشروع بالفعل يبشر بأن ألمانيا تريد ، أخيرا، قبيل نهاية القرن العشرين الالتحاق ببقية الدول التى تواكب قوانينها تطور الحياة الاجتماعية وبحيث يتحقق تماثل بين سكان الدولة وشعب الدولة . **هذا التيسير سيكون بالنسبة لنحو ١٠٠٫٠٠٠ طفل" أجنبى" يولدون كل سنة فى ألمانيا عاملا هاما حتى لايشبوا فى هذا المجتمع - بسبب اعتبارهم أجانب - كغرباء مهمشين منذ أول احتكاك لهم بالحياة الاجتماعية** . ومن يشاهد مجموعات الشباب الأتراك (من جيل المهاجرين الثانى أو الثالث) فى أحياء المدن الألمانية وهم يتحدثون الألمانية أساسا ويعيشون معظم حياتهم فى الاطار الثقافى لبلد الاقامة يمكن أن يدرك معاناتهم من عدم الاعتراف بهم كمواطنين وتسميتهم أجانب.

اليمين الألمانى لايهمه هذه الاعتبارات . وكانت هزيمته فى الانتخابات العامة فى خريف العام الماضى بسبب جموده وسياساته اللااجتماعية ومعارضته تحقيق اصلاحات طال انتظارها .. وخلال ١٦ سنة متواصلة حكم فيها المحافظون (من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٨) رفضوا حتى تنفيذ ماتضمنه برنامج حكومتهم المشتركة مع الأحرار والذين أرادوا تحقيق **بعض التيسير فى منح المواطنة لأطفال الأجانب.**

وقبل أن تقدم **حكومة شريدر** مشروع القانون للبوندستاغ شن المحافظون حملة ديماجوجية هدفها تخويف المواطنين وتوحيدهم ضد مشروع الاصلاح . **ويخشى المحافظون (الاتحاد الديمقراطى المسيحى وزعيمه السابق كول ورئيسه الحالى شويبله ، والاتحاد الاجتماعى المسيحى ورئيسه شتويبر وهو رئيس وزراء بافاريا) أن يكسب الديمقراطيون الاجتماعيون والخضر نحو مليونى ناخب جديد نتيجة حصول" الأجانب" على حق المواطنة مما يخل بالتناسب الحالى للقوى الانتخابية ، الأمر الذى - لو حدث - يجعل عودة المحافظين للحكم احتمالا بعيدا .**

وجدير بالذكر أن المستشار **كول** كان قد وسع من قاعدته الانتخابية منذ نهاية الثمانينات باستيراد عدة ملايين ممن يطلق عليهم " **ألمان الفولجا**" من بلدان الاتحاد السوفيتى وهم من سلالة الألمان الذين هاجروا قبل قرنين من الزمن إلى روسيا وانقطعت عمليا صلتهم بالثقافة الألمانية إلا أنهم فى تعريف المحافظين واليمينيين الألمان شعب ألمانى بحكم صلة الدم.

بمبادرة من القسم الأكثر يمينية والأكثر استخداما للديماجوجية القومية فى المحافظين **بدأت مع المعركة الانتخابية فى مقاطعة هيسين**(عاصمتها فيزبادن وأشهر مدنها **فرانكفورت** التى يمثل الأجانب نحو **٣٠ بالمائة** من سكانها) **حملة لجمع التوقيعات** تحت عنوان مضلل: **نعم للدمج**(أى دمج الأجانب فى المجتمع الألمانى)- **لا للمواطنة المزدوجة**". وبدأت **حرب التوطين** كما أسمتها السيدة **بربارا يون معتمدة الأجانب فى محافظة برلين**، وهى رغم انتمائها للاتحاد الديمقراطى المسيحى إلا أنها عارضت بشدة موقف حزبها وهى تدعو منذ زمن طويل لسياسة مرنة لدمج الأجانب بناء على مفهوم ديمقراطى للدمج.

المدفعية الثقيلة التى استخدمها معارضو الاصلاح أعلنت أن الشعب الألمانى فى خطر .. وعلى حد قول الهر **ايزينزيهisensee أحد** رجال القانون الدستورى المحافظين يعد منح المواطنة الألمانية لمن يظل يحافظ على مواطنته الأصلية(ازدواجية المواطنة)" **انقلاباً ضد الدولة بنظمه البرلمان**" وهو بمثابة تغيير تعريف الشعب الألمانى بشكل استبدادى " وتفجير الوحدة القومية بشكل مخطط وخلق **أقليات قومية" باضافة ثلاثة ملايين انسان " لايعتقدون بالانتماء إلى رابطة الشعب الألمانى**.. ولم يقدموا إسهاما ثقافيا ولايأتون بما يبين قبولهم لمجمل نظامنا القيمى "(دى فيلت ٩٩/١/٦).

السيد شتويبه رئيس وزراء بافاريا وأمين عام مجلس وزرائه أطلقا صيحات الانذار فقال الأخير **أن ألمانيا تواجه خطرا أكبر من خطر عمليات المنظمة الارهابية المعروفة باسم الجيش الأحمر الألمانى**. والسبب فى رأيه هو أن عددا كبيرا من الأتراك والأكرادسيحصلون على حق المواطنة ولايمكن


شرودر

ترحيلهم . كثرة العدد هذه هي في واقع الأمر نتيجة لتوقف الدولة الألمانية عن معالجة مشكلة أصبحت ناضجة للحل منذ السبعينات . ولو كانت ألمانيا قد اتبعت سياسة مثل بريطانيا أو فرنسا أو هولندا لما تراكمت طلبات الحصول على المواطنة الألمانية بالحجم المتوقع.

(٢)

يعد موضوع الأجانب ، أو كما يسميه الخطاب السياسي المحافظ فى ألمانيا **" معضلة الأجانب"** ورقة رئيسية فى كل المعارك السياسية بين الأحزاب الألمانية المتصارعة على السلطة . ويستخدم المتطرفون اليمينيون والمحافظون بشكل منهجي **" فزاعة الأجانب"** ليكسبوا **أصوات ملايين الناخبين الذين جعلهم تدهور أحوالهم الاجتماعية والعجز عن فهم أسبابه ضحية للدعايات الديماجوجية .** ولم يقصر المحافظون خلال ولايتهم التي دامت ١٦ سنة فى رسم صورة **الأجنبي كعنصر خطر** يمد يده ليسلب الألمان فرص العمل، ويحتال على القانون للاستيلاء على المعونات والخدمات الاجتماعية ، ويرتكب مختلف أنواع الجرائم ، ويخطط للاتيان بكامل أسرته وآخر أفراد قبيلته من مجاهل الأناضول والشرق " المتخلف" وبقايا بلدان آسيا وأفريقيا ليمثل خطرا على هوية ألمانيا الثقافية.

كانت السياسة الاعلامية للمحافظين دائما عاملا يقرب بل ويوحد إلى حد مابين القوى القومية الشوفينية والأوساط الشعبية القلقة بفعل التردى الاجتماعي والصورة المشوهة التي يقدمها الاعلام يوميا للعالم. وكانت ولازالت هذه السياسة حافزا فكرياً ينمى نزعة العنف تجاه الأجانب.

الكراهية.. كسلاح استراتيجي

نجحت حملة التوقيعات ضد قانون المواطنة فى تعبئة وتنظيم الكراهية والعدوانية تجاه الأجانب وتوظيفها فى كل أنحاء ألمانيا للتخويف من **مغامرات الحكومة الجديدة"** . وجاءت نتيجة انتخابات **هيسين** مفاجئة للجميع إذ تفوق المحافظون على الحزب الديمقراطي الاجتماعي وتراجعت أصوات الخضر بنسبة الثلث مما **سبب هزيمة لم تكن متوقعة للحكومة المشتركة من الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر** . وكانت نتائج استطلاعات الرأى قبل أسبوعين من الانتخابات تسجل تخلف المحافظين بمسافة أفقدتهم هم نفسهم الأمل فى الفوز . بهذا كسب المحافظون الانتخابات ضد الديمقراطي الاجتماعي والخضر فى واحدة من أهم مقاطعات ألمانيا **هيسين باستخدام سلاح الكراهيةللأجانب.**

هزيمة هيسين واختلال ميزان القوى

لانتصار المحافظين فى هيسين **مغزى يتجاوز النجاح فى الاستيلاء على حكومة احدى المقاطعات** فقد بين هذا الانتصار أن اتجاها سياسيا أسقطه الشعب فى الانتخابات العامة قبل ٤ أشهر بسبب سياساته الاجتماعية والاقتصادية يمكنه أن يخرج من العزلة سريعا إن أجاد لعبة التضليل باستغلال المشاعر القومية والمخاوف الاجتماعية . وقد ترك الديمقراطيون الاجتماعيون والخضر ساحة المعركة خاوية لليمينيين ، **وهم يعترفون الآن بأنهم لم يبذلوا جهدا يذكر لتنوير الشعب بفائدة مشروعهما الجديد** وبما يزيل مخاوف الناس من أن يصبحوا مهددين وغرباء فى بلدهم بسبب جحافل المهاجرين التي سيتيح لها هذا القانون أن تأتي كما ادعت دعايات اليمين الكاذبة.

ولكن خسارة حكومة مقاطعة هيسين تعد هزيمة حساسة بالنسبة للائتلاف الديمقراطي الاجتماعي مع الخضر اذ **خسر خمسة أصوات حاسمة كانت تضمن له الأغلبية فى المجلس الاتحادى والمجلس الاتحادى هو البرلمان الألماني الثاني** الذي تتمثل فيه حكومات المقاطعات الست عشرة (مجلس المقاطعات) وتمر عليه القوانين لاقرارها وهو يتشكل **من ٦٩ عضوا** وتحتاج قراراته لأغلبية **٣٥ صوتا.**

وعليه تكون القوانين الجديدة أو التعديلات التي يريد إدخالها على القوانين السارية **مثل قوانين الضرائب وقانون المعاشات وقانون المواطنة وقانون التخلي عن الطاقة النووية** وهي أهم مشاريع الاصلاح التي أرادت الحكومة الجديدة تنفيذها **مرهونة بالتوصل إلى مساومة مع المحافظين . وتكون ألمانيا بهذا قد عادت إلى المأزق الذي كانت فيه عند نهاية حكم كول ، أي حالة العجز عن تحقيق اصلاح جدى فى أي مجال حيوى.**

وبعد **هيسين** ستتواصل هذا العام المعارك الانتخابية فى ألمانيا . سينتخب نواب ألمانيا للبرلمان الأوروبي يوم ١٣ يونيو . وستجرى انتخابات فى خمس مقاطعات خلال هذه السنة: محافظة بريمن ، مقاطعة براندينبورج وسارلاند ، وتورينجيا وساكسونيا وآخرها برلمان محافظة برلين فى ١٠ أكتوبر . كما ستجرى الانتخابات المحليات فى العديد من المقاطعات.

ويخطط المحافظون لمواصلة حملتهم ضد قانون المواطنة كهراوة لتخويف الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر ولتجميع وتوحيد أوسع جبهة لليمين تدمج أنصار الأحزاب النازية الجديدة بحيث يعوض المحافظون نسبة الأصوات التي فقدوها بسبب سياساتهم الاجتماعية المرفوضة شعبيا. **فبعد هزيمتهم وتركهم مقاعد الحكم فى بون أعلن المحافظون أن طريقهم للعودة لاستلام السلطة يمر بالاستيلاء على حكومات المقاطعات وورقة الأجانب صالحة فى نظرهم لتحقيق هذا الغرض.**

الآن مشروع القانون معرض للخطر بعد أن أعلن **المستشار شريدر** أنه سيبحث عن المساومات اللازمة لتحقيق الاصلاح المنشود . ويصرح قادة الديمقراطيين الاجتماعيين الآن أن التوصل لأغلبية برلمانية كبيرة لازم لاقرار هذا الاصلاح .. أي لاتفاق مع الحزب الديمقراطي المسيحي أو على الأقل مع حزب الأحرار وبعضهم يتحدث أيضا عن ضرورة توفر توافق شعبي .. تكمن الخطورة هنا فى أن يفقد المشروع محتواه خلال مروره فى دهاليز البوندستاغ

(٣)

عمر بن نوى ٢٨ سنة ، جزائري ، لاجئ، أب لطفل صغير. هذا الاسم يتردد فى كل نشرات الأنباء فى ألمانيا منذ ظهر الثالث عشر من فبراير . فى فجر ذلك اليوم سقط **عمر بن نوى** ضحية لجريمة عنصرية جديدة لن تكون الأخيرة من نوعها فى ألمانيا.

مسرح الحدث الدموى هو مدينة جوبن الألمانية الشرقية الواقعة على الحدود البولندية والتي كانت تحمل فى زمن يبدو بعيدا جدا الآن اسم" **مدينة فيلهلم بيك"** أول رئيس جمهورية لألمانيا الديمقراطية.

وكانت مجموعة من النازيين الشبان قد خرجت فى ليل يوم الجمعة" **للبحث عن الزنوج" و" لاصطياد الخنازير الأجانب"**، كما جاء فى تقارير الشرطة المستندة إلى تسجيل للمحادثات التليفونية بين أفراد العصابة . فى تلك الليلة طارد خمسة عشر من النازيين ثلاثة من الأجانب خارت قوى أحدهم بعد أن انقطع نفسه من الجرى فحاول أن يدخل إحدى العمارات السكنية عله يجد حماية من سكانها . ولكن محاولة اقتحام باب العمارة الزجاجي اصابته بجرح بالغ تسبب فى وفاته . **وكان النازيون قد قاموا فى الأيام السابقة لمصرع بن نوى أكثر من مرة بمطاردة أجانب** وجاءت تصريحات مسئولى الشرطة كالعادة محاولة لتمييع البعد السياسي للجريمة بقولهم

أنهم يشكون في وجود دوافع سياسية للجريمة" رغم إقرارهم بأن هذه المجموعة معروفة بعدائها للأجانب.

هذه المأساة تشهدها مدن ألمانيا بشكل متكرر خاصة في الشهور السابقة أو المواكبة للحملات الانتخابية . وخطورة الزمن الذى نعيش فيه تكمن في استمرار حملة المحافظين الدعائية التي تزكى النار المتقدة وتعزز لدى اليمين المتطرف العدوانى الشعور بأنه على حق (صحيفة دى تسايت ١٨-٢-٩٩) خاصة وأن ذلك يحدث في عام ستجرى فيه **١٨ معركة انتخابية في ألمانيا.**

إن المحافظين الألمان والذين حكمت أحزابهم ألمانيا الغربية معظم الفترة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والذين يمثلون واحدة من أهم القوى السياسية في الاتحاد الأوروبى وكان نفوذهم حاسما في دفع عجلة الوحدة الأوروبية الغربية وكان لهم أثرهم البارز في إقرار توسيع الاتحاد الأوروبى وحلف الناتو، **أى أنهم يتحملون أيضا مسئولية أبعد من حدود بلدهم،** هؤلاء المحافظون والذين يدين لهم بالولاء قوى قيادية في كافة مجالات الدولة والمجتمع في ألمانيا لايتورعون عن ممارسة التحريض الرخيص ضد الأجانب من أجل كسب الأصوات ويغامرون بأن يكون لحملتهم ردود أفعال مأساوية بالنسبة لمواطنين عزل في مواجهة عدوان اليمين الراديكالى المجرم. **هذه الحقيقة الخطيرة تحتاج أن يتأملها الانسان ويعى أبعادها الممكنة. أيضا في السياسية الخارجيةو العلاقات الدولية.**

(٤)
من لعبة اليمين الألمانى المزدوجة إلى الرامبو الإسرائيلى

عندما امتنعت ألمانيا عن استلام **عبد الله أوجلان** زعيم حزب العمال الكردستانى بعد أن اعتقلته السلطات الايطالية مبررة ذلك بأنه مطلوب في ألمانيا لاتهامه بتدبير اغتيال معارضين له في ألمانيا قبل زعيم المحافظين الألمان **السيد شويبله** ذلك واتفق مع الحكومة في أن ألمانيا ستتقى بذلك اضطرابات لايعرف مداها بسبب الاحتجاجات المتوقعة للأكراد في ألمانيا.

ولكن المحافظين استخدموا نفس الموضوع حجة تبرر حسب رأيهم **خطأ تيسير منح حق المواطنة للأجانب** إذ لن يصبح ممكنا ترحيل المجرمين الأجانب إن حصلوا على الهوية الألمانية".

وبعد أن فوجئ العالم بوقوع **أوجلان** في الأسر وشاهد مناظر اذلال الأسير التي بثها الأتراك المنتشون بالنصر عاد المحافظون الألمان لالقاء خطابات هستيرية أثناء اليوم الختامى للكرنفال التنكرى (كرنفال الشتاء) **ينحون فيها باللائمة على حكومة شريدر لأنه لم يقبل استلام أوجلان ، ويطالبون فيها بترحيل الأكراد الذين قبض عليهم** بعد المظاهرات الاحتجاجية ضد عملية الغدر السافلة التي اشترك في ارتكابها حسب الصحف العالمية الموساد ومخابرات تركيا والمخابرات المركزية الأمريكية، **وثمة نحو ١٢٠٠ كردى قبضت عليهم السلطات الألمانية بعد المظاهرات العنيفة في عدد من مدن ألمانيا الكبرى** والتى احتلوا فيها عدداً من القنصليات الأجنبية ومكاتب للحزب الديمقراطى الاجتماعى والخضر.

ويطالب المحافظون بترحيل المتهمين بدون محاكمة . ويكتفى بشهادة الشرطة! وحجتهم هى طول الزمن الذى تأخذه المحاكمات في ألمانيا . ومعنى هذا باختصار سيادة الأحكام الاعتباطية تجاه الأجانب والغاء مبدأ المساواة أمام القانون . وترفض الحكومة تشديد القوانين ورفض الخضر ترحيل الأكراد إلى تركيا طالما استمر بها انتهاك حقوق الانسان.

هدف المحافظين هو ضرب عصفورين بحجر.

الأول هو الايهام بأن الوضع الأمنى قد تدهور وأن من الضرورى تشديد القوانين وبالتالى وقف قانون تيسير الحصول على المواطنة.

والثانى هو اكتساب تعاطف جزء كبير من ٢و٣ مليون تركى معظمهم يرفض من موقف تعصب قومى طموحات الأكراد القومية. وكان المحافظون قد استفزوا أتراك ألمانيا في مناسبات عديدة سابقة وبهجومهم على مشروع قانون المواطنة الذى يمثل الأتراك غالبية من سيحقق لهم القانون فائدة . ويعبر الوضع عن أخلاق اليمين . فكأنه يقول: **خذوا كردستان واضطهدوا أهلها كما تشاءون ونحن هنا نأخذ حقوقكم.**



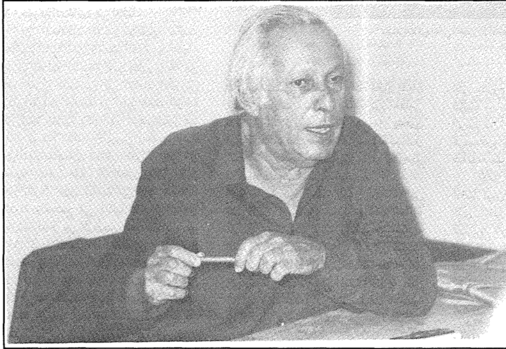
مظاهرات كردية في هامبورج (ألمانيا) - نقلا عن الأخبار

الأمر الذى خلق حالة من الذهول في ألمانيا ليس فقط مظاهرات الأكراد والعنف الذى رافقها والذى تعمد الاعلام المبالغة في تصويره . **لأول مرة يظهر على الساحة الرامبو الإسرائيلى بأصبعه المستعد دائما للضغط على الزناد والذى لايتردد في اقامة مجزرة**

عندما توجهت مظاهرة من الأكراد للاحتجاج على الدور الإسرائيلى في خطف **أوجلان** فتح الإسرائيليون النار على المتظاهرين أمام مبنى تابع لسفارتهم في برلين (حسب نشرات التلفزيون وبيان رابطة الطلاب الأكراد وشهود آخرين) . وسرعان ماقدم الإسرائيليون قصة أخرى فتحدثوا عن **اقتحام المبنى** وأخذ الأكراد لرهينة إسرائيلية مما اضطر الحرس لفتح النار على المهاجمين . استمر التعتيم على حقيقة ماجرى **ولاتريد السلطات حتى الآن الكشف عن هوية ٤ قتلى أكراد و١٦ جريحا منهم مصابون اصابات بالغة** . ولكن متحدثاً باسم نقابة الشرطة كشف النقاب عن أن لجنتين من البوليس الجنائى قد توجهتا لموقع الحادث فوجدتا أن معالمه قد تم تغييرها . وتكتب صحيفة تاتس أن التحقيق ليس سهلا لأن أرض السفارة منطقة تخضع للسيادة الإسرائيلية . بعد المذبحة الدموية يصبح السؤال جائزا : **كم هو قدر سيادة ألمانيا على أرضها إن كان الفاعل رجل أمن إسرائيلياً ؟**



الأزمة الآسيوية تخيم على ملتقى دافوس
والمنتدى البديل يبحث عن عالم أقل ظلما



سمير أمين

رسالة سويسرا

سامر سليمان

من الصعب على المرء أن يكتم الضحك أمام تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة فى **دافوس** ،فحين سئل عن سبب تواجده فى هذا التجمع الكبير قال **كوفى عنان** إنه جاء، إلى المنتدى لكى **يوجه أنظار رجال الأعمال إلى مشاكل الفقر الناتجة عن العولمة**. أى أن عنان ذهب لكى يخبر أشخاصا مثل **بيل جيتس** ، الذين يملكون شبكات المعلومات والاتصالات فى العالم بمشاكل الفقر، فهل لا يعلمون ؟.

إنهم ليس فقط يعلمون بل إنهم صناع الفقر والتخلف ، فهل تلين قلوبهم لتقارير الأمم المتحدة التى تتحدث عن استفحال وتفاقم البطالة والتهميش الاقتصادى؟.

إن **منتدى دافوس** ما هو الا أكبر تجمع لرجال ذوى قلوب من حجر كما وصفهم المفكر السويسرى **جان زيجلر** . بل نزيد على ذلك ونسمى الأشياء بمسمياتها ونقول إن هذا المنتدى يحضره أشد رجال الأعمال عفانة مثل **جورج سوروس** المضارب الشهير الذى له باع طويل فى إسقاط العملات والذى هاجمه الرئيس الماليزى **محاضر محمد** فى المنتدى. و من الطريف أن سوروس أصدر كتاباً مؤخرا بعنوان «**أزمة الرأسمالية العالمية**».

لقد ضل كوفى عنان طريقه فى المنتدى ،فقد تأسس منتدى دافوس فى عام ١٩٧١ كملتقى لرجال الأعمال والمديرين الاوربيين لكى يناقشوا الأمور الخاصة بالادارة والاستثمار . ولكن بما أن الاقتصاد دائما يؤول إلى السياسة وبما أن اهتمام رجل الأعمال بالسياسة يزيد بمقدار زيادة حجم استثماره فقد بدأ هذا المنتدى يغير من لباسه ويضطلع بوظيفة جديدة أصبحت هى وظيفته الأساسية بل وسبب وجوده وهى **خلق ملتقى ما بين رجال الأعمال ورجال السياسة للنقاش والحوار ، فكلاهما فى حاجة للآخر .**

وباستخدام المفردات الاقتصادية يمكن القول إن **قانون العرض والطلب هو الذى يحكم ملتقى دافوس . رجال السياسة يطلبون استثمارات ورجال الأعمال يعرضون خدماتهم** .رجال السياسة يعلمون أن استقرار بلادهم الاجتماعى والسياسى يتوقف على تدفق الاستثمارات وبالتالى على عدد الوظائف الجديدة. ورجال الأعمال مستعدون لضخ الأموال بمقدار ما يكفل لهم رجال السياسة

الأمان وبقدر ما يعطونهم من مزايا ضريبية وغيرها . هذا باختصار فحوى منتدى دافوس.

وليس من السهل متابعة وعرض كل ما يحدث في دافوس . فهناك ترى الصحفيين يهرولون في كل الاتجاهات لمتابعة **أكثر من ٣٠٠ ندوة وورشة عمل .هذه عن اليورو والوحدة الأوروبية ، وتلك عن الأزمة الأسيوية وثالثة عن أوروبا الشرقية.. إلخ** . ولكن لكي نلخص ما حدث في دافوس هذا العام يمكن القول بأن **الأزمة الأسيوية كانت الشبح الذي ألقى بظلاله على المنتدى**. فهذه الأزمة كانت حاضرة في كل المناقشات خاصة وأنها كانت متبوعة بأزمة روسيا وأخيرا البرازيل. من الطريف أن الرئيس البرازيلي الحالي **فرناندو كاردوسو** هو أحد أهم المفكرين الاقتصاديين في العالم كما أنه أحد مؤسسي مدرسة التبعية مع **جوندر فرانك وسمير أمين**.

كم هو مختلف مناخ منتدى دافوس هذا العام عن الأعوام السابقة. السائد هذا العام هو الشك والتشاؤم حول مستقبل الاقتصاد العالمي. والعنوان الذي اختاره منظمو المنتدى هذا العام يكشف عن هذه الحالة Responsible Globality **أي العولمة المسئولة**. والعنوان الفرعي هو **السيطرة على تأثيرات العولمة**. هذا ما حدده المنتدى من أهداف . فلنرى النتيجة. ولكي نستبق الأحداث دعنا نقول **إن الجبل في دافوس تمخض فولد فأرا**، ولنأخذ ما قاله **جيفري ساكس** كمثال ، **وساكس** هو أحد أهم الاقتصاديين في عالم اليوم وهو مهندس عملية الخصخصة في العديد من البلدان مثل روسيا . **في دراسة اعدت خصيصا للمنتدى قال ساكس إن الاقتصاد العالمي قد فاته الكثير من جراء الحقب والسنوات التي سادت فيها السياسات الحمائية . وحل الأزمة الآنية يكمن ببساطة في مزيد من العولمة.**

وهو هنا يرجع إلى **آدم سميث** ويؤكد أن معادلته التي صاغها في كتابه **«ثروة الأمم»** ما زالت صالحة. فالعولمة تعني مزيداً من التخصص وتقسيم العمل وبالتالي مزيد من الكفاءة الاقتصادية ،**أي أن ساكس جاء إلى دافوس لكي يعيد علينا ما قاله آدم سميث في عام ١٧٧٦** . ولكن على أية حال فإن مصيبة **ساكس** أهون من مصيبة زميله العالم الاقتصادي «الكبير» المتخصص في المستقبليات **جون ناصبيت** الذي لم يخجل مما قاله في منتدى دافوس عام ١٩٩٧ وذلك حين أكد أن حساباته المستقبلية أكدت له أن **منطقة جنوب شرق أسيا هي الجديرة باهتمام المستثمرين . ولما تمر عدة شهور إلا وكانت اقتصاديات آسيا قد سقطت في الحضيض** .

وهذه هي باختصار أزمة علم الاقتصاد اليوم .**فبمقدار ما يتخصص ويتطور ويزيد من اعتماده الأدوات والمعادلات الرياضية بمقدار ما يفشل في التحليل والتنبؤ بالأزمات الاقتصادية**. أما رئيس المؤتمر كلود سمادجا فقد القى بالدبلوماسية جانبا وقال بصراحة «**إن صندوق النقد الدولي مسئول بشكل مباشر عن الكارثة الانسانية التي أصابت أسيا نتيجة أخطاء في التحليل**».

ومنذ إنهيار **نظام بريتون وودز** Bre-ton Woods لم تأت لحظة أصبح فيها اتفاق على أن النظام (أو بالأحرى اللانظام) المالي الدولي في حاجة إلى شرطي يضبط إيقاعه وينظم التدفقات المالية التي تطير من دولة إلى أخرى بدون أي رابط.. هذا ما عكسته النقاشات في **منتدى دافوس** هذا العام . **أحد الأفكار المطروحة كانت إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي لكي يضطلع بهذا الدور** أما اليابانيون فهم من جانبهم طرحوا فكرة تقسيم العالم إلى ثلاث مناطق كبرى هي **مناطق الين والدولار واليورو** تتبعها العملات الصغيرة والضعيفة. **وميزة هذا النظام من وجهة نظرهم أنه يتيح للدول الكبرى التدخل لحماية العملات الصغيرة والضعيفة من الانهيار**. لقد كانت اليابان موضع مخاوف العديد من المداخلات في المنتدى .وكما قال مدير الدويتش بانك في ندوة «**إن اليابان ستظل المشكلة رقم واحد ،فإذا انهارت فسوف تسحب معها بقية آسيا بل وبقية بلدان العالم**».

منتدى دافوس البديل

على بعد عدة أمتار من منتدى دافوس عقد عدة أشخاص مؤتمرا صحفيا أعلنوا فيه أن «النخب الاقتصادية والسياسية تجتمع كل عام في دافوس لكي يلقنوا العالم عقيدة السوق الحرة وبالطبع فرسالتهم هي التي سوف تتردد في وسائل الاعلام وهي التي سوف تسمع جيدا . ولكننا للأسف لا نسمع عشرات وعشرات الملايين من ضحايا المضاربة المالية والمظالم الاجتماعية وإننا جئنا لنؤكد أن العولمة بشكلها الحالي ليست محتومة وأن **هناك العديد من البدائل الواقعية التي يمكنها أن تجعل من عالمنا أقل ظلما وأكثر تضامناً**».

هذه كانت رسالة منتدى دافوس البديل التي بثوها من فندق بانوراما الذي عقدوا فيه مؤتمرهم الصحفي بعد يومين من المباحثات في زيورخ .

ومنتدى دافوس البديل هو شبكات تربط العديد من المنظمات والصحف اليسارية لعل من أهمها الصحيفة الفرنسية لوموند ديبلوماتيك وفيها العديد من المفكرين مثل سمير أمين الذي كان حاضرا في زيورخ.

والفكرة الأساسية التي يحاول المنتدى البديل أن يحشد الرأي العام العالمي عليها هي«**ضريبة توبين**» على إسم عالم الاقتصاد الأمريكي **جيمس توبين ، وتنصرف فكرة هذه الضريبة إلى اخضاع التدفقات المالية الخاصة بشراء بيع العملات الضريبة ١٪ تستخدم حصيلتها لصالح الفقراء والعاطلين**. وهنا يحيلنا أصحاب هذه الفكرة إلى أحد تقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNPD) الذي أكد أن **اخضاع التدفقات المالية لنسبة ٥ ،٠٪ يكفي لحل مشاكل الفقراء في كوكبنا**.

وبالطبع هذه الفكرة تطرح العديد من المشاكل العملية . مثل كيفية إدارة حصيلة هذه الضريبة وتوزيعها. وعلى هذا السؤال يجيب منتدى دافوس البديل أن حصيلة الضريبة يجب أن تدار بواسطة منظمات منتخبة بشكل ديمقراطي .

وقد تعرضت هذه الفكرة لبعض الانتقادات في مناقشات زيورخ حيث قال بعض الحاضرين **إن هذه الفكرة تترك النظام الاقتصادي في العالم كما هو وتخفف فقط من مظالمه .أي باختصار إنها فكرة إصلاحية**.و رداً على هذا الانتقاد قال أصحاب الفكرة أنه ليس من الكافي نقد ودحض ايديولوجية السوق الحرة ولكن من المهم أيضا تعبئة وحشد الرأي العام العالمي وراء أطروحات عملية وواقعية . ولا شك أن ضريبة توبين فكرة عملية وواقعية **ولكن السؤال هو هل يستطيع منتدى دافوس البديل فرضها على ديناصورات العالم الذين يجتمعون في فبراير من كل عام في دافوس؟**.



قضية كوسوفو



مجدى نصيف

مرة أخرى تبرز على السطح **مشكلة كوسوفو** ،ويحاول الغرب أن يحلها بنفس الأسلوب : التفاوض تحت سلاح التهديد.

وبدأت المفاوضات التى وافقت عليها روسيا فى باريس ، وبعد موافقة الصرب فى صربيا «وجيش تحرير كوسوفو-على إرسال ممثلين عنهما **ويحاول الغرب من خلال هذه المفاوضات ، الوصول إلى «حل وسط» يعطى ألبان كوسوفو أكبر قدر من «الحكم الذاتى» ، مع الحفاظ على روابط مع صربيا لإرضاء الصرب** . لكن البان كوسوفو يريدون الاستقلال التام، وهذا يؤدى- فى رأى الغرب- إلى عدم استقرار أوسع جنوبى البلقان ، وطرد **٢٠٠ ألف صربى** يعيشون فى كوسوفو.

كذلك ، فإن ما يحدث فى كوسوفو ، ونتائج المفاوضات بالتالى ، سيؤثر على مقدونيا بالذات ،حيث يشكل الألبان هناك ثلث السكان وقد يؤدى أيضا إلى مطالبة صرب البوسنة الذين يعيشون فى جمهوريتهم المعلنة من جانبهم فقط **«ريبا بليكا سربيكا»** بالانضمام إلى صربيا. وسيؤدى هذا دون شك إلى إنهيار الدولة البوسنية الهشة ، التى لا يربطها غير اتفاقيات **ديتون** التى لا يوافق عليها صرب البوسنة حتى الآن، رغم خضوعهم لها قسراً.

والغرب لا يضمن ما يحدث إذا ما تأمل نموذج التعددية- القومية- الثقافية التى يرفع شعارها . فالحكومات الغربية قبلت مؤخرا فكرة مجتمعاتها المتعددة الاثنية، ويتمثل هذا فى محاولة منح الجماعة الاثنية التركية الكبيرة فى المانيا ، حق المواطنة المزدوجة ، لأول مرة بعد أن ظلت تقاوم ذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.**فالمجتمعات الأوربية لم تعد مجتمعات البيض المسيحية فقط، لكنها مجتمعات متعددة الاثنية والأديان والثقافات . وهذا المبدأ ينبغى أن يطبق فى كل أوروبا ،**


ابراهيم رجوفا.. زعيم البان كوسوفو

وإن كانت هذه مقولة جوفاء إذ لا ينبغى أن يتعارض هذا مع حق كل شعب فى تقرير مصيره . وهذا هو فى حقيقة الأمر ما يرفضه الغرب.

ويدعى الغرب أنه ليس هناك حاجز الآن بين كل الدول الأوروبية ، بعد سقوط **«سور برلين». وحقيقة الأمر ، أن هناك الآن ما يفصل بين الشمال والجنوب** - وصحيح أنه مسموح بالحركة -والسفر عبر هذا الفاصل ، على عكس «التيار الحديدى» ، لكن الجنوب عاش خلال العقد الماضى فى حمام من الدماء ، وشهدت شعوباً رعباً ليس له مثيل ، ويمتد **هذا الفاصل من مدينة ترييستا على الادرياتيكى عبر سهول المجر** .وكانت الشعوب الأوربية نفسها غير عابئة بما يحدث لاهية فى متعتها باستثناء الفترات التى تذيع فيها وسائل الاعلام، صور بعض المذابح الشنيعة التى تحدث.

لقد قبلت شعوب الجنوب التعايش فى سلام ، باتفاقيات هشة غير عادلة ، فرضها الغرب حسب مصالحه.

ففى البوسنة قتل ٣٠٠ ألف على أساس مقولة الصرب ،من انه لن تكون هناك تسوية سياسية دون تسوية اثنية. وآثار هذا العداء والكراهية بين القوميات والجماعات العرقية، وقام الصرب بالذات بعمليات «تمشيط عرقى» أدت إلى تحول مئات الالاف إلى

لاجئين.

حدث مثل هذا فى أوروبا ، ولكن فى الماضى . فبعد هزيمة الجحافل الألمانية بنهاية الحرب العالمية الثانية ، بدأ تحرك شعوب بأكملها فى وسط أوروبا، وأجبر مئات الآلاف من الالمان الذين عاشوا لعدة قرون فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، أن يتركوها مع كل ما يمتلكون(١) **وعلى مدى خمسة واربعين عاماً بعد ذلك ، ظل السلام فى أوروبا سارياً ،رغم كل الخلافات ،فيما عدا على «الأطراف الأوروبية الجغرافية»**، مثل ايرلندا الشمالية فى بريطانيا والباسك فى أسبانيا . لكن عندما بدأ الاتحاد الفيدرالى اليوجوسلافى يتساقط ، وصلت الصدمة إلى كل أنحاء أوروبا ، إذ ظلت يوجوسلافيا قصة اثنية ناجحة ،بفضل الزعيم **جوزيف بروزتيتو** وقيادته ،حتى عام ١٩٩١ .

واستغل الرئيس **سلوبودان ميلوسيفتش** الكراهية القومية والعرقية ، وعاد لتحقيق «صربيا الكبرى» فعادت جمل يفسر بها الأوربيون ما يحدث مثل**«عادت الكراهية القديمة مرة أخرى» أو «وانهم كانوا يقتلون بعضهم البعض ،حتى استطاعت الشيوعية أن توقف ذلك»**.وأخذت هذه الاقوال وأمثالها تتردد ،حتى أن بعض المراقبين والمحللين الاوربيين الليبراليين يقولون إن الحل الأمثل ربما كان الدول ذات الاثنية الواحدة. آنذاك تستريح البلقان (٢) **.الغريب أن هذا يحدث فى الوقت الذى تتحرك فيه أوروبا نحو تكامل دولها ، وقد يكون الحل الأمثل هو أن تستقل دول الجنوب ، ثم تتكامل بإرادتها ، بعد زمن.**

وتفتت الاتحاد الفيدرالى اليوجوسلافى السابق إلى ست جمهوريات مستقلة : منها جمهوريتان كل منهما تعيش فيها اثنية واحدة (أو على الأقل ٩٠٪ من سكانها) فجمهورية **سلوفينيا**،كانت طوال فترة وجودها فى السابق هكذا، ولذلك كان انفصالها وخروجها من الاتحاد اليوجوسلافى غير مؤلم مثل خروج الجمهوريات الأخرى، وجمهورية **كرواتيا** أصبحت هكذا بعد طرد الصرب منها بالبندقية، التى وجهها اليهم الرئيس الكرواتى«**تورمان**» وأنصاره. ولذا **يقول مراقبون أن هذا هو ما يناسب البوسنة -والهرسك، بعد ثلاث سنوات من اتفاقيات دايتون بإشراف الولايات المتحدة الأمريكية التى افترضت الوحدة**، ووضعت أسس دولة موحدة ثلاثية الاثنية ، لكن ما زالت مقسمة عمليا بين الصرب الذين يعيشون فى جمهوريتهم التى لا يعترف بها أحد سواهم ، والاتحاد الفيدرالى الكرواتى المسلم.ولولا وجود قوات غربية تحافظ على كيان هذه الدولة ،**لأصبحت اتفاقيات دايتون ليست أكثر من حبر على ورق.**



تيتو

وما زالت قضية البوسنة تناقش حتى الآن ، ويعتبر البعض وخاصة «**مجموعة الأزمات الدولية**» (٣) أن سبب المشكلة هذه الاتفاقيات التى تعنى أن المعتدى قد استفاد مما نهبه، وأعطى نظاماً أخذ فيه حق التصويت . ووافق الغرب على نظام التمثيل النسبى» وأشارت المجموعة إلى تشجيع البوسنيين على العودة إلى ديارهم لو وجدوا الحماية الكافية.

وتعطى الجبل الأسود نموذجا مختلفا ،حيث الوضع مستقر رغم وجود أغلبية صربية إلى جانب ١٥٪ ألبان ،حيث يتدفق عليهم ألبان كوسوفو، ورغم ذلك فالتوتر ليس بين الصرب والألبان ، ولكن داخل الصرب أنفسهم حيث يتقاسمها حزبان سياسيان يتزعمهما شيوعيان سابقان بينما يقف الرئيس اليوجوسلافى بعيدا يحرك الاحداث ، ويصفه أسوأ اعدائه بأنه انتهازى «شاطر» أكثر مما هو قومى متعصب فهو يلعب لعبة ، «فرق تسد» «القديمة خوفا من وصول الحزب الصربى الاكثر ميلا إلى الاصلاح إلى قناعة انفصال الجبل الاسود من الاتحاد اليوجوسلافى **.وليس للمسألة أى علاقة من بعيد أو قريب بالقضايا القومية أو العرقية ، وإن كانت ترتبط أكثر بالحالة الاقتصادية ، فالجبل الأسود تتحمل طموحات ميلوسيفيتش** من عقوبات وغيرها .

والانتخابات البرلمانية فى **مقدونيا** تشكلت على إثرها حكومة متجانسة تتحدى النماذج البلقانية التقليدية. **صحيح أن التصويت كان عرقياً ، إلا أن الذين فازوا فى انتخابات الربيع الماضى يتعايشون معا فى سلام** . فاز فى الانتخابات البرلمانية المقدونية تحالف يتزعمه فمروVemro ، وكان فى السابق «حزبا قوميا راديكاليا» ورغم فوزه بأغلبية مطلقة تمكنه من تشكيل حكومة ، إلا أنه قرر أن كل من حزبى مقدونيا الالبانيين ينضما إلى«التحالف» الحاكم ،وفى نفس الوقت بدأ التحالف يستجيب لبعض المطالب الألبانية فى التوسع فى استخدام اللغة الألبانية وإشاراتها **.ويريد التحالف الحاكم بهذا أن يشل الحزبين الالبانيين أكثر من الاستجابة لمطالب الألبان. لكن التوترات الاثنية أخذت تخف ،وهذه نتيجة إيجابية.**

فماذا عن صربيا ، أكبر جمهوريات الاتحاد الفيدرالى اليوجوسلافى السابق؟.

حقيقة الأمر أنها أكثر جمهوريات البلقان من الناحية التعددية الاثنية ،حتى بدون كوسوفو . الغريب فى الأمر أن السلام يسود الاعراق والقوميات المختلفة ،كما هو الحال تماما فى دول أوروبا الغربية . والاستثناء الوحيد هو ما يحدث فى كوسوفو وتبدو بذلك كأنها مأساة بلقانية ،والأفضل أن ينظر إليها كحالة استعمارية قديمة: وهى حالة اعتاد عليها الأوروبيون شمال الاتحاد الفيدرالى اليوجوسلافى : **فعلى مدى قرون ، وقبل عام ١٩١٢ كانت الامبراطورية العثمانية هى التى تحكم كوسوفو : فلا الصرب ولا الألبان كانوا يحكمونها . لكن الصرب يدعون أنها كانت أرضا صربية منذ القدم ، مليئة بالآثار الدينية المقدسة لدى الصرب، وهذا هو مبررهم فى إبقاء «كوسوفو» تحت سيطرتهم رغم عدد سكانها** الألبان الذي يزيد عن ٩٠٪.

لحك الأساسى يظل من كان يسكن «كوسوفو» ،عندما أعيد فرض حكم الصرب عليها عام ١٩١٢ . فطبقا لكتب الغرب عن تاريخ صربيا، **كان عدد سكان كوسوفو من الصرب لا يزيد عن ٢٥٪ عام ١٩٠٣ ، بينما تقول مصادر الامبراطورية العثمانية أن عدد الصرب كان عام ١٩١٢ لا يزيد عن ٢١٪ من سكان كوسوفو(٤)** .وكان الذى أوصل عدد الصرب فى كوسوفو إلى هذه النسبة هو أفعالهم ذاتها ،عندما طردوا الألبان من وادى «مورافا» جنوب صربيا ، عامى ٧٧ و١٨٧٨، آنذاك هرب اللاجئون الألبان إلى كوسوفو، فتركها الصرب باختيارهم . **ودعوى الصرب فى كوسوفو كدعوى إسرائيل فى القدس، لذلك يسميها الصرب «قدس**

الصرب».

تاريخ:

عندما تأسست الدولة اليوجوسلافية عام ١٩١٨ كمملكة للصرب والكروات والسلوفينين ، وكانت تضم الجبل الأسود أيضا ، كان ذلك بناء على طلب الجميع كلاف، آنذاك كانت كوسوفو بسكانها الألبان الذين يتحدثون لغة مختلفة تماما، قد أصبحت تحت حكم الصرب قبلها بست سنوات ، عندما غزاها الصرب عسكريا ، عند بداية انهيار الامبراطورية العثمانية ، وقال العرب آنذاك **أنهم يستعيدون كوسوفو بعد أن سلبها «العثمانيون ، لكن الالبان يقولون عنه حتى الآن «انه احتلال» .والتسمية لا تهم لكن ما يهمنا إنها لم تكن وحدة أو اتحادا برضا الألبان.لذا كان التوتر يسود كوسوفو منذ عام ١٩١٢.**

وشجعت حكومة بلجراد الصرب على الاستقرار في كوسوفو لتغيير ووجهها الديموجرافي. وطرد الايطاليون الفاشيست عشرات الالاف من الالبان خارج كوسوفو ، وبعد أن حرر الزعيم **جوزيف تيتو** الأراضي اليوجوسلافية من الاحتلال النازي ، أصبحت كوسوفو ضمن إطار جمهورية صربيا. **ثم طبقا لدستور ١٩٧٤ ،منحت كوسوفو، «الحكم الذاتي» بما في ذلك وحدات دفاعية ووحدات بوليس وبرلمان محلى كوسوفى.** لكن بعد وفاة الزعيم تيتو، وتولى **سلوبودان ميلوسيفيتش** الزعامة الغى «الحكم الذاتي» لكوسوفو ، وعكس مسار التاريخ ، وأجبر على استخدام القوة واتبع سياسة قمعية.

وتحت ضغط دولى صرح **ميلوسيفيتش** بأن لديه خطة تقدم «الحكم الذاتي» لكوسوفو ، واقتراحه هذا هو محاولة معقدة بفرض «فيتو» على الأغلبية الألبانية التي تشكل أكثر من ٩٠٪ من السكان .**فاقتراح ميلوسيفيتش يحدد وجود سبع قوميات أخرى في كوسوفو ينبغي أن تشارك في الحكم الذاتي هي : الاتراك ، المسلمون (بو سنيون)** ،الجورانيون (مسلمون سلاف من منطقة بريزين) ، الروما (الغجر) المصريون (مجموعة غجرية أخرى تدعى أنها من أصل فرعوني وتتركز في بتس) ثم الصرب ، والألبان . فكل قومية من هذه ينبغي أن يكون لها ،حسب خطة ميلوسيفيتش ، حق الفيتو ثم **يضع ميلو سيفيتش إجراء اثنيا لم يكن حتى موجودا في جنوب افريقيا الأبارتيد ، فليس من حق رجل البوليس أن يقبض على أى إنسان من قومية أخرى!!** وإذا كانت هذه القوميات وأكثر منها تعيش في صربيا ذاتها وفي العاصمة بلجراد ، فلماذا لا يطبقها ميلوسيفيتش هناك؟.

حماية الأقليات:

وحماية الأقليات مسألة هامة وواردة ، بل وهم يعيشون جنبا إلى جنب مع الألبان . وعلى أية حال يهاجر الصرب من كوسوفو بسبب الحرب التي يشنها ميلوسيفيتش، والتي تسبب الكراهية الشديدة بين الصرب والألبان .وما يمنعهم من الهجرة الجماعية من كوسوفو ، هو أنهم لن يجدوا وظائف أو أرضا يزرعونها في صربيا التي تعاني أزمة اقتصادية كبيرة. **وإذا ما حصلت كوسوفو على استقلالها بعد محادثات باريس طبقا لجدول زمني محدد ،وهاجر الصرب منها ،فليس معنى ذلك أن القوميات لا يمكن أن نتعايش ، وان الناس من أعراق واثنيات مختلفة لا يمكن أن تتجاور ، بل معناها أن الحروب ليست هي الحل للمشاكل** ، وأن الصورة التي ترسمها وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة تلعب دوراً كبيراً في بث هذه الكراهية القومية ، فوسائل الاعلام الصربية في بلجراد وضعت صورة مشوهة للألباني ، وللإرهاب ، ولبدائية الاسلام ، وضربت نموذجا لذلك البانيا المجاورة بعد الشيوعية وأن الألبان لا يمكن أن يحكموا بكفاءة.

إن الشعب الألباني تعذب وتفتت وهو الآن يتطلع إلى الحرية ويكافح من أجلها ، ويحمل السلاح ليحققها ، وكل حديث عن عدم استطاعة هذا الشعب أن يحكم نفسه ، أو أن استقلاله سيجلب عدم الاستقرار والمتاعب في البلقان ،هي أقوال لا تستند إلى حقائق.



مجموعة من الاطفال الالبان اللاجئين في أحد مدارس كوسوفو

هوامش

MARK MAZAWER , DARK CONTINENT, ALLEN LANE , 1998.

TIMOTHY GARTON ASH, NEW YORK REVIEW OF BOOKS, JANUARY 14 ,1999.

INTERNATIONAL CRISIS GROUP, CHANGING THE LOGIC OF BOSNION POLITICS.

NOEL MALOLM , A SHORT HISTORY OF COSOVO, MACMILLAN , 1998.

THE CIA WORLD FACTBOOK 1998, WWW. ODGI . GOV/ CIA/ PUBLICATIONS/ FACTBOOK/ INDEX.HTML.

THE TIMES , THE GUARDIAN, FINANCIAL TIMES, JAN, FEB. 99.

محاولات

محاولات

محاولات

الكلمات المتأسلمة والفعل الارهابى

وبرغم كل ماكان لم يزل البعض يحاول أن يوهمنا ، أو حتى أن يوهم نفسه بأنه يمكن لعملية أسلمة السياسة والدعوة إلى حزب دينى ودولة دينية أن تكون بذاتها عملا معتدلا .. وبعيداً عن الفعل الارهابى.

وقد جدد الأمر نفسه بيد واحد من هؤلاء المتأسلمين الذين لبسوا مسوح الاعتدال ، وأقسموا عشرات المرات أنهم بعيدون عن العنف ، وتجلى ذلك عندما وجد السيد **أبو العلا ماضى** نفسه - ربما للمرة الأولى فى حياته - على الهواء فى قناة الجزيرة **فأفتى على الفور وفى أقل من عدة دقائق بتكفير واحد من مخالفيه فى الرأى . والتكفير ليس رأياً ، وإنما هو فعل إرهابى.** فقبله قال أحد المتأسلمين " المعتدلين" بكفر رواية " **أولاد حارتنا**" وصدقه صبى لم يقرأ حرفاً **لنجيب محفوظ** وغرس سكينة فى عنق الرجل . **فالتكفير عند من يصدقونه يعنى بالضرورة الارتداد عن الإسلام .. وحكم الردة والقتل . أما القاتل ففى رأى المتأسلم المعتدل(الذى أدلى به أمام المحكمة) " يثاب على فعلته" .. أى لايعاقب بل ينال جائزة.**

ومن هنا فان **السيد/ ماضى** المعتدل يدعو الكافة وعلى الهواء أن يتقدم أحدهم ليفعلها .. فيدخل بها الجنة فى الآخرة ، ويثاب على فعلته فى الحياة الدنيا.

فهل يمكن أن نصدق هذا المتأسلم المعتدل .. مهما اعتدل فى تهذيب لحيته ، أو فى صياغة كلماته .. أو برنامج حزبه . والعيب والذنب ليسا عيب ولاذنب **السيد/ أبو العلا ماضى** بل هو عيب فى جوهر البناء الفكرى . **فأسلمة السياسة تقود صاحبها إلى الخلط بين الدين (الإلهى) وبين الفكر الدينى (أى رؤية البشر وفهمهم أو وحتى إلجارهم بالدين) . أى أنها تخلط بين المطلق والنسبى وعبرها يتحول النسبى (الانسانى) إلى مطلق حدى فيتصور أصحابه أن فكرهم هو الدين ذاته ، ويتحول" الرأى" الذى يفترض أنه يحتمل الصواب والخطأ إلى رأى حدى مطلق لايعرف أى قدر من النسبية ، ومن ثم يكون الفكر الآخر .. الناقد ، أو المعترض ، أو المختلف ، مرفوضا ومعتبراً أنه"الآخر" .."الكافر".**

وفى هذا الفخ بالذات وقع **أبو العلا ماضى** عندما اكتشف أن شخصا يقول بما يخالف رأيه ، ففعل فعلته . وليس **أبو العلا ماضى** الذى وقع فى هذا الفخ بل هم جميعا.. فالأستاذ **حسن البنا** مؤسس جماعة الاخوان (١٩٢٨) قدم برنامج جماعته عام ١٩٣٧ .. وقال" **على كل مسلم أن يعتقد أن هذا المنهج كله من الاسلام . وأن كل نقص منه نقص من الفكرة الاسلامية الصحيحة"(حسن البنا - مذكرات الدعوة والداعية - ص ١٨٣).** ونتأمل هذه العبارة بدقة .." على كل مسلم" " هذا المنهج كله من الاسلام "" كل نقص منه نقص من الفكرة الاسلامية الصحيحة" ثم نتأمل رد الفعل إذ جاء مسلم ليخرج عن صف " كل" المسلمين ، ليختلف مع هذا المنهاج" (الذى صاغه انسان اسمه **حسن البنا**) أو يورد فيه عيبا أو نقصا. بل أن أحد قادة الجماعة(**الأستاذ صالح عشماوى**) كتب يقول" **إن أى اضطهاد للإخوان هو اضطهاد للدين ذاته"(مقال فى مجلة الدعوة ٢٤-٤-١٩٥١).** أما الأستاذ **عبد القادر عوده** وهو قائد إخوانى آخر فقد اشتكى من وضع عدد من أعضاء الجماعة فى السجن (١٩٥٤) فصاح فى المتظاهرين " **الاسلام سجين".**

إنها قمة الخلط بين" الدين" و" الفكر الدينى" ويبقى أن يستقيم الخط على امتداده إذ نسأل: ماهو حكم من يضطهد الدين ذاته؟ أو من يسجن " الاسلام" ؟

والاجابة جاهزة فحسن البنا يقول شعراً

الدين شئ والسياسة غيره

دعوى نحاربها بكل سلاح

وإخوانى آخر يقول:

لنجرينها دماءً جد ثائرة

وثورة الحق لايدرى لها أمد

أو يرجع الشرع دستوراً لأمتنا

فليحذر القوم أنى منذر صعد

مجموعة(عبد الحكيم عابدين- البواكير شعرية - ص ٤١).

ووالد الأستاذ البنا يكتب " نثرا" فى مجلة النذير (أول محرم ١٣٥٨ هـ) مطالبا الجماعة باعداد " الدواء" اللازم لشفاء الأمة " **فاذا الأمة أبت فأوثقوا يديها بالقيود ، وأثقلوا ظهرها بالحديد ، وجرعوها الدواء بالقوة ، وإن وجدتم فى جسمها عضوا خبيثا فاقطعوه ، أو سرطانا خطراً فأزيلوه .. إستعدوا ياجنود فكثير من أبناء هذا الشعب فى اذانهم وقر ، وفى عيونهم عمى".**

والأستاذ **سيد قطب** يدعو إخوانه على الاستعلاء على الناس جميعا" " فالمؤمن يكون دوما فى حالة استعلاء إزاء كل شئ ، وكل وضع ، وكل قيمة ، وكل أحد" (معالم فى الطريق - ص ١٩٩) بل هو يرفض وبوضوح فكرة الوطن والوطنية واحترام إرادة الشعب ويصرخ رافضا " شعارات القومية والوطن والشعب والطبقة ، وتقرير الشرائع باسمها ، والمطالبة بالتضحية فى سبيلها ، وإقامة أصنام تعبد من دون الله" (المرجع السابق) .. ويأتى إخوانى آخر ليصدر كتابا منذ عدة أعوام ليؤكد حقه (بما أنه المؤمن) فى قتل من يشاء فيقول:" **أن أعضاء التنظيم الخاص (الجهاز السرى للاخوان) يمتلكون الحق دون إذن من أحد فى اغتيال من يشاؤون من خصومهم السياسيين فكلهم قارئ لسنة رسول الله فى إباحة اغتيال أعداء الله" (محمود الصباغ** - حقيقة التنظيم الخاص - ص ٤٢٩ - ومقدمة هذا الكتاب بقلم الأستاذ **مصطفى مشهور)** فقط نلاحظ أنه يعتقد أن " **خصومهم السياسيين "هم" أعداء الله"** .. وهذا قمة الخلط بين الدين والفكر الدينى المترتب بالضرورة على إقحام السياسة على الدين.

وسواء كان المتأسلمون القدامى (**الاخوان ومن خرج من عباءتهم من ارهابيين**) أو المتأسلمين الجدد (**أبو العلا ماضى وزمرته**) أو المتأسلمين الأكثر جدة(محاولة تأسيس حزب من رذاذ الجماعات الارهابية- **منتصر الزيات وجمال سلطان**) فان الجميع ومهما تحدثوا عن" الاعتدال" يبقون دوماً أسرى لذات المسار.

ولامفر ، ولامهرب فأسلمة السياسة تقود صاحبها حتما عبر هذا الطريق الشائك .. المفضى للإرهاب . أو هذا ما أعتقد.

د. رفعت السعيد

من اليقين إلى المعرفة العلمية

منذ مدة قريبة . قرأنا أن بعض أولياء أمور طلبة فى المرحلة الثانوية فى ولاية من ولايات أمريكا الشمالية ، رفعوا قضية أمام المحاكم مطالبين المدارس التى يلتحق بها أبناؤهم بعدم تدريس **نظرية التطور لدارون،** وتدريس **نظرية الخلق المنفرد** التى يقول بها **العهد القديم** بدلا منها . ويقولون بوجود خلاف فى الرأى تجاه **نظرية دارون** فبينما يعتقد فى صحتها الكثير من العلماء بالرغم من عدم إمكانية التثبت من صحة النظرية فى المعمل ويعتقدون أن هناك شواهد تؤكد صحة النظرية . فعلوم الأحياء من نبات وحيوان ، والأنثروبولوجيا، وعلم الأجنة والتشريح المقارن وعلم الوراثة كلها فى جانب النظرية. إلا أن هناك علماء آخرين يقولون إن النظرية تعتمد على مقارنات وإستنباطات ليس إلا فلماذا إذن تدرس نظرية غير مؤكدة للأبناء فضلا عن مخالفتها للعقيدة.

وقد ذكرنى خبر هذه القضية بما سبق أن قرأته عن **نظرية التطور** فى **سلسلة تراث الإنسانية بمجلدها التاسع،** وماقرأته حديثا فى **كتاب العلم والنظرة إلى العالم للدكتور السيد نفادى** . وفى كلا الكتابين يتم سرد تاريخى لتطور النظرة إلى العالم وللفكر الإنسانى من المرحلة الأولى الإيمانية إلى الوضع الحالى مرورا **بالعلم الأرسطى إلى العلم النيوتونى إلى العلم الداروني إلى العلم الأينشتينى** كأن هناك منارات فكرية أو محطات على طول الطريق غير **أن الفكر الإنسانى لم يصعد سلم التطور بسهولة ويسر ولم يخط خطوة إثر أخرى فى طريق ممهد ، بل إنه كان يتقدم تارة ويتوقف أخرى ويتأخر أحيانا.** كما أن الأفكار والنظريات كانت دائما فى صراع مع بعضها البعض ، ثم إن السرد التاريخى للفكر الإنسانى يعطى انطباعا خاطئا بوجود انفصال بين خطوات التطور والتى أعتقد أنها متواصلة فى منظومة واضحة . ويمكننا أن نتناول النظرة إلى العالم من زوايا عدة.

وأولى هذه الزوايا هى زاوية تطور النظرة إلى العالم من النظرة الساكنة أى الإستاتيكية ، إلى النظرة الحركية أى الديناميكية. فقد سادت النظرة الإيمانية إلى العالم طوال العصور الوسطى . فأنت تقرأ فى العهد القديم فى سفر التكوين أن الرب خلق العالم فى ستة أيام واستراح فى اليوم السابع ، أى أن الخلق تم فى مدة معينة وبترتيب خاص يوما بعد يوم ، ليخلق الإنسان فى اليوم السادس. وكان الخلق بأسلوب الكلمة **كن فيكون** وخلقت كل الموجودات منفردة دون ما ارتباط بينها وخلقت لتدوم فى عالم الدنيا كما هى .. وكرم الانسان الذى اعتبر خليفة الله فى الأرض وأسكن الانسان فى الأرض التى اعتبرت مركز الكون تدور حولها الشمس والقمر والكواكب والأجرام السماوية **ويعنى هذا الخلق أن الدنيا لها بداية وبالطبع سيكون لها نهاية حينما يشاء الله.**

وقد انعكس هذا الفكر على كل نواحى حياة المجتمع الإنسانى، **فمن الناحية السياسية يحكم الناس فرد هو ظل الله فى الأرض يأمر فيطاع أى له كلمته المقدسة، وفى الفن الطبيعة هى المجال الذى يجب أن يحسه الفنان ويبدع فى تصويره ، وفى الفلسفة فالفكر الأرسطى هو السائد وهو الذى يغزو المدارس والجامعات** وكان أرسطو يعتقد أن الأرض والشمس والكواكب قديمة وخالدة وأن الأرض ثابتة تدور حولها الشمس والقمر والكواكب والنجوم فى دوائر مثالية.

ثم جاءت النهضة الفكرية متضمنة ثورة أدبية جارفة لتحرير الحياة مما أصابها إبان العصور المظلمة من جمود، وواكب ذلك حركة إصلاح دينى . والأهم من ذلك كله والذى كان له أبعد الأثر فى توجيه الفكر الحديث **هو نشأة العلوم ، فجاء كوبر نيكس** الذى بين فى دراسته الفلكية أن الأرض ليست إلا كوكبا بين كواكب المجموعة الشمسية، وهى ليست ثابتة لكنها تدور حول الشمس وليتها تدور فى دائرة مثالية لكنها تدور فى دائرة معوجة كما قال ذلك **كبلر** وجاء **جاليليو** ليرصد بعينى رأسه خلال تلسكوبه كوكبا آخر أخاً لكوكب الأرض هو كوكب **المشترى** تدور حوله أقماره ، ثم جاء **جيوردانوبرونو** ليقول إن **الكون لانهائى تتحرك فيه ملايين الأجرام،** وعليه فمن الخطل أن يحسب الانسان أن الأرض أو الشمس مركز الكون وأن مجموع هذا الكون بكل مافيه هو الله- وقد **اعتبر ذلك مساسا بالمقدسات وكان لابد من محاكمة هؤلاء المكتشفين والفلاسفة الكفرة الفجرة. وفعلا حوكم برونو وأدين وأعدم حرقا وحوكم جاليليو وسجن فاضطر إلى النكوص عن أفكاره.**

ثم جاء **نيوتن** أبو العلم الحديث ليقدم نظرية الجاذبية ويفسر وجود الأرض بقوى غير القوى السابق الإعتقاد بها وكانت نظريات **نيوتن** بمثابة ثورة ضد النظرة الاستاتيكية السابقة - وانعكس هذا الفهم الجديد فى سياسة المجتمع وفى الفنون وغيرها ، **وتبلورت فلسفة هى الفلسفة الحركية الميكانيكية وانبرى كثير من الفلاسفة لتفسير كيفية نشوء الأرض ، حتى اندفع ديكارت** مطلقا صيحته المشهورة (اعطنى الامتداد والحركة ولسوف أعيد لك صنع العالم).

وكانت هذه النظريات تدور حول المادة غير الحية فقد كان هناك اعتقاد (أن المواد قسمان : **الأول مواد غير حية أو غير عضوية**

د. على الدين أحمد حمزة

والقسم الثانى مواد عضوية تشمل الكائنات الحية وإفرازاتها، ثم جاء **بوهلر** وأمكنه أن يحضر البولينا وهى مركب عضوى يفرزه الكائن الحى فى البول فى المعمل وبذلك وضح أن كل المواد عضوية، وغير عضوية مرتبطة بعضها ببعض. **وتوالت الاكتشافات فى علوم الأحياء وغيرها وتتبعت النباتات والحيوانات صعودا من البسيط إلى المعقد إلى الأكثر تعقيدا ورقيا.** وجاء بوفون ولامارك وأخيرا **دارون بنظرية التطور** التى تعتبر نظرة حركية للمادة الحية مثلما تعتبر نظريات **كوبرنيكس وجاليليو ونيوتن** نظريات حركية للمادة غير الحية. وهذا التطور الذى نشاهده فى الكائنات الحية من البسيط الأولى إلى المعقد هو شبيه إلى حد ما بما نجده فى عناصر المواد غير الحية كما يوضحه **جدول ماندليف**، غير أن بالطبع شجرة الكائنات الحية أكثر تعقيدا وتشابكا.

ثم جاء **أينشتين** بنظرة هندسية للكون تغير كل المفاهيم التى كان العلم مطمئنا لها **فأضاف إلى الأبعاد الطولية المعروفة وهى الطول والعرض والارتفاع بعداً رابعا هو الزمن**، وبذلك أصبح لايمكن الفصل بين المكان والزمن. **وأثبت أينشتين أن الجاذبية بمفهوم نيوتن غير موجودة، وإن مايحدث هو سبب وجود مجالات ناتجة عن حركة المادة التسارعية.** كما أثبت أن المادة التى تعتقد فى وجودها لصفات يجب أن تتوافر لنحكم أنها فى دائرة الوجود وهى صفات **الطول والعرض والإرتفاع أى الحجم والوزن**، هذه المادة يمكن أن تنقلب إلى طاقة فتفقد الكثير من هذه الصفات. وفى الجانب الآخر نجد أن **الضوء الذى كنا نعتبره أمواجا تبين أنه ينحنى وأنه يتكون من فوتونات لها وزن** - وإذن فان اكتشاف **أينشتين** للنظرية النسبية العامة فضلا عن أنه ربط المكان بالزمان، ووحد بين المادة والطاقة فان هذه النظرية تعتبر امتدادا للنظرة الدينامكية للعالم والتى بدأها **كوبرنيكس**.

والزاوية الثانية التى يمكن أن ينظر من خلالها لتطور النظرة إلى العالم هى زاوية الصراع المتجدد بين المطلق والنسبى.

فقد ظلت الفلسفة والنظرة إلى العالم حتى العصور الوسطى مستمرة، ومصطبغة بالفكر الدينى، حتى إنه عندما يتبع الفلاسفة **أفكار أرسطو** التى تقول إن **العالم قديم وخالد** وأن الأرض قديمة هى الأخرى، **يرفض جون راى** هذه النظرة التى تعتمد على مطلق وجودى ويضع نظريته المستمدة من وجهة النظر الكاثوليكية بقوله: (**إن الخليقة أعنى كل الأعمال التى صنعها الرب منذ البدء، ستبقى إلى اليوم الآخر على نفس الحال كما خلقها أول مرة) ثم بعد اكتشاف نظرية الجاذبية لم يتخلص نيوتن من المطلق بل آمن بمطلق هو الزمن** الذى يراه منفصلا عن المادة ينساب بانتظام دون ماعلاقة بأى شئ من الأشياء الحسية الخارجية كما آمن بمطلق آخر **هو الأثير الموجود فى المكان المطلق.**

وقد حاول **نيوتن** أن يقترب من المطلق الإيمانى ففسر **طوفان نوح باقتراب نجم هائل من محور الأرض، مما أحدث خللا فى قوى الطرد والجاذبية فانبثقت من جوف الأرض كتل المياه العظيمة**- ثم حقيقى أن **أينشتين** أنكر وجود المطلق الزمانى، وربط الزمن بالمكان بحيث يمكن رياضيا أن ينقلب الزمن إلى مكان وبالعكس - وحقيقى أنه أنكر وجود الأثير، إلا أنه أيضا **آمن بمطلق وهو سرعة الضوء التى تعتبر كسقف لايمكن أن تتجاوزه أى سرعة أخرى.**

وأخيرا فان الكثير من العلماء يعتقدون بنشأة الكون نتيجة انفجار عظيم حدث للمادة الأولية كما يقولون إنهم رصدوا بعضا من إشعاعات هذا الانفجار وأصواته، **كأن الكون له بداية وقد يكون له نهاية وبذلك تقترب من الفكر العقائدى القديم.**

والزاوية الثالثة التى يمكن أن ينظر خلالها لتطور النظرة إلى العالم، ولعلها أهم زاوية لأنها تتعلق بكيفية تفكير الانسان ومعرفة الوجود حوله، هى انتقال الفكر الانسانى من اليقين إلى المعرفة العلمية. فعندما ساد الفكر المسيحى خلال القرون الوسطى، كانت المعرفة يقينية والنفوس مفعمة بالإيمان والتسليم، وليس هناك شك أو ريبة. حتى أن الفلسفة كانت تابعة للعقيدة، وكان هذا الفكر سائدا سواء فى الشرق أو الغرب، **ولم يكن أمام المرء طالما أن حواسه المدركة لايمكن الركون إلى صدقها، وأن المعرفة اليقينية تأتى من عل لم يكن أمامه عندما يفكر سوى الإحساس الصوفى بالوجود والاستغراق فى التأمل وإنتظار الوحى والإلهام.** وإذا عنت هناك أية مشكلة فلا يمكن معرفتها أو حلها إلا بالقياس والرجوع إلى المأثورات، أو الحقائق الموروثة السابقة وأى خروج عن هذا النمط يعتبر إثما كبيرا يقتضى المحاكمة والعقاب.

وبايجاز كان الفكر ذاتيا، بعيدا عن الموضوعية. فلما جاء **كوبر نيكس** بأفكاره، وأنزل الأرض من مكانها الرفيع زرع الشك فى النفوس، **وأصبحت الأرض ليست مركزا للكون لاهى ولا الشمس.** وأصبح الانسان ليس أهم مافى الكون- وكان معنى الشك أن **يراجع الانسان كل ماسبق أن اعتبره يقينا، أو من المسلمات.** وكان معناه أيضا أن يبدأ الانسان عندما يفكر من الصفر - ودخل فى أسلوب الفكر التجربة والمشاهدة، وازداد الشك بتوالى الاكتشافات المناقضة للسابق والاعتقاد فيه حتى **أصبح الشك نقطة بدء لفكر بعض الفلاسفة كديكارت.** ووضع بعض الفلاسفة أسلوبا للتفكير يتخلص من أوهام كثيرة تؤثر فى الوصول إلى الحقيقة، ثم قام **نيوتن** بوضع قوانين لمشاهدات **جاليليو** التى ساهمت فى زرع الشك فى النفوس، **وجاء اينشتين ليغير كل المعارف المتعارف عليها ويقول بكون محدب لااستواء فيه.**

وحاليا يعتمد الفكر العلمى على الإحصاء، والافتراضات العلمية وقوانين الاحتمال، وأصبح اليقين غير موجود وبدلا منه **يوجد معرفة احتمالية قريبة من الحقيقة، وهذا القرب يزداد كلما اتسع أفق المعرفة.** ولنضرب مثلا بالمعرفة الاحتمالية: فحينما نحاول أن نعين وجود الإلكترونات التى تدور حول نواة ذرة، فاننا لن نستطيع ذلك على وجه اليقين لكننا سنقول بتواجدها فى مسارات احتمالية.

وأخيرا فطالما أن **المادة والطاقة وجهان لشئ واحد كما يقول أينشتين، وطالما أن قانون الاحتمال أصبح جزءا لاينفصم من النظرة العلمية للوجود،** فقد يقف البعض دهشا وبدلا من أن يقول الطاقة والمادة نسيج واحد يقول لعل المطلق والمادة نسيج واحد. وقد يسأل آخرون حيارى **هل ياترى ماتراه حولنا هو الحقيقة فعلا أو أننا نرى ظلالها فقط ؟! والمؤكد أننا لازلنا نسبح فى بحر المعرفة للاقتراب شيئا فشيئا نحو معرفة الحقيقة كأمل.**

رحيق السنين

الوقود الحفرى.. ومشاكل البيئة

د. سمير حنا صادق

استعمل الانسان الواقف Homo erectus النار منذ مليونى عام، قبل أن يعرف الكلام .كان الوقود فى ذلك يتكون من الخشب والقش. وبعد أن استأنس الإنسان العاقل Homo sapiens الحيوان منذ أقل من ١٠٠ ألف عام ، استعمل روث الحيوانات المجفف كوقود.

وعندما روى **ماركو بولو** لقومه بعد عودته إليهم أن أهل الصين يستعملون حجرا اسود كمصدر للوقود لم يصدقه أحد . وقد استعمل الصينيون الفحم الحجرى قبل الميلاد بألف عام كوقود فى صهر النحاس. أما فى إنجلترا فقد بدأ استعماله على نطاق ضيق بعد ذلك بما يزيد من ألفى عام. وفى بداية القرن الثامن عشر ، ابتكر **ابراهام داربى** A. darby طريقة صنع فحم الكوك الذى استعمل فى المسابك والمصانع ثم بعد ذلك فى الآلات البخارية التى اخترعها **جيمس وات** J. Watt.

عرف الأمريكيون تقطير البترول بعد نجاحهم فى حفر أول بئر فى **تيتوسفيل** Titusville **فى** بنسلفانيا عام ١٨٥٩ .**كان أول ما قطروه من هذا السائل هو الكيروسين الذى استعمل فى المصابيح الضوئية بدلا من زيت الحوت ومن الشحوم الحيوانية**.ولقد تطورت صناعة التقطير تدريجيا إلى ما هو أفضل اشتعالا من الكيروسين مثل الجازولين Gasoline (وهو البنزين عندنا) وبدأ استعمال هذه السوائل فى آلات الاحتراق الداخلى كالسيارات ثم فى الطائرات خصوصا فى الحروب وهكذا سيطرت هذه المواد على الاقتصاد.

يطلق على الفحم والبترول والغازات الطبيعية اسم **الوقود الحفرى** Fossil Fuel .وما تحتويه هذه المواد من الطاقة هو فى حقيقة الأمر مخزون من طاقة الشمس التى جمعتها النباتات القديمة قبل أن تدفن تحت طبقات من الصخور والرمال وتتحول إلى فحم وبترول وغازات وعلى هذا ،**فان حضارتنا تعيش على حرق المخلوقات القديمة المتواضعة التى عاشت قبلنا بمئات من السنين** ، أى أننا **نعيش على أجساد أبناء عمومتنا من النباتات.**

ولقد لعبت هذه المواد دورا رئيسيا فى الاقتصاد والتاريخ العالمي وفى الحرب العالمية الأولى والثانية ، ولكن أخطر أدوارها كان فى منطقتنا التى نكبت بها . فكل تاريخ المنطقة يرتبط بها ، بداية من اشتراك القوات الفاشية مع القوات البريطانية فى تحطيم الحركة الوطنية اليونانية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (وهى العملية التى وثقها **ناعوم تشومسكى** Naom Chomsky **فى كتابه الجميل** The Fateful Triangle ومرورا بإنشاء دولة إسرائيل ونهاية بحروب الخليج.

تستورد الولايات المتحدة حوالى ٣٠٪ **من احتياجاتها من البترول من الخليج .وفى بعض شهور السنة يصل ما تستورده إلى أكثر من ٥٠٪** ، ويتسبب البترول فى أكثر من نصف العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى. **وتنفق الولايات المتحدة أكثر من بليون (ألف مليون) دولار أسبوعيا لاستيراد البترول..** وكذلك تفعل اليابان.

ويدفع البترول البلاد المتقدمة إلى سياسات غير أخلاقية: ففى عام ١٩٩٠ كتب كاتب الأعمدة المشهور **جاك اندرسون** Jack Anderson (معبرا عن فكرة منتشرة) يقول : رغم أن الفكرة قد تبدو غير مقبولة إنسانيا ، فإن الولايات المتحدة عليها أن تلعب دائما دور رجل البوليس العالمى لأسباب أنانية بحتة .فالأمريكيون يحتاجون إلى ما يملكه العالم الخارجي من البترول».

ولعل هذا يذكرنا بما كتبه تاجر أمريكى إلى زوجته أيام حروب الأفيون فى الصين ويقول لها : «رغم ما قد تبدو عليه فإن تجارة الأفيون تجارة نبيلة وشريفة».

ما الذى يحدد درجة حرارة الأرض؟ إن كمية الحرارة التى تنفذ من جوف الأرض إلى سطحها كمية ضئيلة جدا لا تأخذ فى الحسبان ان مصدر حرارة الأرض هو أشعة الشمس ، ولو امتنعت هذه الأشعة لتجمد الهواء المحيط بالأرض، ولأصبحت الأرض مغطاة بطبقة من جليد النتروجين والأكسجين سمكها ١٠ أمتار.

يسقط على الأرض كمية مهولة من الطاقة مع أشعة الشمس ،وتعكس الأرض كمية مماثلة من الطاقة . ولو نظرنا إلى الأرض من الفضاء الخارجي بآلات الرؤية الخاصة بالأشعة الحرارية تحت الحمراء ، لوجدنا الكوكب يتوهج بضوء هذه الأشعة -خصوصا فوق الصحراوات.

وهكذا فإن درجة حرارة الأرض تتوقف على العلاقة بين ما يسقط من أشعة الشمس من طاقة وما ينعكس من الأرض من الأشعة تحت الحمراء . وبالحساب ، يمكننا أن نثبت أن حرارة الأرض كان يجب أن تبقى حول درجة ٢٠ مئوية تحت الصفر ، أى أن المحيطات كان لابد أن تتجمد . ولكن هذا لم يحدث ،فأين الخطأ؟.

لقد نسينا التصوب Green house effect فبينما يكون الهواء شفافا تماما لأشعة الشمس المرئية ، فإنه يصبح معتما جزئيا للأشعة الحرارية تحت الحمراء وعلاوة على ذلك ، فإن بعض غازات الغلاف الجوى مثل ثانى أكسيد الكربون وبخار الماء تمتص الأشعة فوق الحمراء بشدة وتحتفظ بها وهكذا فإن أشعة الشمس الضوئية تدخل خلال الغلاف الجوى بسهولة ولكن الطاقة التى تتكون من الأشعة الحرارية تحت الحمراء لا تخرج بمثل هذه السهولة . وهذا هو السبب فى ارتفاع درجة الحرارة فى **الصوب الزراعية** Green houses التى يزداد فيها غاز ثانى أكسيد الكربون

وبخار الماء فتحتفظ بالحرارة.

فإذا أخذنا هذه الأشياء بعين نسبة الاعتبار وأجرينا حساباتنا لتبين لنا أن درجة حرارة الأرض يجب أن تكون في المتوسط حوالي ١٣ درجة مئوية.

وهكذا فإن حياتنا على هذا الكوكب تعتمد على هذه المركبات الضئيلة الموجودة في الغلاف الجوي ،والتي تمثل دثارا يتسبب في التصوب.

ونحن نزيد من حقن الجو بثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات الحافظة للحرارة . ونحن من ناحية أخرى نجرف ونحطم ونجتث الغابات القادرة على امتصاص ثاني أكسيد الكربون الموجود في الجو وتحويله إلى سليلوز الشجر . ولقد ارتفعت بالفعل درجة حرارة الجو خلال القرن العشرين بمقدار درجة مئوية واحدة.

وينبغي علينا ألا نزدري هذا الارتفاع ،فقد تبعته مؤشرات خطرة .فقد أفاد الباحثون النرويجيون بصغر حجم الثلج في القطب الشمالي منذ عام ١٩٨٧. بل ويتسبب هذا التغيير الضئيل في سوء الأحوال الجوية .ففي عام ١٩٩٢ حدث أكبر اعصار في تاريخ الولايات المتحدة(**سمي باعصار اندرو** Hurricane Andrew) وهو الذي كلف شركات التأمين ما يزيد عن ٥٠ بليون دولار.

كذلك ينتج عن ارتفاع درجة الحرارة تغيير في أساليب حياة الحيوانات والميكروبات والحشرات التي تحمل الأمراض . ويقدر أن ارتفاع درجات الحرارة سيزيد حالات الملاريا خلال القرن القادم بحوالي ٥٠ - ٨٠ مليون حالة جديدة.

ولكن لعل أكبر الكوارث هو ما يحدث في المحيطات إذ أن ماء البحر يتمدد فيزداد حجمه ، علاوة على انصهار الثلوج القطبية ويقدر أن هذا الارتفاع قد يصل إلى متر خلال القرن القادم مما سيؤدي ، لو استمر الحال على ما هو عليه ، إلى اختفاء **جزر البولينيزيا والملاتيزيا وكوارث لفينيسيا ، وبانكوك والاسكندرية ، ونيو أورلينز وميامي ونيويورك وعلى شواطئ أنهار المسيسيبي ، واليانجتز والنيل والنيجر.**

السيناريوهات رهيبة وتحتاج لدراسة.

ماذا نصنع ؟ سيبقى ثاني أكسيد الكربون معنا لمدة طويلة، ولن ينصلح الحال إلا بعد أجيال من العمل الجاد.

إن أكبر منتج لثاني أكسيد الكربون في العالم هو الولايات المتحدة ، تليها روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي القديمة، والثالث هو جميع بلدان الدول النامية (بإزالة الغابات وحرقها) ، ويتلوها بلدان غرب أوروبا ، ثم الصين ، ثم اليابان .. أحد أكثر بلدان العالم كفاءة في استعمال الوقود.

الحل إذن لابد أن يكون عالميا.

ولو كان الحل ممكنا في أربع أو ست سنوات لأصبح جذابا ولكنه يحتاج إلى عشرات السنين لتنفيذه . وهذا هو مربط الفرس، إذ أن الرأسماليين لا يحبون الحلول التي تتحقق نتائجها بعد ٤٠ - ٥٠ سنة لأنه لا مكسب لهم فيها.

إن ٥٪ من سكان العالم (الولايات المتحدة) يستهلكون ٢٥٪ من طاقة العالم والسيارات مسئولة عن إنتاج ثلث ثاني أكسيد الكربون في أمريكا إذ أن كل سيارة تنتج أكثر من وزنها من ثاني أكسيد الكربون كل عام . وعلى هذا فيجب تحسين أداء الموتورات بحيث ترتفع من ١٠ كيلو للتر إلى ٤٠ كيلو متر للتر.

وتقوم شركات السيارات حاليا بمحاولة صناعة سيارة كهربائية ، ولكن ما هي السيارة الكهربائية؟ إنها سيارة تشحن بالكهرباء الصادرة من محطة تعمل بالوقود الحفري . فلن تعود بذلك بفائدة على ظاهرة التصوب. قد يكون أفضل من ذلك تصغير حجم السيارات.

ولا يمكن أن يطلب من الدول النامية أن توقف استعمال الوقود الحفري . إن الصين تنمو ولا يمكن أن نطلب منها أن توقف نموها . وإجابتها على طلب البلدان المتقدمة ستكون واضحة وعادلة «لقد لوثتم أنتم العالم وعليكم الآن أن تدفعوا ثمن الإنقاذ».

ولكن هناك حلول أخرى مثل مزيد من استعمال اللمبات الفلورسنت. ولكن أهم من ذلك كله ،من الممكن استعمال مصادر أخرى للطاقة سيفرضها علينا استهلاك مخزون الوقود الحفري.

هناك مثلا **الطاقة الانشطارية** Nu- clear fission وتوجد حاليا مراكب تسير بهذه الطاقة، وتوجد أيضا محطات كهرباء . تعادل تكاليف الطاقة من هذه المحطات مثيلتها من محطات الوقود الحفري ، ولكن ما ينتج عنها من مواد مشعة طويلة العمر (آلاف من السنين)تحتاج لمعالجة خاصة. فإذا دفناها فينبغي التأكد من أنها لا تصل إلى المياه الجوفية.

هناك أيضا الطاقة الاندماجية Nuclear Fusion وهي تستعمل الماء الثقيل الموجود في مياه البحار كمصدر للطاقة . ولكن الأمل في توليد هذه الطاقة بطريقة اقتصادية ضئيل جدا .وقد انتشرت إشاعة علمية في وقت من الأوقات بإمكانية توليد هذه الطاقة بسهولة ولكن ثبت خطأ هذه المقولة.

وهناك مصادر أخرى للطاقة .هناك الطاقة الشمسية التي يمكن استعمالها بكفاءة تامة في تسخين المياه أو في توليد الكهرباء ولعله من العلامات التي تدعو للتفكير أن الرئيس كارتر قد زود البيت الأبيض بمصادر للطاقة الشمسية لتسخين المياه ، وكان أول ما فعله **ريجان** عند وصوله للرئاسة ، هو تحطيم هذه المصادر .وهذه هي الفلسفة التي تقدم الدعم السفيه لاستهلاك البترول- ويكفي ما صرف على حرب الخليج- وتوقف الدعم لمصادر الطاقة البديلة.

وهناك أيضا مصادر الطاقة من مساقط المياه ،وهي منتشرة في جميع أنحاء العالم وأقرب مثال هو السد العالي الذي كان يوفر في وقت من الأوقات نصف احتياجات مصر من الطاقة .ولعله من المثير للفكر ، أن السد العالي وهو بلا شك مصدر سليم بيئيا للطاقة ، فهو لا ينتج ثاني أكسيد الكربون ، قد هوجم بيئيا من بعض من يسيئون استعمال سلاح البيئة.

ولكن أهم مصادر الطاقة وأسهلها هي باستعمال أشعة الشمس مع الخلايا الضوئية الكهربائية Photo voltaic cells في توليد الكهرباء .ومن الممكن استعمال هذه الطاقة في تكوين الايدروجين الذي يمكن لتوليد الطاقة وينتج عنه بخار ماء ولا ينتج عن ثاني أكسيد الكربون.

ولعل فيما يحدث في هذا المجال ما يثير الكثير من التفكير.

إن ثمن البرميل من البترول الآن حوالي عشر دولارات ولكن إذا أضفنا إلى ذلك ما يتكلف الجيش لحماية هذه المصادر والحروب (مثل حرب الخليج) والمؤامرات والمساعدات لقفز ثمن البرميل إلى مئات من الدولارات ، ولأصبح البترول من أغلى مصادر الطاقة بينما لا تزيد تكاليف الأبحاث في مجالات الطاقة البديلة عن ثمن طيارتين لحماية مصادر البترول.

إن العائد سيكون كبيرا جدا- ولكنه بعد سنين طويلة ومرة أخرى هذا ما لا يحبه الرأسماليون وما لا ترضى به آليات السوق.

ورغم المقاومة الشديدة فقد بدأت دول العالم تهتم بالظاهرة ، وتعهدت معظمها بالحد من إفراز ثاني أكسيد الكربون وتعاونت أغلبها في هذا المجال باستثناءات ذات مغزى ، أهمها دول الأويك والولايات المتحدة.

ولكن في النهاية في أبريل ١٩٩٣ وافق **كلينتون** على ما رفضه بوش بالامضاء على معاهدة **ريو دي جانيرو** بالتعهد بأن يكون انتاج الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ مماثل لانتاجها في عام ١٩٩٠ ،ولعل هذا أحد أسباب ما يلقاه كلينتون اليوم من متاعب!!.



١٨ و١٩ يناير وشروط الانتفاضة الجماهيرية



السيد الاستاذ/ حسين عبد الرازق

بعد التحية

وأنا أتجول فى معرض القاهرة الدولى للكتاب (٣١) وجدت كتابا لسيادتك عنوانه «**مصر فى ١٨ و١٩ يناير دراسة سياسية وثائقية**» وكم كنت سعيداً وأنا أقرأ هذا الكتاب القديم الحديث ولقد زالت سعادتى حينما نظرت حولى فوجدت كل الأسباب التى قامت من أجلها ثورة أو انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ما زالت قائمة بل ازدادت ،فأين الشباب؟.

كلما أذهب إلى مكان أخرج الكتاب وأطالع ما فيه أجدنى ولسان حالى يقول لماذا لا تخرج بهؤلاء الأجساد الثابتة وكأنها خشب مسندة فكل شئ فى مصر يدعو للانتفاضة وهل بعد الخصخصة يبقى لنا ما نبكى عليه؟ هل بعد هذا التزوير الفاضح فى إرادة الأمة يبقى لنا شئ ؟ هل بعد تحكم رجال الأعمال فى سياسة الحكم يبقى لنا شئ؟ هل بعد وجود النائب الصايع ونائب النقطة وجملة هذه المصححات فى مطبخ القوانين هل يبقى لنا شئ؟ كل شئ أصبح لا قيمة له فى ظل سياسة الحزب الوطنى، أسف الحزن الوطنى فهل نطمع من حضراتكم أن تعلنوا انتفاضة أخرى على غرار ١٨، ١٩ يناير قبل موسم المبايعة.

ولكم تحياتى

أبو المعالى فائق

أحمد محلة مرحوم- الجوهرية مركز طنطا- غربية

لقد وضعت يدك على الجرح الغائر العميق يا صديق «**أبو المعالى**» ،وقد كان رئيس التحرير سعيداً حين قرأ رسالتك وعرف أن كتابه عن ١٨-١٩ يناير ما يزال يقرأ..

ولعل تشخيصك لما يحدث فى مصر الآن باعتبار أن كل الظروف الاقتصادية -والاجتماعية والسياسية تتشابه -بطريقة ما مع ما كان قائما عام ١٩٧٧ حين خرج الشعب المصرى من الاسكندرية إلى أسوان محتجا على رفع الأسعار المفاجئ صحيح.. ومنذ ذلك الحين تعلمت الحكومات المتعاقبة درسا هاما ، ألا وهو عدم مفاجأة الشعب برفع الأسعار دفعة واحدة، وإن كانت أى مقارنة بين الوضع القائم الآن والحالة التى كانت فيها أوضاع الطبقات الشعبية والوسطى فى مصر عام ١٩٧٧ ربما تدعونا للرثاء لأنفسنا ولسنا فى حاجة إلى الأرقام لكى نعرف أن البطالة تفاقمت وأن المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر طبقا لدراسة لمجلس الشورى هم ٤٥٪ (و٤٨٪ طبقا لدراسة معهد التخطيط القومى)، وأن أبناء الفقراء يخرجون من المدارس وبعضهم لا يدخلها أصلا، وأن أحزمة الفقر والعشوائيات حول المدن تتزايد، وأن الفلاحين الذين طردوا من أراضيهم بعد تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ أصبحوا ينتقلون

إلى المدن بكثافة أكثر من ذى قبل ، وأن الإسكان الفاخر والقرى السياحية قد تزايدت بصورة تخرج لسانها لمئات الآلاف من الشباب العاجزين عن إيجاد سكن أو إنشاء أسرة، وقد ارتفع سن الزواج إلى ما فوق ٣٥ عاما للشاب وما يقترب منه للفتاة.

وعلى عكس مما تدعى الحكومة أن الخصخصة لن تؤدى إلى طرد عامل واحد، فضلا عن أن المعاش المبكر هو طرد مبطن وهو على حد قول العمال موت مبكر، فإن عما لا يفصلون ويطردون بعد خصخصة مصانعهم أو إغلاقها تلك الخصخصة التي نقلت ما يملكه الشعب إلى الأفراد أجانب ومحليين وألحقت أكبر ضرر باقتصاد البلاد واستقلالها.

وانتشر الفساد كما وصفته فى المؤسسات التشريعية والتنفيذية .. وأصبح غضب الشعب وسخطه يفقأ أى عين بصيرة.

ولكن هذا كله لا يصنع انتفاضة . وبالمناسبة لم تكن قوى وأحزاب اليسار هى التى أطلقت وصف الانتفاضة على ما حدث فى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ والتى وصفها السادات بأنها **«انتفاضة حرامية بل قال عنها اليسار انها «هبة شعبية» لأن** المعنى العلمى للانتفاضة لا ينطبق عليها حيث يكون لها منظمون وبرنامج وشعارات وأهداف عاجلة وأهداف بعيدة.

صحيح أنه كانت هناك شعارات شبه موحده لهبة يناير ١٩٧٧ رددها الناس بعد أن كانوا قد شاركوا بحماسة وحيوية فائقة فى إنتخابات ١٩٧٦ التى شهدت عملا سياسيا واسعا قادة اليسار فى طول البلاد وعرضها ، كذلك كان الموضوع الواحد وهو رفع الأسعار ، والهدف الوحيد وهو إلغاء هذا الرفع، يدفع الناس لتأليف شعاراتهم الفورية عن الموضوع متأثرين فيها إلى حد بعيد بشعارات الحركة الطلابية التى نشطت فى الجامعات المصرية منذ هزيمة ١٩٦٧ سواء عن طريق المظاهرات العاصفة أو النشاط داخل الأسر الطلابية ومجلات الحائط والندوات فى الحرم الجامعى حيث لم يكن نادرا أن تكون المطالب الوطنية والديمقراطية ذات بعد اجتماعى عميق وصريح.. ولكن غياب القيادة والتنظيم حصرها فى نطاق الهبة الجماهيرية.

أما أن نقوم نحن فى«اليسار» أو فى الحزب بإعلان انتفاضة أخرى فهذا لا يرتهن بإراداتنا ولابإرادة أى منظمات أو أفراد بذاتهم، وبعيدا عن مجمل الحركة السياسية والجماهيرية بأحزابها ونقاباتها ومنظماتها المختلفة..

فإذا نظرنا إلى وضع هذه الحركة ومجمل الشروط التى تعمل فيها سوف نجد أنها تحول بينها وبين تنظيم الحركة الجماهيرية والعمل معها وتعبئتها لانتزاع حقوقها الديمقراطية بمعناها الشامل من حق التعبير والتنظيم والحركة، إلى الحق فى الغذاء والتعليم والصحة والسكن.

إن الأحزاب التى تعمل طبقا للشرعية القانونية محاصرة فى مقراتها وصحفها وعاجزة عن الوصول إلى الجماهير ناهيك عن قيادتها ، إما الأحزاب غير المعترف بها والتى تعمل رغم أنف الشرعية القانونية فإنها عاجزة بدورها بسبب المناخ العام والركود العام عن القيام بدورها أو توسيع قاعدة علاقاتها الجماهيرية أما لأنها تفتقر إلى المبادرات الشجاعة، أو لأن الخوف استشرى فى أوساط الجماهير التى تعرف جيدا كل تفصيلات التعذيب فى السجون وأقسام الشرطة . فضلا عن أن الثقافة البراجماتية الرديئة السائدة علمت الناس أن يبحث كل لنفسه عن حل يخصه ، وجعلت شروط العمل الجماعى تتراجع إلى الحد الأدنى ، رغم المبادرات التى تنطلق هنا وهناك..

أما النقابات فحدث عنها ولا حرج . إن الاتحاد العام للعمال ونقاباته الفرعية ليسو إلا مؤسسات بيروقراطية حكومية ملحقة بالحزب الحاكم فى الغالب وتأتمر بأمره وتعمل بكل طاقاتها ضد مصالح العمال.

وقد جرى تجميد ثلاثة من أكبر النقابات المهنية فى مصر وأكثرها نشاطا وديناميكية هى نقابات المحامين والمهندسين بينما تعطلت نقابة الصحفيين وشل نشاطها لأسباب أخرى.

وتعد الحكومة لاصدار قانون جديد للمنظمات الأهلية تستهدف منه فرص قبضتها بطريقة أكثر إحكاما على المنظمات الشعبية التى كانت قد نشطت فى السنوات الأخيرة واستوعبت جزءا لا يستهان به من الطاقات المعطلة فى الأحزاب والنقابات وفتحت بعضها- خاصة منظمات حقوق الإنسان- آفاقا جديدة للعمل الشعبى.. وتلقت نصيبها من الضربات..

وبطبيعة الحال لا تقوى هذه المنظمات بحالتها تلك على قيادة انتفاضة جماهيرية ظافرة فهو ليس دورها ،وأقصى ما يمكن أن تفعله هو الالتحاق بانفجار عفوى شعبى وواسع بالطريقة ذاتها التى حدثت فى يناير ١٩٧٧.

وإذا استثنينا الدروس الكبيرة والخبرة الثمينة التى حصلت عليها الحركة الجماهيرية فقد كان حصاد النخبة العفوية فى ذلك العام خسارة بكل المقاييس للحركة السياسية والديمقراطية فى مصر. فإذا كانت الحكومة قد تراجعت عن رفع الأسعار فإنها رفعتها بعد ذلك خطوة خطوة. بصورة مضاعفة مرات ومرات وأصدرت سلسلة من القوانين المقيدة للحريات من أهمها وأشهرها القانون ٢ لسنة ١٩٧٧ الذى شدد العقوبة على التظاهر لتصل إلى خمسة وعشرين عاما ، ولم يلغ هذا القانون إلا بعد كفاح مرير.

ولم تستطع الحركة الجماهيرية التى تفتت بينما ازدادت الدولة البوليسية توحشا وقوة أن تقدم الحماية اللازمة لمئات من المناضلين والنشطاء السياسيين الذين اعتقلوا بعد الهبة وقضوا سنوات فى السجون وأروقة المحاكم . ومنذ ذلك الحين اتخذت الحركة طابعا فئويا .. عماليا أو فلاحيا أو طلابيا وحالت الظروف السابق الاشارة إليها بينها وبين الالتحام مع بعضها البعض حتى الآن رغم نضج الشروط والتحاق فئات واسعة من الطبقة الوسطى بمستوى حياة الكادحين .

صحيح ليست هناك معركة كبرى دون خسائر كبيرة، ونحن نعرف جيدا أن التغييرات الجذرية نحو الأفضل أصبحت أصعب فأصعب فى ظل العولمة والارتباط العضوى بين الاقتصاد الوطنى والتحالف الطبقى الحاكم من جهة ، ورأسمالية المراكز الكبيرة من جهة أخرى ، وهو أصعب لا فى بلادنا وحدها وإنما فى كل أرجاء العالم وكل بلد على طريقته.

ولكن هذا لا ينفى أن الحركة السياسية والديمقراطية فى مصر لم تستنفذ كل الهوامش المتاحة ناهيك عن السعى لكسب مساحات جديدة للعمل ،وقد أصابها اليأس الذى تفشى فى أوساط الناس العاديين الذين لا يتمتعون بالوعى السياسى وليسوا منخرطين فى منظمات ، ولم يعد هؤلاء يجدون فى السياسة المعارضة قدوة وأملا إلا فيما ندر.

ولكن مثل هذا الوضع لن يدوم ولن تعدم الحركة السياسية والجماهيرية الخيال والقدرة على المبادرة إلى الأبد ، ولابد أن الاحتياجات الجديدة سوف تخلق أطرا لها سواء داخل المؤسسات القائمة أو خارجها .. خاصة وأن الحكم القائم قد أغلق الطريق كلية أمام تداول السلطة ومن ثم التغيير.

هناك رسائل أخرى ونظرا لضيق المساحة ستنشر فى العدد القادم.

مداخلات

التمويل الخارجي والعمل السياسي

نشرت «**اليسار**» في عدد يناير ١٩٩٩ مقالا للأستاذ **خالد البلشي** على اتساع خمس عشرة صفحة بعنوان «**دفاعا عن الحرية والديمقراطية وليس دفاعا عن منظمات حقوق الإنسان**». كذلك نشرت «**الأهرام ويكلى**» التي تصدر بالإنجليزية عن مؤسسة الأهرام في عدد ٢١/ ٢٧/ يناير ٩٩ مقالا للأستاذ رئيس تحرير «**اليسار**» بعنوان «**حقوق الإنسان ولعبة الأرقام**» شغل الجزء الأكبر من صفحة الرأي الرئيسية فيها . وقد لفت نظري التطابق الكامل في الاتجاه الرئيسي للمقالين، وفي الكثير من الوقائع والحجج التي استندا إليها. هذا التطابق فيما أرى أمر محمود وفسرته على أن **الموضوع كان محل مناقشة متعمقة بين الكاتبين** ، وربما أيضا على نطاق أوسع، وأن المناقشة قد انتهت إلى رؤيا موحدة في شأن لا يمكن المبالغة في تقدير أهميته ودقته.

وإذ اختلف مع هذه الرؤيا ، ومع الكثير من الحجج والأسانيد التي تقوم عليها ، فإنني أرجو أن يقبل مني التعليق على المقالين معا في منبر واحد أفضل أن يكون مجلة اليسار.

وبداءة أود أن أؤكد أن هذا الاختلاف لا يمنع من الاتفاق مع المقالين في بعض ما ورد فيهما . إنني مثلهما أعطي أهمية كبرى للمنظمات والمراكز النشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان ، رغم بعض الهنات والتجاوزات بل والأخطاء التي قد تصدر عن عدد من المشاركين فيها أو المتطفلين عليها.

وأضيف أن هذا النشاط ،في ظل الظروف السائدة الآن في مصر ، ربما كان أيضا العمل السياسي الأكثر إبهارا ووعدا ، خصوصا -وذلك أمر سائغ ومتوقع- إذا وسعت تدريجيا دائرة حقوق الإنسان لكي تشمل بالاضافة إلى الحقوق الشخصية أو التقليدية (حرمة شخص الإنسان وحمايته من الاعتقال أو التعذيب أو المحاكمة أمام غير قاضيه الطبيعي .. إلخ) ،**الحقوق السياسية** (حق اختيار القائمين على السلطة عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة ،وحقوق تكوين الأحزاب والتجمع والتظاهر والنشر والنفاذ على أسس عادلة إلى كافة وسائل الاعلام ، والحصول على المعلومات وشفافية أعمال السلطة وملاحقة المسئولين عن التجاوز في استخدامها أو الأخطاء الجسيمة فيها.. إلخ) ،**والحقوق الاجتماعية** (الحق في العمل والتعليم والخدمات الطبية وفي الحصول على نصيب عادل من الدخل القومي .. إلخ) وأرحب بالاتجاه العالمي المتزايد نحو التأكيد على هذه الحقوق في مواثيق دولية أتوقع في مستقبل ما ، قد يكون قريبا أو بعيدا ، أن تكتسب تدريجيا صفة الالزام. **أرحب بهذا الاتجاه حتى وإن كانت القوى الامبريالية في أحوال كثيرة تستخدم هذه المواثيق للتدخل الانتقائي في الشئون الداخلية للبلدان التي لا ترضى عنها** .

كذلك أتفق مع التفسير الذي قدمه الكاتبان للظروف والبواعث التي أدت إلى الحملة الشعواء الظالمة التي شنت على منظمات حقوق الإنسان بمناسبة **أحداث قرية الكشح** ،وفي النظر إلى **قانون الجمعيات الأهلية سيئ السمعة الذي استهدفت الحملة** أيضا حمايته **باعتباره أحد أهم أدوات قهر المجتمع المدني** ووأد المبادرات التي لا ترضى عنها السلطة ،حتى ولو كانت تلك المبادرات مكتملة الشرعية في ذاتها.

والتقى أيدينا مع الكاتبين في أنه لا يصح النظر إلى الغرب كوحدة مصمتة معادية أو كيان واحد متجانس ،فهو يضم قوى ديمقراطية ترغب بإخلاص في حماية حقوق الإنسان في كل مكان أو تتعاطف مع الدول الصغيرة والفقيرة. **على أنني دهشت كثيرا لما ورد في مقال الأستاذ البلشي عن وجود تيار فكري يساري يرفض الميثاق العالمي لحقوق الإنسان وأي تعامل مع الغرب على اعتبار أن الميثاق والحملة العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان ما هما الا سلاح في يد الغرب للتدخل في شؤوننا** ، **كما أن ذلك التيار يتجاهل وجود قوى ديمقراطية في الغرب قادرة على إجبار حكوماتها على تمويل منظمات حقوق الإنسان وينكر وجود أي جوانب إيجابية في عملية العولمة** ، **فهذا النوع من اليسار لم ألتق به قط ولم يكن لي سابق علم بوجوده**.

على الجانب الآخر فقد لفت نظري بشدة إفساح الكاتبين لحيز كبير من مقاليهما لبيان مختلف أنواع المعونات الضخمة التي تتلقاها الحكومة من الحكومات والهيئات غير الحكومية الأجنبية والمنظمات الدولية ،وعلى رأسها بطبيعة الحال الوكالة الأمريكية للتنمية التي تقدم **٨١٥ مليون دولار سنويا بين** الأستاذ البلشي (**بالبنط الثقيل**) أنها تقدم من أجل تدعيم النمو الاقتصادي وتوجه إلى مشروعات تنمية الصادرات ومنح وقروض للمشروعات الصغيرة والأسواق الرأسمالية والتعليم الأساسي والصحة وتنظيم الأسرة والبيئة والبنية الأساسية ، ثم الاتحاد الأوروبي الذي بين **الأستاذ البلشي** أيضا أنه قدم قروضا وجهت جميعها لتمويل تنمية البنية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية بلغت **٦٣٨ مليون إكو أوروبي** ،يضاف إليها **١١٨ مليون إكو أخرى**. وكذلك تمويل الشراكة الأوروبية الذي يصل إلى **٧٥ مليون إكو** ،ومنحة قدرها **مليار و٥ مليون جنيه** وجهت



خالد البلشي

د. فوزي منصور

إلى برنامج الاصلاح الصحى ،وهكذا يتوالى ذكر الجهات المانحة ومؤسساتها والأغراض التى توجه المنح إليها : الدانمارك ،السويد ، هولندا .. إلخ ،حتى مؤسسة فورد لم يخطئها الحصر ، كل ذلك بينما **لم يجاوز حجم التمويل الذى وجه للمنظمات غير الحكومية ،ومن بينها منظمات حقوق الإنسان ٥٪ من حجم المعونات التى تقدمها هذه الجهات لمصر.**

ولم يتخلف مقال الأستاذ **حسين عبد الرازق** رغم إيجازه النسبى عن مقال الأستاذ **البلشى** فى بيان ضخامة حجم المعونات الأجنبية ومصادرها ،والاوجه التى تصرف عليها ، ثم مقارنتها بالتمويل الضئيل الذى تحصل عليه المنظمات غير الحكومية.

وقد تبادر إلى ذهنى فى أول الأمر أن إيراد هذه البيانات والمقارنات هو من قبيل «لا تعايرنى ولا أعايرك ، فالهم طايلنى وطايلك»، **لكن نفى هذا الخاطر بسرعة أن أيا فى المقالين لم يتضمن اشارة نقدية لا للأهداف التى تدفع الحكومات ، وخاصة أمريكا أو الاتحاد الأوروبى ،إلى تقديم هذه المعونات ، ولا إلى النتائج البالغة الخطر سياسيا واقتصاديا وثقافيا المترتبة عليها ،الأمر الذى يوحى بأنها كلها خير محض .هذه الروح غير الانتقادية تسيطر أيضا على الاستعراض الدافئ الذى تقدم به الكاتبان للتمويل الوارد من الهيئات الدولية أو المنظمات غير الحكومية الأجنبية.**

ويبدو لى أن القياس على النشاط الحكومى قياس خاطئ من أساسه ، فالحكومة كيان عام يفترض- بصرف النظر عن مدى صحة هذا الفرض فى الواقع -أن نشاطه خاضع لتوجيه ورقابة هيئات الدولة المختلفة وللرقابة والفحص والنقد الشعبى ، بينما يخضع نشاط المنظمات والجمعيات الأهلية فى الأساس لتوجيه ورقابة مجالس إداراتها وجمعياتها العمومية فقط ، إلا إذا قبلنا -وذلك نتفق جميعا على رفضه- الرقابة الكاملة والمطلقة للحكومة على نشاطها.

ولـلسبب ذاته **فليس كل ما تقوم به الحكومات حل مباح للافراد والتنظيمات الخاصة** ،وإلا لحق لهم ولها التخاطب والتفاوض دون قيد أو شرط مع الهيئات الأجنبية وإرسال الوفود الدائمة التى تمثلها فى الخارج.. الخ **والأهم من ذلك : منذ متى كانت علاقات الحكومة الخارجية ، بما فى ذلك تلقى المعونات والمنح، قدوة يحتذى بها اليسار أو حجة للقيام بتصرفات مماثلة، وهل أصبح سعى الحكومة وراء المعونات والمنح الأجنبية وعلى رأسها المعونات والقروض التى تقدمها الحكومة الأمريكية أو الهيئات المالية الدولية من السياسات المقبولة لدى اليسار؟.**

هذه الاعتراضات قد تبدو ذات طابع شكلى أو قانونى يمكن «للمنطق الدياليكتيكى والتركيز على الواقع الملموس» أن يتجاوزه .**على أن المنطق الشكلى هو الذى تستجيب له تلقائيا الجماهير الواسعة التى نسعى إلى كسبها والتأثير عليها ، طالما أن مستوى وعيها محدود- ضمن أشياء أخرى أهم- بحدود ذلك المنطق.** وعلى أية حال فإن المنطق الدياليكتيكى والفهم الواعى للواقع والعمليات التاريخية لا يهدمان تماما قواعد المنطق الشكلى وإنما يرتكزان عليها ويكملانها .**وتجاهل ذلك فى ممارسات اليسار الفكرية فى مصر والخارج ،فى الماضى والحاضر ،هو فى تقديرى أحد أسباب اغتراب فئات واسعة من الجماهير عنه.**

وتحضرنى فى هذا الشأن واقعة توضح بجلاء خطورة القياس على تصرفات الدولة، فقد دعانى أحد أقربائى- بعد غيبة طويلة انقطعت فيها أخبار كل منا عن الآخر -إلى منزله . وعلى مائدة الغداء حدثنى عن الأساليب الحديثة التى يتبعها فى إدارة مزارع الفاكهة التى يملكها والتى يشرف عليها خبراء إسرائيليون .ولست أريد أن أذكر هنا رد فعلى التلقائى لهذا الخبر الذى لم أتوقعه ، لكن الذى يستحق التسجيل هو الهدوء المؤدب الذى رد به على:«**لماذا تلومنى؟ إننى لم أستقدم هؤلاء الخبراء ، ولكن وزارة زراعتنا هى التى قدمتهم لى**.وعلى أية حال أليست أمريكا هى السند الرئيسى لإسرائيل ، وبلدنا يعتمد الآن- برضاء الحكومة وتدبيرها-فى كل شئ عليها :فى القمح وفى السلاح وفى المعونات الاخرى؟ (كان الرجل موظفا سابقا بالجامعة العربية) فلماذا لا تبدأ بالدعوة لمقاطعة أمريكا معونة وتجارة وخبراء، وتواجدا فى كل مكان؟».

طبعا يمكن الرد الصحيح على ذلك كله ، وإن كان يحتاج إلى أكثر من جلسة غداء لإقناعه، ويحتاج اسلوب الاقناع والعمل الجماهيرى بل والمسلك الشخصى إلى عناية فائقة من اليسار والقوى الوطنية عموما لا للتأثير على أمثاله (فهو فى النهاية ذو وضع طبقى خاص) ولكن على الجماهير التى تتصور خطأًأنها تتبنى مواقفنا فى المسائل العملية التى تبدو لنا بديهية ،مثل ضرورة مقاطعة البضائع الإسرائيلية. وينبغى ألا نخدع أنفسنا ، فما علينا إلا التجول المدقق فى الاسواق المليئة بالبضائع الاسرائيلية ،والتى يقبل على شرائها الناس العاديون الأمناء ،غير المتكسبين ،لكى ندرك أن **ثمة أخطاء جسيمة ونواقص فى أساليب عملنا ومجمل نشاطنا الفكرى والدعائى**، لا يمكن أن تلام عليها جميعا تصرفات الحكومة أو القيود التى تفرضها علينا ، أو تفسر «بالظروف الموضوعية» الخارجة عن إراداتنا.

وقد وضع الكاتبان شروطا متطابقة أو متقاربة للمنح التى يمكن لمنظمات حقوق الإنسان ومراكز البحث قبولها ،مثل ضرورة رفض المنح التى يشترط فيها المانح برنامج بحث أو أوجه نشاط أو أولويات لا تتفق مع أهداف المتلقى أو مبادئه ، وتجنب الهيئات الممولة التى يمكن أن تحيط بها أية شبهة ، والتزام المنظمات والمراكز المتلقية للتمويل بالشفافية الكاملة فى تصرفاتها المالية .**وختم الأستاذ حسين مقاله بمعيار براجماتيكى ، أو أن شئت دياليكتيكى ،هو أن تلك المنظمات والمراكز ينبغى إن تقيم وفقا لأعمالها ومدى حاجة المجتمع إليها.**

والشروط التى أوردها الكاتبان تبدو ملائمة عندما يضعها مجلس إدارة مركز أو جمعيته العمومية لضمان سلامة أعماله ، لكن تفسيرها يبقى من الناحية العملية منوطا بمجلس الادارة أو الجمعية العمومية ،وهو يفسرها فى ضوء الأهداف والمفاهيم التى يتبناها ،والتى تختلف اختلافا كبيرا بين مركز وآخر، وهى من ثم لا تكفى كضوابط عامة للتمويل الأجنبى .**وعلى سبيل المثال إذا قبل مركز يسارى التوجه التمويل البرئ من الهيئات اليسارية التى تتعاطف مع أهدافه ،فكيف يحق له أو لغيره الاعتراض على المراكز الدينية أو اليمينية التى تقبل تمويلا مماثلا -يخضع للشروط السابق بيانها- من السعودية أو الكويت أو البنك الدولى أو حتى مؤسسة فورد؟ بل إننى أذهب إلى أكثر من ذلك لأقول إن التمويل الوارد من الخارج الموجه إلى جمعيات خيرية بحتة ينحصر نشاطها فى التعليم والصحة وإعانة الفقراء ،قد ينطوى على مضامين أو أهداف خفية طائفية مدمرة . وتاريخ مصر طيلة قرن ونصف حافل بالأمثلة على ذلك .وقد زاد هذا النشاط التمويلى «الخيرى» الذى يخدم- حسبما كتب الأستاذ البلشى -الملايين زيادة مخيفة وتعددت وتنوعت مصادره فى العقود الأخيرة.**

ولست أريد أن أنكر بشكل مطلق جدوى التمويل الأجنبى ، سواء بالنسبة لمراكز البحوث أو منظمات حقوق الإنسان . لكن



حسين عبد الرازق

ذلك يتطلب شروطا أوسع أو أضيق بكثير من تلك التي أوردها الكاتبان ،والتي كانت محل مناقشة جادة على عدة جلسات بين عدد من كتاب مصر ومفكريها المتميزين، ومن بينهم الأستاذ **حسين عبد الرازق** . ولكن بدلا من الدخول في تعقيدات البحث النظري والأصول التي تحكم موقفي اكتفي هنا بذكر مثالين أعتقد أنهما يوضحان بقدر كاف هذا الموقف.

في فترة ما كان علي أن أشارك في البحث عن تمويل لأحد المراكز البحثية التي أقدر تماما مدى جدية وجهد القائمين عليه ، بقدر ما أقدر النتائج الباهرة التي أستطاع تحقيقها بالموارد الضئيلة المتاحة له والتي كانت في طريقها إلى التآكل .

في حالة أولى سعيت دون تردد لدى بعض الأصدقاء الأجانب ذوي الاتصال الوثيق بهيئة تمويلية تابعة لإحدى بلدان أوروبا الشمالية غير ذات التاريخ الاستعماري أو الاهتمام الخاص بمنطقتنا أو التحيز الجاهل أو المغرض لإسرائيل ،وكان الأصدقاء من العلماء الذين قرأت كتبهم وتابعت عن قرب نشاطهم البحثي والعملي واطمأننت اليهم .لكن **النتيجة كانت سلبية تماما لأن الهيئة التمويلية في هذا البلد تركز اهتمامها على بلاد أفريقيا الفقيرة ،وترى -ببراءة أو سذاجة بعض أهل الشمال- أن لدى العرب من الثراء البترولي ما ينبغي أن يغني الباحثين العرب عن المصادر الأجنبية** ،كما أنها -كما أدركت بطريق غير مباشر- تفضل أن توجه المنح للمشروعات البحثية التي يقوم بها علماء البلد الممول في أفريقيا ، أو للمشروعات التعميرية التي يشرفون على تصميمها.

في التجربة الأخرى كنت قد تحدثت عن الصعوبات المالية للمركز الذي يعنيني أمره مع صديق ذي مكانة علمية عالمية رفيعة واتصالات وثيقة مع العديد من الهيئات والمراكز التقدمية المتعاطفة مع حركات التحرر الوطني . بعد شهور -أخبرني أنه أجرى اتصالات في هذا الشأن مع الأعضاء التقدميين الذين يكونون الأغلبية في اللجنة المختصة بالاشراف على المنح الأجنبية بالمجلس التشريعي لإحدى الدول الأوروبية ، وشرح لهم الدور الهام الواعد الذي يقوم به المركز ، وزكى مكانته العلمية ، **وحصل على وعد قاطع بالاستجابة غير المشروطة إذا أنا تقدمت نيابة عن المركز بمشروع بحثي متكامل لن يناقشوا موضوعه أو تفاصيله، حتى لو وصلت التكاليف المقدرة لإتمامه إلى بضع مئات من آلاف الدولارات.**

هنا كنا في وضع يستجيب تماما لكافة الشروط التي أوردها الأستاذ حسين عبد الرازق ولغيرها من «الشروط العشرة» ،كما يقول أهل الأوقاف، التي يمكن تصورها . لكنني شعرت بضرورة الاعتذار عن قبول هذا العرض بسبب قد يختلف البعض معه ، لكنني مقتنع بأهميته الجوهرية ، هو أن الممول الحقيقي في نهاية الأمر بلد ، صحيح أنه ليست له الآن أنشطة استعمارية ظاهرة ، لكنه نشط في تبني المشروع الأوروبي -البحر متوسطي الذي ، وإن كان يهدف ضمن ما يهدف إلى زعزعة السيطرة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط ،إلا أنه لن يكون أبدا قائما على أساس الندية مع بلدان جنوب المتوسط، ولن يكون ، مثله في ذلك المشروع الأمريكي ، إلا على حساب المشروع القومي العربي ، ثم إنه يستهدف أيضا ،مثل ذلك المشروع ، الادماج الكامل لإسرائيل في المنطقة الذي لن يؤدي ،في ظل الأوضاع القائمة، إلا إلى المزيد من سيطرة إسرائيل عليها ،هذا بالاضافة إلى أن التاريخ وتجاربي في المؤتمرات الدولية قد بينا لي أن القوى التقدمية في أوروبا ليست كلها من الملائكة الأبرار.

ثم لنعد أيضا ،للمزيد من التوضيح ، إلى مثال الانجازات التي تحققها المراكز البحثية التابعة لجامعات القاهرة وغيرها ،والتي تمت عن طريق التمويل الأجنبي في معظمها ، وأسهب مقال الأستاذ البلشي في بيانها . إنني لا أريد أن أشكك بأية حال في القيمة العلمية لمجمل هذه الانجازات ، ولا في نزاهة القائمين على إداراتها الفكرية والمالية ، لكنني أيضا لا أستطيع أن أحجب عن ذهني تجربة إحدى مدرسات الجامعة النابهات التي اضطرت للحصول عن **طريق الجامعة إلى منحة** مالية من مؤسسة فورد لتغطية التكاليف المطلوبة لإتمام البحث الميداني اللازم لرسالتها ، بعد اعتذار الجامعة عن التمويل المباشر إلا في حدود ١٥٠ جنيها.

سألتها عن هذه التجربة. أكدت لي أن أحدا في المؤسسة الممولة لم يتدخل في منهج البحث أو حتى يطلع على نتائجه ، وأن كل ما طلب منها هو تقديم بيانات لم تناقش عن أوجه إنفاق التمويل ،**لكنها أضافت متطوعة أن هذه التجربة قد تركت مع ذلك صدعا عميقا في نفسها ،وقدعلمت أنه مع شيوع هذا الأسلوب في التمويل بين أعضاء هيئة التدريس الناشئين ،فإن هناك منهم من يشعر بمثلما شعرت به هذه المدرسة الأمينة، وهناك من يستغلون هذا الأسلوب للاستفادة المالية، ثم هناك الطائفة الثالثة التي استوعبت تماما أساليب التفكير والعمل والحياة وتوثيق الصلات الأمريكية.**

وإذا كنت -كما أسلفت-لا أريد أن أضع موضع التساؤل مدى تأثر الهيئات الجامعية والبحثية والشخصيات القيادية فيها ، ولو بشكل غير واع ، بحقيقة أن جزءاً كبيرا من دخولها وأنشطتها العلمية أصبح يتوقف على التمويل الأجنبي ، وخاصة الأمريكي ، ألا يصبح التساؤل عن المستقبل مشروعا وواجبا عندما ندرك أن الأجيال الناشئة من الأساتذة والعلماء في كل مكان سوف تصبح إلى حد كبير مدينة في تكوينها العلمي والفكري للتمويل الأجنبي ،والأمريكي بوجه خاص ؟

وهل اقتنع اليسار بأن هذا التمويل الضخم الواسع النطاق،والذي يجاوز **بكثير حدود الجامعة حتى لقد وصل إلى مجلس الشعب**

وغيره من الأجهزة ، برئ فى أهدافه سليم فى نتائجه؟ ألا نحصد الآن على كل المستويات الثمار المرة لما زرع على هذا الطريق خلال العشرين عاما الماضية؟.

...

ما العمل إذن؟ ذلك يتوقف على التحليل السليم لطبيعة المشكلة. **ومن الواضح أن ارتكان الحكومات المتعاقبة التى لها أولويات أخرى معروفة، ليست بالضرورة من اختيارها ، إلى التمويل الأجنبى المشبوه هو الأساس فى تفاقمها بالنسبة للمراكز والهيئات التابعة لها ، وإن إعادة ترتيب أولويات الميزانية وإعادة النظر فى أساليب التعليم ودور و أهداف البحث العلمى هما الركنان الأساسيان لحلها.**

لكن الحديث الآن عن ذلك لم يأت إلا عرضا ، بمناسبة طرح مشكلة تمويل منظمات حقوق الإنسان والمراكز البحثية التى تتحمل عبء تحليل ونقد وكشف الكثير من الأوجه المعيبة للأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة ، ومن ثم لن ترضى الحكومة عنها ولن تسهم من باب أولها فى تمويلها ، بل وستسعى على الدوام ، فى ظل الأوضاع القائمة ، إلى قمعها.

وقد رد الكاتبان ، كل بطريقته ، جذور مشكلة تمويل المنظمات والمراكز والجمعيات غير الحكومية ، إلى أن الرأسمالية المصرية الحالية غير حريصة على سيادة جو الحريات فى المجتمع ،بل إنها طالبت باستمرار حالة الطوارئ وتحرص على كسب رضاء الحكومة ،كما أنها متدنية أخلاقيا وليس لها اهتمام حقيقى بالبحث العلمى والثقافة، على خلاف حالها فى الخمسين سنة الأولى من القرن الحالى . أما الطبقة الوسطى ،التى هى المصدر الرئيسى لدعم هذا النشاط فى أى مكان فى العالم ، فهى مطحونة لا تستطيع تقديم العون.

ولن أناقش هنا صحة هذا التوصيف المعمم للرأسمالية القائمة ، أو المقارنة بينها وبين الرأسماليات القديمة التى كان **صدقى وحسين سرى وعبود** ، بالقدر الذى كانت تسمح به السيطرة الأجنبية شبه الكاملة على الاقتصاد المصرى ، من أبرز دعائمها. كذلك لن أناقش ما إذا كان وضع الطبقة الوسطى، أو على الأصح الفئات الوسطى والصغيرة من البرجوازية ومن يلحق بهما من المثقفين ، أكثر تدنيا من الناحية الاقتصادية ، بصفة مطلقة أو بالمقارنة مع العمال والفلاحين ، مما كانت عليه فى الخمسين سنة الأولى من القرن . لن أناقش ذلك لأننى أظن أن اليسار- تعريفا- يربط آماله فى الأساس بالطبقات الشعبية ، وبطلائعها من كل الطبقات ، وإن يكن بنسب شديدة التفاوت التى تخدم قضايا التحرر والتقدم والاشتراكية، وفى تحمل عبء القيام بالبحوث المتعمقة المتصلة بها.

هنا أيضا لا أود القيام بمقارنات ظالمة بين الآن وبين ما كان عليه الحال من خمسين سنة مضت، فالزمن غير الزمن ،وحتى الحاجات الأساسية للمثقف المتحرر بالضرورة قد نمت وتطورت ،كما أصبح الحصول على بعض هذه الحاجات ، كالمسكن الذى كان متاحا بالايجار الزهيد فى الماضى ، بالغ التكلفة الآن.. الخ. كل ذلك أدركه ، وأدرك أيضا أن جيلنا قد ارتكب أخطاء بل وخطايا خطيرة الشأن لا أريد الدخول فى تفاصيلها ، وإن كنت أحملها المسئولية الكبرى عما وصلت إليه أوضاعنا .

لكن رغم ادراكى لذلك وما هو أكثر منه من نتائج التطور التاريخى للطبقات فى مصر وما يصاحبه من تغير فى القيم ، فإن الحنين يتبانى إلى عصر لم يكن فيه البحث العلمى المرتبط بقضايا التحرر قد تحول إلى« سلعة » للبيع والشراء ، ولم يكن الدفاع عن حقوق الإنسان (وكانت تسمى بتسميات أخرى) مصدرا للارتزاق ، وإنما كانت تقوم به الطلائع ، وأعيد القول : من كل الطبقات ،على أساس تطوعى، وتقتطع حتى من قوتها الضرورى لتموله وتمويل الأنشطة الأخرى الموازية له.

ما الذى حدث لهذه الطلائع ، وما الذى حدث لمجمل القوى الشعبية أو الشعبية التوجه التى تفرزها ؟ إننى أعرف أن الاجابة على هذه التساؤلات التى تشغل الأذهان منذ سنوات ليست بسيطة أو سهلة ، وأنها ترتبط بالفهم المتعمق للتطورات الموضوعية الداخلية والعربية والعالمية وربما أيضا لعمليات الرشوة والشراء واسعة النطاق التى تقدمها الحكومة بشكل واع ومنهجى لفئات معينة من المثقفين، ومن غيرهم من أصحاب «الكوادر» الوظيفية الخاصة فى الحكومة والقطاع العام وغيرهما.

لكننى أذهب إلى أن أحوالنا الآن ليست مجرد نتاج لتلك التطورات الموضوعية ، ولكن أيضا للعوامل الذاتية التى لم تلق حظها الواجب من الاهتمام والدراسة فى كتابات اليسار المعاصرة.

وبطبيعة الحال لى-مثل غيرى -رأيى الخاص حول مدى أهمية الدور الذى تلعبه العوامل الذاتية فى ظروف مثل ظروف مصر، ومدى إسهامها فى تجميد الأوضاع غير المرضية السائدة الآن ، لا يتسع المجال الآن لطرحه .على أننى أريد التأكيد على أن تقديرى الخاص للدور المتميز الذى تقوم به مجلة«اليسار» ولكتابات رئيس تحريرها فى «اليسار» وفى غيرها من المجالات هو الذى دعانى إلى التعليق على ما اعتبرته غير متسق ،وغير منطقى (تقليديا أو دياليكتيكيا) فى معالجة موضوع التمويل الأجنبى.

فى النهاية فإن الاتساق والمنطق فى الخطاب أو الفكر السياسى هما- معا -مجرد عامل من العوامل الذاتية التى حرصت على إبراز أهميتها ، لكنه فى تقديرى قد لا يكون العامل الأكثر أهمية بالمقارنة مع عوامل أخرى تدركها الجماهير بغريزتها وتجربتها وتؤثر على موقفها منا : عوامل مثل الاتساق بين القول والعمل ، بين الخطاب الموجه إلى الجماهير والاتصالات أو العلاقات التحتية - أو العلوية- التى تجرى مع السلطة ولا تغيب أخبارها أو دلالاتها عن الجماهير ، أو مثل القدرة على التقدم للقيادة الفعالة لحركة الجماهير ، عندما تكون الجماهير متوثبة للتحرك أوحتى رائدة له من أجل تغيير هذا الوضع أو ذاك ، وفى ظروف موضوعية تسمح بنجاح هذا التحرك.

ولأن الأحداث ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بظروف معيشة الجماهير ،فإن ذاكرة الجماهير التاريخية أكثر حدة وعمقا مما نظن ،حتى وإن بدا الظاهر على خلاف ذلك : الذاكرة التاريخية القادرة على تجميع المغزى العام لسياسات وتصرفات السلطة المتتابعة ،وعلى تقييم المواقف العملية للأحزاب والتنظيمات على المدى الطويل ، وأيضا على التقييم الصادق للأفراد المرتبطة اسماؤهم بهذا التيار السياسى أو ذاك من واقع مجمل تاريخهم والنسق العام لتصرفاتهم. هذه الذاكرة التاريخية الجمعية لها ، بالاضافة إلى العوامل الموضوعية الأخرى المعروفة ، تأثير بالغ على مدى إقبال الجماهير على العمل السياسى (والدفاع عن حقوق الإنسان أو البحث والنشر عن أحوال الطبقات والوطن والأمة هما ضرب منه) ومدى ثقتها فى القائمين عليه . وربما لو أخذت حساسيات الجماهير ووعيها التلقائى فى الحسبان بقدر كاف لكان موقفها من العمل السياسى المنتظم أقل سلبية مما هو الآن ، ولأسهم ذلك فى اختراق القيود التى تضعها السلطة على هذا العمل ،وفى حل مشاكل التمويل اللازمة له دون الحاجة إلى البحث عن موارد تأتى من الخارج ، أيا كانت سلامة بواعث المقدمين لها.

أدب

عن النوافذ المفتوحة لشريف حتاتة

د. حمزه البسيونى

عينا أبى تتفاديان النظر إلى أسفل ، إلى حيث تبرز القيود الحديدية من تحت القميص الأزرق الطويل لتلتصق بالساقين وتلتف حول القدمين . يصارع حتى لا ينظر إليها ، ولكنه لا يستطيع .عيناه تنجذبان إليها كالشئ المشوه يعرض عنه وينجذب إليه . من أجلى يريد أن يبدو عاديا كأنه لم يلاحظ شيئا ، لكنى ألمح حركة عينيه .. يظن أن نظرة منه قد تنبهنى إلى ما أنا فيه أو ربما يخاف من مواجهة الحقيقة المجسدة فى الحلقات الحديدية تلتف حول جسمى كالثعبان انقض على . يحاول أن يتماسك رغم الألم فيتحدث حديثا متصلا لننشغل به، ولكن بين الحين والحين تضيع منه الكلمات ، يبحث عنها فلا يجدها ، يتعثر . تطرف عيناه إلى أسفل بتلك النظرة الجانبية الخاطفة التى أعرفها والتى كنت ألمحها عندما يريد أن يخفى عنى شيئا . ولكن ما أجمل الاخفاء الذى يلجأ إليه فى هذه اللحظة . إنه يصارع الدموع خلف مقلتيه، واليأس الذى يزحف عليه ، ويحتل كيانه جزءا بعد جزء ، وموقعا بعد موقع ،**وإذا انهار الموقع الذى ما زال يحتفظ به سأرى ما لا أريد أن أراه . سأراه وهو يبكى أمامى لأول مرة.**

الآن أصبحت أدرك أن الذى سجن ، وتعذب ليس أنا .فطوال السنين التى توالت من ١٩٤٨ إلى نهاية ١٩٦٣ كنت مستغرقا فى نفسى .**فى المشروع الكبير الذى وهبت له حياتى،فى هذا الحلم بالمساواة بين البشر،والغد المشرق الذى يهبنى رضاء عن نفسى ،والذى أحقق به ذاتى** .أتنقل من تجربة إلى تجربة ،أبحث ، وأقرأ ،وأكتب .أحزن ،وأضحك .أصارع الضعف ،وأنتصر فأقوى ، وأدرك .أحيا مشدودا كالوتر يغنى فى القطار يوم أن رحل بنا إلى المنفى ،يقوينى ،ويسندنى ذلك التضامن المدهش الذى ينشأ بين رفاق الطريق يعيشون أيامهم فى خطر ،وينامون إلى جوار بعضهم كأنهم فى مأمن . أزحف على وقع الشعر يتفجر من المعاناة ،والفراق ،والخيال، ويبحث عن وطنه الحقيقى .أحيا ذلك الاحساس الحاد المنعش بالسير على حافة الهوة.

لكنى أدركت بعد أن كبرت ،وتزوجت وأصبح لى بنتا وإبنا ما كان غائبا عنى أيام الشباب ،والانشغال بالذات ،والحلم الكبير: فى ذلك اليوم اقتربت من هذه الحقيقة .قبس من النور أضاء عقلى ،وجعلنى لا أترك أبى ليصارع وحده ، ساعدنى الحب ،انتفض فى لحظة .**تعودت منذ الصغر أن أدفن الأشياء فى صدرى ،ألا أعبر عنها . ولكن هذه المرة قررت أن أقتحم الجدار ،قررت أن أنطق.**

مددت قدمى أحاطت بها سلاسل الحديد وقلت:

«أنت بتفكر فى الحديد اللى أنا لابسه؟».

فوجئ .قطب جبينه ، ودارت عيناه حوله فى حيرة . تردد كأنه يبحث عن رد. لجأ إلى علبة السجائر فى جيبه ،أخرجها ، وسحب منها لفافة أشعلها بأصابع فيها رعشة .التفت إلى الضابط الجالس خلف مكتبه ،وسأله إن كان يسمح لى بالتدخين.

تطلع إلينا الوجه الحليق الرسمى فى جمود يفصح عن الارتباك أمام الموقف ،فاللوائح تمنع التدخين فى السجن .قلت بسرعة:

«شكرا ،لم أعد أدخن» . ثم التفت إلى أبى وقلت :«هه . لم ترد على».

لمحت أصابعه الطويلة تشبه أصابعى تمتد إلى فمه ، وتمسك بشفته السفلى بتلك الحركة التى اعتادها عندما يفكر فى شيئ .قال:

«لم أتعود على رؤيتك هكذا فى القيود».

«وأنا لم أتعود عليها أيضا».

«أتؤلمك»؟.

«لا. اطلاقا .أحس فقط بثقلها . يقولون. إن وزنها ثلاثة كيلو جرامات ، لكنها تبدو اثقل من ذلك ربما لأنى لم أتعود عليها ، بعد ذلك سأشعر أن وزنها أخف . أنظر

حمزه البسيونى وزوجته د. سامية رضا .. الآن



«رفعت القميص «**إنها مربوطة حول وسطى بحزام**».

«**لم أكن أظن أنهم يفعلون هذا بالناس**».

«لا تقلق .. ستندهش أنه عندما وضعوا على القيود أحسست بنوع من الزهو. أيخشون التمرد إلى هذا الحد . إنهم لا يستطيعون أن ينالوا منى».

«لكنها تؤلمك قطعا ،نفسيا على الأقل ، أو تقلقك أثناء النوم».

«أبدا والله . أنت تنشغل بما لا يجب أن تنشغل به. الاشياء تبدو دائما أصعب لمن لم يقع فيها».

القلق ما زال يطل من عينيه.

«هل حالتك كويسة حقا ؟».

ضحكت بصوت عال . التفت الضابط بحركة من رأسه تنم عن الضيق . لكن الابتسامة عادت إلى وجه أبى.

قال الضابط وهو ينظر إلى ساعته:

«وقت الزيارة انتهى».

خرجت من باب الغرفة .كان الحارس ينتظرنى ، تلفت نحو أبى . لوحت له بيدى وسرت فوق أرض الحوش بخطوات بطيئة أتابع بأذنى صليل القيود..

..«**شريف حتاته فى روايته «النوافذ المفتوحة»**.

***

حدث ذلك صدفة . وجودى فى المؤتمر الرابع لحزب التجمع كان نوعا من الصدفة دفعتنى إليها المصاعب والمشاق التى فرضت على فرع الحزب بالاسكندرية. كان من الممكن أن أحيى **شريف حتاته** الموجود فى المؤتمر تحية سريعة ، فلقد قضى معى خمس سنوات فى معتقل الواحات الخارجة . لا أتذكر أنى جلست معه فى حديث متصل مثلما حدث فى هذا المؤتمر .كنت أنا شخصيا بالاضافة إلى شخصيته هو السبب فى وضع هذا الحاجز لأنى كنت أجله ، وأهابه حين أقارن نفسى به. لقد كان ترتيبه الأول فى كلية طب القاهرة ،وهذا ما لم يكن من الممكن أن أحلم به مجرد حلم ، وكان ابنا لعائلة مرموقة اجتماعيا ،وكانت آفاق نجاحه مهنيا غير محدودة.

لكنه ترك كل ذلك خلف ظهره وأصبح محترفا ثوريا يهيم فى ريف مصر ،وهذا أيضا كان لا يمكن أن أفعله.

هرب من السجن وهو فى مستشفى قصر العينى وانطلق فى مغامرة رهيبة. وقد كنت فى فترة معتقلا ونزيلا فى مجارى المعتقل لأيام طويلة .. لشق المجرى لتخصيب الأرض ،وهذا ما لم أكن أستطيعه.

ولكن فى هذا اليوم وفى المؤتمر جلسنا سويا فى حديث طويل كسرنا فيه كل الحواجز الوهمية . **ويومها أهدانى روايته «النوافذ المفتوحة»** .واشتريت نسخة أخرى أحضرتها إلى **محمد الجندى فاكتشفت كنزا**.



اكتشفت أننا نملك أديبا ومبدعا لا أتردد فى أن أقر أن أدبه يرقى إلى مستوى الأدب العالمى.

كيف لم أحس ذلك من قبل ،كيف لم نحتف به ونحييه فى وسط مثقفينا وشعبنا وهو الذى احتفت به فيما بعد الجامعات الأمريكية لماذا .. ألأنه من لحمنا ودمنا ؟.

أتذكر وأنا فى معتقل أبو زعبل وكان معنا **يوسف أدريس** .. حملة الحصار والتشويه التى كانت تحيط به . وكنت أكاد أن أفقد عقلى ، فقد كان **يوسف أدريس** قبل الاعتقال قد بدأ ينشر قصصه القصيرة فى جريدة المصرى فى خضم الصراع بين الأدب التقليدى والأدب الجديد، وكنت أدرك كم هو مبدع ، ومفجر لآفاق أدبية جديدة . وكان أدبه فيما بعد يدرس فى جامعات موسكو ولندن وواشنطن ،**وكنت أتساءل أيضا لماذا هذا الحصار؟ ألأنه من لحمنا ودمنا.**

أتذكر أيضا فى أوائل الثمانينات وكنت فى قبرص موفدا فى مهمة من هيئة الصحة العالمية ، إنه كلما قابلت أطباء قبرص فى الوحدات والمستشفيات يسألوننى عن **دكتورة نوال السعداوى المناضلة والأديبة المبدعة** ،وقد التقطت الاسم بصعوبة لأنهم لا ينطقون حرف العين وتذكرت يومها أطباء مصر ومدى معرفتهم بنوال السعداوى.

وكنت أتساءل أيضا لماذا لا نحتفى بها ؟ ألأنها من لحمنا ودمنا ؟.

كل ذلك جال بخاطرى وأنا أتنقل بين صفحات الرواية.

تاريخ خارق لمناضل مصرى يحمل كل تراث شعبنا الايجابى من بناة الاهرام حتى بناة السد العالى . وفنان مبدع حقا.

إنه نموذج لما اجتمعنا جميعا فيه، واجتمع تاريخنا ونضالنا . وتذكرت **رواية الأم لمكسيم جوركى** ،لقد كنا نستخدمها فى تجنيد الأعضاء وفي توعيتهم ،وتساءلت **هل يمكن أن يحتوى أى برنامج تثقيف فى حزبنا على هذه الرواية لتعيننا على أن نقول أشياء كثيرة؟.**



تأملات حول فيلم " إنقاذ الجندى رايان"

السينما الهوليوودية ولعبة إلهاء كلبها الأمريكى !

أحمد يوسف

من بين أفلام هوليوود الأخيرة التى حاولت استثمار الفضائح الشخصية داخل مؤسسات الرئاسة الأمريكية ، يبرز فيلم " **هز الكلب**" للمخرج **بارى ليفنسون** . ولكى نقترب من مضمون هذا الفيلم علينا أن نتأمل عنوانه ، الذى يحمل تلميحات إلى أحد الأمثال الشعبية الأمريكية الساخرة ، وهو "**الذيل يهز الكلب**" ، أى أنك قد تستطيع – بقدر كبير من الحيلة والتحايل – أن تجعل **العربة تجر الحصان** ، أو أن " **تسيب الحمار وتتشطر على البردعة**" ، إلى أخر هذه الكنايات التى تشير جميعها إلى شئ واحد ، فى سياق هذا الفيلم الأمريكى ، عندما بدأت الفضائح الرئاسية فى التأثير على شعبية الرئيس الأمريكى وتهديد مستقبله السياسى، فلم يجد أعوانه حيلة لصرف أنظار الجماهير الأمريكية إلا باختلاق حرب لاوجود لها بين أمريكا وألبانيا(!)، يصنعها مخرج تليفزيونى (**داستين هوفمان**) داخل الاستوديو ، ويذيعها على جميع المحطات التلفزيونية كأنها حرب حقيقية . **ولكى يزيد من تأجج المشاعر الوطنية اشتعالاً فانه يخترع**

" قصة" داخل فيلمه الحربى التسجيلى الزائف ، عندما يحكى عن فقدان جندى أمريكى خلف خطوط العدو، والمحاولات المضنية لاستعادته ، حتى يصبح مصير هذا الجندى وأخباره هى الشغل الشاغل للأمة بأسرها ، التى تنسى فى غمار هذه الحماسة (التى اصطنعها الإعلام اصطناعاً) القضية الرئيسية حول فضائح مؤسسة الرئاسة . وهكذا استطاع الذيل(الحرب التلفزيونية الوهمية) أن يحرك الكلب (الأمة الأمريكية) ، ولتتأمل كيف يحمل هذا التشبيه (الذى يصرح به عنوان الفيلم نفسه) نوعاً من الاحتقار الساخر تجاه الشعب الأمريكى ، الذى يصوغ الاعلام أفكاره ومشاعره ، ويؤرجحها ذات اليمين وذات اليسار بين عشية وضحاها.

كانت هذه الحرب التلفزيونية الوهمية ، وقصتها الزائفة حول **إنقاذ جندى أمريكى من خلف خطوط العدو فى فيلم " هز الكلب"** ، مجرد" حبكة فرعية" أو ثانوية باستخدام المصطلحات الدرامية ، لكنها تصبح بعد شهور قليلة هى الحبكة الرئيسية فى فيلم **"انقاذ الجندى رايان"** للمخرج ذائع الصيت ستيفن سبيلبيرج ، **وكأن السينما الهوليوودية أرادت أن تفعل الشئ ونقيضه** (أليس هذا دليلاً على تعمدها الخبيث التلاعب بمشاعر المتفرجين وأفكارهم ، وأن هناك مؤسسة سياسية واقتصادية واجتماعية توجه هوليوود لتحقيق هذا التأثير؟!) ، فاذا **كان فيلم " هز الكلب" يفضح الجانب السلبى للإعلام الزائف ، فان فيلم " انقاذ الجندى رايان" يصبح تجسيداً حياً - وفائقاً من الناحية الفنية - لزيف هذا الإعلام نفسه** ، وهو الفيلم الذى يصنع من تلك القصة الوهمية عن إنقاذ الجندى الأمريكى المفقود شريطاً سينمائياً من ثلاث ساعات كاملة، ليوهم المتفرج أنها قصة حقيقية دارت خلال الحرب العالمية الثانية ، مستخدما فى ذلك كل ترسانة هوليوود السينمائية ، ليغرق المتفرج فى طوفان هائل من المؤثرات البصرية والسمعية ، التى لاتترك له لحظة واحدة للتفكير أو التأمل ، لكنها تقوده دائماً فى اتجاه واحد ، **هو تمجيد السياسة الأمريكية ، تلك السياسة التى تنظر إلى شعبها على أنه" كلب" يمكنك أن تهزه وتطوح به كيفما تشاء ، إذا استطعت أن تمسك " ذيله" وتحرك مشاعره وتعيد صياغة أفكاره من خلال الأكاذيب التى يجعلها الإعلام - وكل الوسائط الفنية الأخرى - نوعاً من الحقائق التى لايملك المتفرج أن يشك فيها لحظة واحدة.**

البراعة التقنية

ومن الحق القول منذ البداية أن فيلم "إنقاذ الجندى رايان" يتمتع ببراعة تقنية هائلة (ليست غريبة على هوليوود عندما تحشد كل إمكاناتها لصنع فيلم من أجل هدف سياسى محدد ، كما أنها ليست غريبة أيضاً على المخرج **ستيفن سبيلبيرج** ، أحد أكثر السينمائيين الأمريكيين امتلاكاً لحرفته السينمائية ، **لكن متى وكيف كانت البراعة التقنية والحرفية دليلاً على الأصالة الفنية؟!**

ففى التحليل الأخير ، يظل " **إنقاذ الجندى رايان**" تنويعاً باهتاً - بلا إضافة فنية إبداعية حقيقية- على نمط (أو"جانر") الأفلام الحربية على الطريقة الهوليوودية ، وهو الذى يصنع فى" النصف ساعة" الأول منه محاكاة لعملية إنزال القوات الأمريكية على الشواطئ الفرنسية خلال الشهور الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، وهو الانزال الذى تصر كل الأفلام الهوليوودية على أنه كان العنصر الحاسم فى إنهاء هذه الحرب لصالح الحلفاء ، متجاهلة - عن عمد - كل أدوار الجيوش والشعوب الأخرى على مدى خمس سنوات كاملة فى مقاومة الغزو النازى الفاشستى !

لقد تجلت هذه البراعة التقنية فى تصميم سبيلبيرج على أن يبدو هذا المشهد الافتتاحى الطويل وكأنه فيلم تسجيلى وثائقى لهذه العملية العسكرية ، وقد استعان فى ذلك الأمر - خلال مرحلة ماقبل التصوير - بالعديد من الصور الفوتوغرافية الحقيقية عن هذه الحرب ، ليقدم لها معادلاً سينمائياً من صنعه ، لكن الأهم هو أنه **لجأ عامداً إلى كل جماليات السينما التسجيلية حتى يضفى مصداقية واقعية على هذا المشهد** ، الذى "يبدو" كأنه قد تم تجميعه من خلال لقطات تختلف فيها الصبغة اللونية بين لقطة وأخرى (حتى أن بعض اللقطات تقترب من الأبيض والأسود ، وتظهر حبيبات الصورة واضحة على الشاشة، ليوحى بأنها ليست إلا لقطات حقيقية تم تصويرها بأفلام الخام القديمة أو البدائية) ، كما أن حركة الكاميرا " تبدو" دائما مهتزة مرتعشة ، وكأن المصور السينمائى كان موجوداً فى قلب المعركة الحقيقية ، يتابع الجنود فى عفوية وتلقائية ، وترتد الكاميرا فجأة لترصد انفجاراً هنا أو هناك وكأنها لم تكن تتوقعه ، أو أنها تسبح مع الجنود الطافين أو الغرقى فى الماء وتتناثر على عدساتها بقع الطين والدماء .

وعلى شريط الصوت يحتشد دوى الانفجارات وأزيز الطلقات وهدير الطائرات وصيحات الجنود وأنات الجرحى والمحتضرين ، ناهيك عن صور الأشلاء البشرية وقد انتشرت فى كل مكان.

إن هذا المشهد الافتتاحى - الذى يستغرق عرضه على الشاشة خمساً وعشرين دقيقة - يسعى إلى أن يبتلع المتفرج ابتلاعاً فى طوفان هذه المؤثرات البصرية والسمعية ، لكنه لن يكون المشهد " الحربى" الوحيد، فسوف تتوالى هذه المشاهد خلال الفيلم واحداً بعد الآخر ، حتى ينتهى الفيلم مرة أخرى بمشهد مماثل طويل (وكأنه يضع الفيلم كله بين قوسين كبيرين من الحرب " الأمريكية" ضد الحلفاء) فى تصويره لدفاع فرقة قليلة العدد من الجنود الأمريكيين ضد حشود الألمان الذين يسعون للعبور على أحد الجسور المهمة على مشارف قرية فرنسية. (ولاتسأل نفسك أبداً عما إذا كانت هناك مقاومة فرنسية فى هذه الحرب ، فهوليوود لاترى إلا أمريكا والأمريكيين!).

تنويعات الشخصيات

نقول إن فيلم " **إنقاذ الجندى رايان**"ينتهى فى خطوطه الدرامية الرئيسية، ورغم براعته الحرفية ، **إلى محاكاة لاتتمتع بالأصالة للنمط التقليدى لأفلام الحرب الهوليوودية** (هل تذكر على سبيل المثال أفلاماً مثل" **مدافع نافارون" أو" جسر على نهر كواى"**؟) ، فالحكاية الحقيقية للفيلم تبدأ - بعد المشهد الافتتاحى المغرق فى الطول والعنف الدموى - عندما يستعرض الفيلم شخصياته الرئيسية ، التى تضمها فرقة نجا بعض أفرادها فى معركة الإنزال على الشاطئ الفرنسى ، ومثل



كل الأفلام الحربية النمطية الأخرى لابد أن تتنوع هذه الشخصيات إلى درجة التناقض أحياناً (وذلك هو أحد أوجه البراعة الحرفية من الناحية الدرامية ، وإن انتهت أحياناً إلى أن تصبح " وصفة" مدرسية جاهزة فى بناء الشخصيات)، فقائد الفرقة هو الكابتن **جون ميللر(توم هانكس)** الذى تم تجنيده للاشتراك فى الحرب ، لكننا - مثل بقية أفراد فرقته - لانعرف عن ماضيه فى حياته المدنية شيئاً . وكالعادة ، فان حقيقته الغامضة تصبح مثار جدال بين أفراد الفرقة حتى أنهم يعقدون حول ذلك رهانا ، يعلم به الكابتن ميللر فيؤخر الاعلان عن تلك الحقيقة إلى اللحظة المناسبة ، وهى اللحظة **الميلودرامية** التى يبدو أن العقد سوف ينفرط بين رجاله ، **فيلقى إليهم بمونولوج طويل عن كونه مدرساً يكره الحرب ، لكن واجبه نحو أمريكا هو الذى جعل منه هذا القائد ، فاذا بهم ينسون خلافاتهم ، ويعودون إلى إنجاز مهامهم** . (فى الحقيقة أنه يمكنك أن تجد لهذه السمة الميلودرامية فى بناء الشخصيات معادلاً حتى فى أفلام " الويسترن" مثل فيلم " **العصبة المتوحشة**"!).



إن هذا القائد الشاب ترتعش يداه أحياناً تعبيراً عن الصراع الداخلى الذى يعتمل فى وجدانه(**لكى يوحى لك الفيلم بأن أمريكا - النبيلة! - لاتريد خوض أى حروب ، ولكن ماذا تفعل مع الشعوب الأخرى المتوحشة!!**) ، كما أن **ميللر** يكتم فى أعماقه ألماً دفيناً لا يستطيع الافصاح عنه حتى لايبدو ضعيفاً أمام جنوده . وإلى جانبه يقف مساعده وذراعه الأيمن الرقيب **هورفات (توم سايزور)** الذى يمثل الجانب المطيع والمتفانى فى الحياة العسكرية ، بينما يقف على النقيض الجندى **رايبين (ادوارد بيرنز)** موقفاً متشككاً ومتمرداً على الأوامر التى لايفهم مغزاها وجدواها (لكنه التمرد الذى سوف ينتهى بالطبع إلى الامتثال عندما يدرك الأهداف " السامية" لهذه الأوامر!) ، **ويأتى بعد ذلك الجندى" اليهودى" (هذا مايؤكده الفيلم دائماً) ميليش (أدام جولدبيرج) الذى لابد أن يبدو انساناً رقيقاً متسامحاً وحالماً ، وكأنه يعيش فى "جيتو" من المشاعر النبيلة وسط عالم دموى عنيف** ، والجندى الزنجى **كابارزو (فين ديزيل)** الذى سوف يتخلص منه الفيلم سريعاً بموته عندما يقوم بمحاولة عبثية (طائشة ؟!) لانقاذ طفلة فرنسية، والجندى القناص جاكسون (**بارى بيبر**) الذى لايصوب رصاصاته نحو العدو إلا بعد أن يصلى للرب ، وينام ملء جفنيه لأنه يؤمن أن عين الله ترعاه، والجندى الشاب المترجم **أوبام (جيرمى ديفيز)** المتردد الذى لايعرف ولايفهم كيف ولماذا يقتل، حتى أنه يعانى العجز عن الفعل فى اللحظات الحاسمة، ويتعاطف مع جندى ألمانى أسير ليطلق سراحه ،لكن هذا الألمانى (المتوحش!!) سوف يقتل الكابتن جون ميللر فى مشهد لاحق (**وكأن الفيلم يقول أن القتل الفورى - دون تفكير أو تردد - يجب أن يكون مصير كل ألمانى !!**)، والطبيب ويد **(جوفانى ريبسى)** الذى يوزع عطفه على الجنود الجرحى فى انسانية معذبة ، لكنه يلقى مصرعه وتتدلى أحشاؤه فلا يطلب من زملائه إلا حقنة مخدرة تسكن آلامه حتى يحتضر فى سكون.

الرسالة الأمريكية

إن تلك التنويعات المختلفة فى بناء الشخصيات الدرامية الأساسية تضفى الحيوية والمصداقية على الفكرة الأساسية للفيلم ، وهى " **إنقاذ الجندى رايان**"، حيث تتحول مهمة الفرقة إلى إنقاذ هذا الجندى الذى ضاع أثره خلف خطوط العدو ، وفى البداية فان هذه المهمة تبدو أمراً عبثياً أمام أفراد الفرقة الذين نجوا لتوهم من أهوال الحرب فى نصف الساعة الأولى من الفيلم ، لكنها تصبح هى" **الرسالة السياسية التى يرمى إليها الفيلم كله ، حين يحكى - فى مشهد إنسانى مؤثر - عن ذلك الجندى الذى مات أشقاؤه الثلاثة فى الحرب ، لذلك فلابد من إنقاذه لاعادته إلى أمه الثكلى ، وبذلك فان الفيلم يريد أن يقول لك إنه إذا كانت الحرب تقتضى أن يضحى الفرد من أجل المجموع ، فان القيم " الأمريكية" تطالب أيضاً بأن يضحى المجموع من أجل الفرد**. (إنك تسمع على شريط الصوت خطاباً رناناً يبرر هذه الفكرة من خلال أقوال الرؤساء والمسئولين الأمريكيين، بدءاً من **إبراهام لينكولن** وحتى **جورج مارشال** ، وحديثاً للكابتن **ميللر** عن أن ذلك الجندى - الفرد - ربما أصبح رجلاً مهماً فى مستقبل الأيام . وإنك لن تستطيع أن تخطئ جوهر المغالطة فى الحديث عن " الفرد" وأهميته فى المجتمع الرأسمالى ، هذا المجتمع الذى يسحق الجموع سحقاً، سواء فى أوقات السلم من خلال "حرية الاقتصاد" المزعومة التى تلقى بهم فى أية لحظة إلى هوة البطالة، أو فى أوقات الحرب حيث لقى عشرات الآلاف من الشباب الأمريكيين مصرعهم فى حرب فيتنام العبثية!).

ولكى يزيد الفيلم من التأثير الميلودرامى لعملية " **إنقاذ الجندى رايان**" ، فانه يخدعك للحظة حين يخيل لأفراد الفرقة أنهم قد عثروا على الجندى جيمس **رايان** ، فاذا بهم

أمام شخص خائر العزم مضطرب الشخصية ، لكنهم سرعان مايكتشفون أنه " رايان" آخر، حيث يعثرون على رايان الحقيقي (يقوم بدوره الممثل الشاب **مات دامون**) الذي يجدون فيه شاباً قوياً، يرفض العودة إلى أمه، ويصمم على البقاء معهم ، ليشترك في المعركة الدموية الأخيرة ضد الألمان ، التي يموت فيها الكابتن ميللر ، ولايعود إلى زوجته أو عمله أبداً، ليكون على رايان أن يصبح جديراً بهذه التضحية حين يصير بعد الحرب مواطناً أمريكياً " صالحا"، **وأنت بالطبع تفهم كيف يمكن للانسان أن يصبح مواطناً صالحاً في المجتمعات القمعية - حتى وإن رفعت دعاوى الحرية الفردية - حيث يصبح ذلك الصلاح مرادفاً للطاعة والامتثال ، وعدم التفكير لحظة واحدة في أي تناقض جوهري في بناء هذه المجتمعات.**

وبالفعل، فان الفيلم يضع قوسين آخرين للبداية والنهاية (إنهما القوسان الحقيقيان اللذان يحقق بهما الفيلم رسالته " الأمريكية "، خاصة وأن **لقطتي الاستهلال والختام تصوران العلم الأمريكي وهو يرفرف في أجواز الفضاء!) ففي مشهد البداية نرى رجلاً عجوزاً يمضي بطيئاً تتبعه أسرته من الأبناء والأحفاد، وهو يدخل مقبرة تضم رفات جنود الحرب (ومن بين صلبان شواهد القبور تلمع نجمة يهودية على بعض القبور القليلة)** ، لنكتشف أنه **جيمس رايان** نفسه الذي يقف أمام قبر **الكابتن ميللر** ، ليتذكر فيما يشبه "الفلاش باك" كل أحداث الفيلم . (**ولا تسل عن الخطأ الدرامي في أن يتضمن الفيلم - في الأغلب الأعم منه - مشاهد لم يشارك فيها رايان بنفسه ولم يشهدها ، فكيف له أن يتذكرها لتتجسد أمامنا على الشاشة من وجهة نظره؟!** لكنه الخطأ الدرامي الذي وقع فيه من قبل فيلم " **تايتانيك**" ، **لكن يبدو أن هوليوود قد أصبحت " تستغفل" المتفرج بهذه الأخطاء البديهية ، لأن المهم عندها هو تحقيق الأثر السياسي !)** ، لينتهي الفيلم في لقطته الأخيرة أيضاً بوجه رايان العجوز ، وهو يناجي الكابتن ميللر - الذي أنقذه - في قبره : " حاولت أن أعيش حياتي بأفضل مااستطعت ، وأن أكون جديراً بما فعلتموه من أجلي" ، ويطلب من زوجته العجوز أن تخبره أنه كان مواطناً صالحاً ، فتجيبه بالإيجاب ، ليرفرف العلم الأمريكي من جديد.

سرقة الإبداع!

في الحقيقة أن الفيلم لم يخبرنا أبداً بما فعله **جيمس رايان** في حياته المدنية بعد



إنقاذه ، أو كيف أصبح مواطناً صالحاً ، فتلك قضية اجتماعية شائكة لايريد صانع الفيلم **ستيفن سبيلبيرج** أن يلقي بنفسه في مأزقها (وبالفعل ، فان كل أفلامه تتسم بالنزعة الهروبية من الواقع الاجتماعي أو اللحظة الراهنة)، وكل مايسعى إليه هو أن يصنع فيلماً أمريكياً مائة في المائة ، في رسالته ومضمونه . ولتلاحظ تجاهله المتعمد والكامل لوجود شعوب أخرى شاركت في الحرب ولقي فيها عشرات الملايين من أبنائها حتفهم ، وتصويره للجنود الألمان على أنهم وحوش حقيقية (قد يكون بعضهم مخدوعاً بأوهام النازية ، لكن أليسوا في جوهرهم بشراً يستحقون التأمل ولو لدقيقة واحدة من الفيلم ؟!) ، وتلميحه إلى أن الدور الأمريكي في الحرب كان العامل الحاسم ، حتى أنه يرجه تلميحاً ساخراً إلى القائد البريطاني **مونتجمري** وتقاعسه وتضخم سمعته التي لايستحقها . **على الجانب الآخر ، فكل مايبقى في ذهنك هو التضحيات التي قام بها الجنود الأمريكيون وحدهم ، الذين تتناثر أشلاءهم في المعارك ، ويصيحون في ابتهاج عندما تظهر الطائرات القاذفة الأمريكية. "الملائكة على أكتافنا"!**

إن هذه الرسالة السياسية الخبيثة لاتتناقض مع ماسبق أن أشرنا إليه من البراعة التقنية والحرفية في فيلم " **إنقاذ الجندي رايان**" بل إنها في الحقيقة تتكامل معها ، فهوليوود تعرف أن تأثير هذه الرسالة لن يتحقق إلا من خلال الوعي الكامل بالأدوات السينمائية . وإن جوهر خطورة هذه الرسالة يكمن في" الواقعية" (بمعناها المباشر ، وليس بالمعنى الجمالي) التي عمد إليها **سبيلبيرج**، فليس هناك في الشخصيات والأحداث ما"يبدو" أنه" أكبر من الواقع" ، بدءاً من التصوير " شبه التسجيلي" لمشاهد المعارك ، وانتهاء باختيار الممثلين ذوي الملامح العادية تماماً ، فان نجماً مثل " **توم هانكس**" ليس " **جاري كوبر**" أو" **جون وين**" ، بل تشعر وأنت تشاهده - أو أي ممثل آخر من أفراد فرقته في الفيلم - بأنه واحد من هؤلاء الذين يمكن لك أن تقابلهم في الحياة اليومية (**ولتقارن ذلك باختيار ممثل ذي ملامح قاسية لأداء** دور **الألماني المتوحش**) ، كما أن الأداء التمثيلي يبتعد تماماً عن المبالغات البطولية النمطية ، ويقترب في أحيان كثيرة من تأمل اللحظات الإنسانية لهذه الشخصيات . (**لعل من المهم أن نشير إلى الجدية الكاملة في صنع مثل هذه الأفلام ، حيث اقتضى الإعداد للفيلم فترة تمرين عسكري شاق للممثلين) .**

على الجانب الآخر من هذه البراعة التقنية ، فان الفيلم يفتقد الإبداع الفني الحقيقي . وإن المشاهد التي قد تشد انتباهك لتوهجها الفني ليست إلا محاكاة لأفلام أخرى تتميز بالأصالة الفنية . (**لقد أشار كاتب السيناريو والروائي مصطفى ذكري في أحد مقالاته في مجلة " الفن السابع" إلى أن مشاهد المعارك في " إنقاذ الجندي رايان" تبدو باهتة إذا ماقارنتها بمثيلتها في فيلم "خزانة سلاح مليئة بالطلقات " لستانلي كوبريك، وفي الحقيقة أنها ليست إلا محاكاة في ساعة كاملة لما أنجزه كوبريك في دقيقة واحدة من فيلم سابق له هو: " دكتور سترينجلاف ، أو كيف توقفت عن القلق وأحببت القنبلة".كما أنه لايمكنك أن تقارن تواضع مضمون" إنقاذ الجندي رايان" ، إذا ماتذكرت فيلم" نهاية العالم الآن" لفرانسيس فورد كوبولا) .**

ولتتأمل مثلاً كيف يعبر **سبيلبيرج** عن اللحظة التي تدوي فيها القنابل في أذني الكابتن ميللر ، فيفقد اتزانه وسمعه للحظات فترى الشاشة لقطات تتحرك حركة مرتعشة تلتمع فيها الصورة وتخبو في اهتزازات ضوئية متكررة كأنها تصور كابوساً خانقاً .، فذلك هو" التكنيك" الذي ابتكره - منذ ربع قرن - المخرج الألماني **هيرتزوج** في فيلمه **"كاسبارهاوزر"**، كما أن مشهد أطلال المدينة الفرنسية ، بروحه العبثية حيث تتردد أصداء أغنية للمغنية الفرنسية **ايديث بياف** ، إنما يحمل تأثيرات عميقة من فيلم آخر **لهيرتزوج** هو" **علامات الحياة**" الذي قدمه منذ أكثر من ثلاثة عقود!

ومع ذلك أو بسبب ذلك، فان فيلم " إنقاذ الجندي رايان" سوف يحصد العديد من جوائز الأوسكار ، لأنه الفيلم الذي يمجد أمريكا في زمن أصبح فيه" النظام الأمريكي" مصدر خطر حقيقي على الحضارة الإنسانية ، مهما تخفى خلف مصطلحات مثل " العولمة" أو" النظام العالمي الجديد" . وإن البراعة التقنية والحرفية لهذا الفيلم لاتغفر له رسالته الخبيثة ولا تدفعنا للاعجاب به ، فكم من البراعة التقنية يحتاج صنع قنبلة ذرية؟! لذلك فاننا لانملك إلا أن نسخر مع الفنان السينمائي الأصيل **ستانلي كوبريك** من ذلك النوع من الأفلام ، التي تحاول دون جدوى أن تعلمنا " **كيف نتوقف عن القلق ، ونحب القنبلة"!!**

مشاغبات



حق تقرير المصير والمعايير المزدوجة

سلط القبض علي الزعيم الكردي **«عبد الله أوجلان»** الضوء من جديد، على قضية حق تقرير المصير، وأثار ارتباكا فى أوساط التيارات الفكرية والسياسية العربية، التى وجدت نفسها أمام موقف ملتبس، لا تعرف كيف تحدد موقفا مبدأياً وغير متناقض منه، لأنه يتطلب مراجعة شاملة وحواراً واسعاً وهادئاً وخالياً من العصابية، ومن الشعارات سابقة التجهيز ، بين كل هذه التيارات للتوصل إلى موقف جديد من قضية حق الأقليات العرقية-بشكل عام- وفى الوطن العربى بشكل خاص فى تقرير مصيرها.

ومع أن معالجة القضية فى إطار الظروف الدولية والاقليمية المحيطة بها ، أمر لا مفر منه ، إلا أن النتائج التى أسفرت عنها هذه المعالجة ، تبدو نموذجا لهذا الارتباك والتشوش.

والخط المشترك بين الجميع سواء كانوا ينتمون لليسار القومى أو الاشتراكى أو ينتمون للتيار الاسلامى هو التركيز على التنديد بالموقف الغربى ، وبالذات الأمريكى ، الذى يكيل -كالعادة- بمكيالين ، فيدافع عن حق أكراد العراق فى تقرير مصيرهم، والانفصال بدولتهم ، ويشجعهم على ذلك ، بل ويفرض على هذه الدولة التى تكاد تكون قد أقيمت بالفعل ، حمايته العسكرية ، لأن فى تفتيت العراق وتقسيمه إلى دويلات مصلحة سياسية واستراتيجية له، بينما يتآمر لتصفية ثورة أكراد تركيا ، ويساند عمليات القهر التى يمارسها الحكم الأتاتوركى ضدهم، لأن تركيا حليفة له، ولأن من مصلحته السياسية والاستراتيجية الابقاء عليها موحدة.

وهو كلام صحيح ، لكنه ليس جديداً ، ثم إنه- وهذا هو المهم- ناقص ،لأن فضح مواقف الآخرين، لا يشكل فى ذاته ، موقفا بديلا عن الاجابة عن السؤال المحدد المطروح وهو : أين تقف التيارات الفكرية والسياسية العربية اليوم، من حق الاقليات العرقية العربية فى تقرير المصير!.

ما يمكن استنتاجه ،من حملة التنديد بازدواجية المعايير الغربية ، هو أن الذين يندون بهذه الآفة، يمارسونها ، بشكل أقل صراحة ووضوحا ووقاحة مما يفعل الغرب!.

فمن بين اليساريين من يتعاطفون مع حق اكراد تركيا فى الانفصال ، لأن الحزب الذى يقود نضالهم، حزب يسارى أو ماركسى ، يقاوم حكما موالياً للغرب، بينما يتحفظون أو يرفضون الاقرار بحق أكراد العراق فى المطالبة بالانفصال وبحق تقرير المصير ، لأن يتوجه ضد دولة عربية ، وضد نظام حكم معاد للغرب، ومن بين القوميين، من لا يزال يعتبر، أن ضم العراق للكويت كان أمراً طبيعيا ، لأنها كانت -نظرياً- إحدى محافظاتها قبل الحرب الأولى، بينما يعتبر أن من حق الأكراد الاتراك، أن ينفصلوا عن الدولة التى كانوا جزءا عضويا منها منذ ستة قرون.

وهذا الكيل بكيلين نفسه، هو ما يغلب على معالجات كثيرين من المنتمين إلى الكيان الاسلامى ،لقضية حق تقرير المصير فهم مع حق الأقليات المسلمة، فى الدول غير الاسلامية، فى تقرير مصيرها ،والانفصال ،كما يحدث بالفعل عندما انفصل القبارصة المسلمون، واستقلت الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفيتى بعد انهياره، وكما هو موقفهم الآن من قضايا مثل«البوسنة» أو «كوسوفو» و«كشمير» ،بينما يعارضون حق تقرير المصير ، إذا تعلق الأمر بأقليات غير مسلمة فى دولة اسلامية، كما هو الحال فى جنوب السودان، أو أقليات عرقية مسلمة ، فى دولة اكثريتها من المسلمين كما هو الحال فى موقفهم من أكراد العراق وتركيا وإيران!.

ولا جديد فى الحكم بازدواجية الموقف الغربى من حق تقرير المصير ، ففى القرن التاسع عشر، شجعت أوروبا الثورات القومية التى قامت فى القسم الأوروبى من الامبراطورية العثمانية على الانفصال عنها وإقامة دولتها القومية ،بينما ساهمت فى اجهاض الثورات المماثلة التى قامت فى أجزائها العربية ، ومنها الثورة العرابية ،وحين احتاجت إلى هذه الثورات، بعد أن انضمت تركيا إلى أعدائها فى الحرب الأولى شجعتها على الانفصال عنها..

وكان هناك اعتقاد بأن النظرية الماركسية قدمت حلاً تاريخياً لمسألة القوميات ،حين أقرت حق الجميع فى تقرير المصير، بما فيها الحق فى الانفصال بلا تحفظ، لكن الثورة السوفيتية لم تكد تتحول إلى دولة حتى أصبح هذا الحق مشروطاً بالحفاظ على وحدة وطن الاشتراكية ، وسلامة دولة البروليتاريا ، ثم تكشفت الحقائق بعد الانهيار السوفيتى، ليكتشف الجميع، أن الحل النظرى الذى قدمته الماركسية، لمسألة القوميات ، قد تحول فى التطبيق إلى هيمنة أوروبية على الاقسام الاسيوية ، واضطهاد قومى بشع!.

وهكذا ثبت تاريخيا، أن الجميع ، سواء كانوا رأسماليين أو اشتراكيين ، اسلاميين أو قوميين، يتعاملون مع حق تقرير المصير بمعايير مزدوجة!.

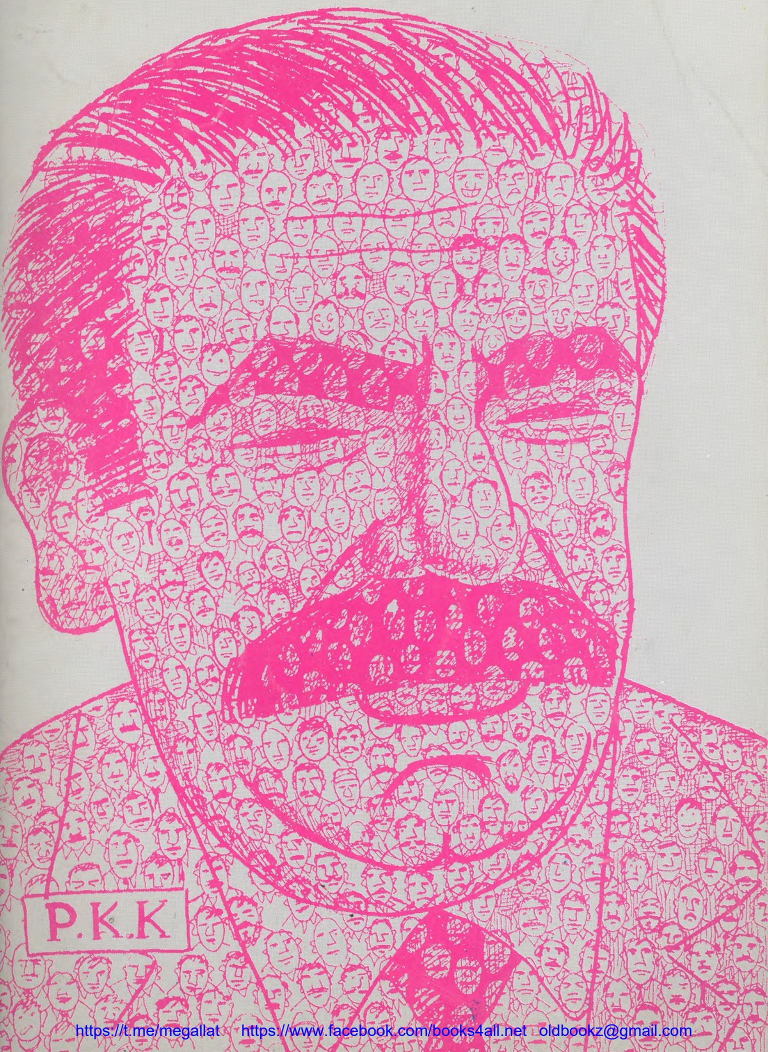
وتلك قضية تحتاج إلى حوار بين الجميع، حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر!.

صلاح عيسى

الديمقراطية
الحلقه الاخيرة

خلدون غرايبة

خلدون غرايبة


P.K.K